الفهرس

التعاون اللامركزي بالجهة الشرقية 2
سفير فرنسا بالمغرب

التعاون الإسباني اللامركزي بالجهة الشرقية 4
سفير اسبانيا بالمغرب

تعزيز العلاقات الثنائية بين هولندا والمغرب 7
سفير هولندا بالمغرب

افتتاحية

التعاون الدولي:
دعم يغني إستراتيجية التنمية الجهوية
تقليد انفتاح على العالم 1

الوضع

التعاون اللامركزي : حصيلة وآفاق

التعاون اللامركزي بالجهة الشرقية 2
سعادة السيد جان فرنسوا تيبو،
سفير فرنسا بالمغرب

التعاون الإسباني اللامركزي بالجهة الشرقية 4
سعادة السيد لويس بلاناس بوشاديس،
سفير إسبانيا بالمغرب

تعزيز العلاقات الثنائية بين هولندا والمغرب 7
سعادة السيد سيورد لينسترا،
سفير هولندا بالمغرب

التعاون التقني : أية أسبقيات بالنسبة للجهة الشرقية

التعاون التقني الفرنسي والجهة الشرقية 9
فرانسوا لاجيي، مدير مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية بالمغرب

الجهة الشرقية، إمكانات هامة للتنمية 12
مونيكا ستاين -اولسون، مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (المغرب)

التعاون الإيطالي في الجهة الشرقية،
البحث عن تشاور متواصل مع الشركاء 15
سرجيو بلاديني، مدير مكتب التعاون من أجل التنمية بسفارة إيطاليا

مشاريع قيد الإنجاز

الهجرة والتنمية الإقتصادية بالجهة الشرقية،
مشروع الإتحاد الأوروبي ووكالة التعاون التقني الألمانية من أجل التنمية 17
سرجيو بلاديني، مدير مكتب التعاون من أجل التنمية بسفارة إيطاليا

قرية الصيد لسيدي حساين،
قطب للتنمية على الواجهة المتوسطية 19
عبد الواحد بنعبو، مدير التعاون بوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

نجاح رائم لإكليل الجبل بالجهة الشرقية 20
كريمة غانم، إختصاصية في التواصل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب)

رحلات أخرى في الأفق
أو تشخيص مؤهلات الجهة الشرقية في مجال السياحة القروية 22
أني بيكي، مهندسة في مشاريع التنمية بجمعية CEFIR

جامعة محمد الأول تقود شراكات مختلفة 24
سعيدة بلوالي، أستاذة مكلفة بمهمة في التواصل، جامعة محمد الأول بوجدة

إضافات

التعاون المتعدد الأطراف

إخبار المستثمرين وتسهيل المساطر،
رهان وضع نظام للضبط الإعلاميائي للجهة الشرقية 26
نزهة بنعباس، رئيسة قسم الإستثمار بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج أرت كولد-المغرب،
دعم الشبكات الموضوعاتية والترابية للحكامة والتنمية المحلية • 2007-2009 28
مريم زنيبر، مديرة برنامج أرت كولد

المنتوجات المحلية والتنمية الصناعية بالجهة الشرقية 30
جون لوك برنار، ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمغرب (ONUDI)

التنمية البشرية والتنمية المستدامة،
مثال التعاون بين المغرب وصندوق الأمم المتحدة للطفولة بالجهة الشرقية 32
لينين كوزمان، نائب ممثل اليونيسيف

علامات

حـــوار

مع السيد لمنور عالم، سفير صاحب الجلالة لدى الإتحاد الأوروبي
التشابك الرائع الذي يوحد المغرب بأوروبا... 35

حـــوار

مع السيد برونو ديطوما، سفير، رئيس مندوبية اللجنة الأوروبية بالمغرب
في تعاونه، الأتحاد الأوروبي يتبنى أولويات الحكومة المغربية... 37

قطاع الطاقة الكهربائية، الحلقة القوية للتعاون المغاربي 39
يونس معمر، المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء

اتفاقية أكادير،
فرص للجهة الشرقية 41
عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية

التعاون الدولي لفائدة الجهة الشرقية،
رهان استراتيجي للتنمية الجهوية 44
توفيق بودشيش، مدير التعاون الدولي وكالة الجهة الشرقية

إطـــار

مشروع التوأمة المؤسساتية من أجل
تعزيز قدرات التدخل لوكالة الجهة الشرقية 47
محمد الدبي القدميري، مدير وحدة تدبير برنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

بركـــان 2010،
أفاق مستقبل واعد 49
ميمون جفالي، رئيس قسم الشؤون القانونية، والتوثيق، والتعاون، الكاتب الخاص لعامل إقليم بركان

إطـــار

بخصوص العجز التجاري الجهوي ووسائل تقليصه 51
عمر علوي، المدير العام لـ Agro Concept

المعهد الفرنسي للجهة الشرقية،
مؤسسة ثقافية ومعبر للتعاون 52
إيف دولاكروا، مدير المعهد الفرنسي للجهة الشرقية

عن التعاون اللامركزي،
نموذج الجهة الشرقية 54
محمد زاوي، المندوب الجهوي للوكالة الجهوية للتعاون والتنمية، وجدة

oriental.ma
مدير النشر: محمد المباركي • **مدير التحرير:** توفيق بودشيش • **سكرتيرة التحرير:** سلوى شهدي • **تصميم وإنجاز:** Clé Concept Communication, Rabat
الإيداع القانوني: 24/07 • **الترقيم الدولي:** في طور الإعداد • الصور: سعد التازي، Clé Concept ، ADO، AFD، التعاون الإيطالي، يونيسيف
الوكالة الشرقية: 12، زنقة المكي البيطاوري، السويسي، الرباط • الهاتف: 80 35 63 37 (212+) • الفاكس: 20 30 75 37 (212+)
الموقع على الأنترنت: www.oriental.ma

الآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها

افتتاحية

التعاون الدولي:
دعم يغني إستراتيجية التنمية الجهوية
تقليد انفتاح على العالم

غداة إحداث الوكالة، كان يجب منح ديناميكية جديدة للتعاون الدولي دعما لإستراتيجية التنمية الجهوية التي أعطتها المبادرة الملكية من أجل تنمية الجهة الشرقية دفعة حاسمة. وقد ساهمت بشكل كبير في هذه الديناميكية، ميزات الجغرافيا وروابط الإنفتاح على الخارج الموجودة أصلا، وأهمية الجالية المنحدرة من الجهة، وكذا الصورة الإيجابية لبلادنا على الصعيد الدولي.

وتتوفر الجهة الشرقية بالفعل على وضعية شبه ممتازة مع السوقين الأوروبي والمغاربي. فوجدة والناظور توجدان على بعد نصف ساعة بالطائرة من مالقا، وساعة ونصف من مارسيليا، وساعتين ونصف من باريس أو فرانكفورت، ونصف ساعة من الجزائر... ومطاري وجدة والناظور يعرفان رواجا جويا يوميا أكثر كثافة نحو أوروبا منه مع داخل البلاد... في انتظار خطوط تربط اتجاهات مغاربية.

ولهذه الغاية، فإن الوكالة عملت على تدعيم وتوسيع، وعند الإقتضاء، تنسيق أنشطة التعاون المتعددة التي انطلقت بالجهة منذ مدة: تعاونات لامركزية، تعاون تقني ثنائي، أرضية غنية للعلاقات بين الجامعات هيئتها بصبر وأناة جامعة محمد السادس بوجدة، وشراكات متعددة مع المنظمات غير الحكومية... ومن جانب آخر، حصلت مشاريع كبيرة للتنمية الجهوية تهم البنيات الأساسية والشعب الإنتاجية القطاعية والتكوين... على دعم مؤسسات للتعاون التقني كالوكالة الفرنسية للتنمية، والتعاون التقني الياباني، والتعاونات التقنية البلجيكية، والفرنسية، والإسبانية، والألمانية، والوكالة الأمريكية للتعاون الدولي... وأخيرا، تم ابرام شراكات جديدة مع منظمات الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، لكن أيضا مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، ووكالات التعاون الجهوية لتقديم مساعدة ملموسة وثمينة لمشاريعنا التنموية، مع الإسهام بطريقة غير مباشرة في تطوير شهرة وحظوة الجهة.

ومع الإنفتاح المتزايد لبلادنا على فضاءات اقتصادية هامة على الصعيد الدولي، بفضل اتفاقيات التبادل الحر بالخصوص (الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الدول العربية، الخ .)، و«الوضع المتقدم» الجديد مع أوروبا الذي يشرف بلادنا، فإن القرب الجغرافي لجهتنا المدعوم بالعلاقات البشرية، والثقافية، والسوسيو اقتصادية، التي نسجها عبر الحدود رجال ونساء الجهة الشرقية طوال التاريخ، تسهم إذن في وضع تعاوننا الدولي في مسار متبصر وديناميكي للمواكبة الإستراتيجية للتنمية الجهوية.

وهذا العدد الخاص يدل على الأهمية التي توليها الوكالة لهذا الموضوع وحرصها على الحفاظ على ارتباطه وفعاليته العملياتية. كما أنه يعبر أيضا على ديناميكية مديرية التعاون الدولي، التي مثلت أداته المفكرة والقديرة. وهو يقدم في الأخير معلومة دقيقة سواء عن بعدها الإستراتيجي أو عن مشاريع التعاون المنفذة بالجهة.

وقد تفضل دبلوماسيون وشخصيات من مستوى رفيع، وساسة وخبراء بتقديم إضاءتهم حول برامج التعاون التي يقودونها بالجهة الشرقية. أعبر لهم هنا عن خالص تشكراتي باسم فريق التحرير وقراء Oriental.ma

محمد المباركي،
المدير العام لوكالة الشرق

التعاون اللامركزي بالجهة الشرقية

سعادة السيد جان فرنسوا تيبو،
سفير فرنسا بالمغرب

يتزايد عدد الجماعات المحلية الفرنسية التي تدخل في عمليات للتعاون اللامركزي مع مثيلاتها المغربية، وهذا يعكس انعكاس عن الطابع الوثيق للعلاقات التي تربط بلدينا. وهكذا، فقد تم إبرام قرابة أربعين إتفاق شراكة على مر الأعوام، لتجعل من المغرب أحد الشركاء الأوائل للجماعات المحلية الفرنسية. وفي المجموع، فإن التعاون اللامركزي بين فرنسا والمغرب هو مصدر لتعبئة إعانة عمومية للتنمية تقدر بـ 2 مليون أورو سنويا.

تعكس الجهة الشرقية على طريقتها غنى وكثافة العلاقات التي ربطتها فرنسا مع المغرب، فالمنطقة الشرقية، بواجهتها المتوسطية ومناطقها الداخلية الجبلية والصحراوية، هي من أهم المناطق التي ينحدر منها المغاربة المقيمون بفرنسا.

وتبرز أهمية المبادلات البشرية بين هذه الجهة وفرنسا يوميا في نشاط قنصليتنا العامة بفاس. وفرنسا هي من جانب آخر الشريك الوحيد للمغرب الذي يتوفر على وجود ثقافي بهذه الجهة: فالمركز الفرنسي للجهة الشرقية هو قطب لاينازع فيه للتنشيط الثقافي، وأيضا للتكوين في ميدان اللغة الفرنسية وكذا كرابط ومدعم لتعاوننا.

وإن المجهود الغير مسبوق الذي قامت به السلطات المغربية لتنمية الجهة الشرقية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تجد في فرنسا شريكا فاعلا. فمن بين البنيات الأساسية الحضرية التي ترى النور بالجهة، توجد مشاريع رئيسية مولتها الوكالة الفرنسية للتنمية. وأذكر هنا شبكة الماء الصالح للشرب لوجدة أو أيضا التطهير السائل لمدينة الناظور.

ولكي أؤكد على التزامنا، توجهت في زيارة إلى وجدة من 15 إلى 17 يونيو الأخير، مما منحني فرصة الإشراف على توقيع اتفاقية هامة بين الجهة الشرقية وجهة شامباني-أردين (Champagne-Ardenne).

وتعمل هاتين الجهتين مجتمعتين منذ أزيد من 20 سنة من أجل المغرب، وقد جاءت ثلاث توأمات لإغناء هذا التعاون اللامركزي: اكس-أون-بروفانس (Aix-en-Provence) ووجدة، لاسين سان-دوني (Saint-Denis La Seine) وفكيك، وليل (Lille) ووجدة. وبفضل التنسيق المتزايد الذي تبثه في جهودها، فإن هؤلاء الفاعلين يقدمون إسهاما هاما في تنمية الجهة الشرقية.

وإذا أضفنا إلى الجهود التي تبذلها فرنسا جهود الشركاء الأوروبيين الآخرين للمغرب، وخاصة إسبانيا وهولندا، دون إغفال اللجن الأوروبية، فإنه الإتحاد الأوروبي بأكمله الذي أصبح اليوم شريكا متميزا للجهة الشرقية. كما أن الإتحاد من أجل المتوسط الذي أعطيت انطلاقته في قمة 13 يوليوز الأخير بباريس والذي جدد المغرب تشبته به، سوف يفتح الطريق لتعاونات بين هذه الجهة الصاعدة وجهات أخرى من محيط حوض البحر الأبيض المتوسط. ■

السعيدية، وجهة سياحية دولية

بلدية وجدة

التعاون اللامركزي بالجهة الشرقية

إن الجهة الشرقية تعكس جيدا، في مستواها، الطابع النموذجي للتعاون بين الجماعات المحلية الفرنسية والمغربية .وهي تشكل مختبرا للممارسات الجيدة في مجال التعاون اللامركزي.

ويمكن إبراز أربع حالات للتعاون اللامركزي المؤهِلة لبرنامج مشروع مواكبة مسلسل اللامركزية.

• أقدم التعاونات اللامركزية بالمغرب هو الذي يربط **جهة شامبان-أردين بالجهة الشرقية**، مع وضع برامج للتنمية الإقتصادية منذ 1986. وعمليات التعاون اللامركزية لهتين الجهتين هدفها بالخصوص مواكبة التنمية السوسيو-اقتصادية للجهة الشرقية.

• **مدينة إكس-أون-بروفانس والجماعة الحضرية لوجدة** وقعا في **1988** إتفاقية إطار للشراكة تتمحور حول برنامج عمليات في مجالات الموروث الثقافي والنسيج الجمعوي، والتعاون الجامعي، والماء والتطهير، مع تمويل هام من الوكالة الفرنسية للتنمية، وكذا السير والجولان الحضريين.

• حددت الشراكة التي بدأت في 8 يونيو **2000** بين **المجلس العام لسين سان دوني وجماعة فكيك**، باتصال مع مدينة ستان (Stains)، ثلاثة محاور ذات أسبقية وهي :المشاركة والمواطنة، الصحة والوقاية، وأخيرا البيئة، والتعمير والتنمية المحلية.

• **الجماعة الحضرية لوجدة ومدينة ليل** مرتبطة منذ أبريل **2005** باتفاق إطار للشراكة، تم تأكيده في يوليوز من نفس السنة بالتوقيع على ميثاق للتوأمة .والتعاون بين هتين المدينتين ما زالت إلى حد اليوم جنينية، لكن قدوم وفد من عمادة ليل في نهاية شهر يوليوز الأخير من شأنه أن يبث دينامية جديدة في تعاون قد تكون له جوانب مثمرة.

وفي المجموع، وبالنسبة لجوانب التعاون لبرنامج مشروع مواكبة مسلسل اللامركزية، فإن توزيع التمويل يأتي على الشكل التالي: 4 768 000 درهم التزمت بها الجماعات الفرنسية و3 099 000 التزمت بها الدولة الفرنسية عبر مشروع مواكبة اللامركزية، ليصل المجموع إلى 7 767 000 درهم.

التعاون الإسباني اللامركزي بالجهة الشرقية

سعادة السيد لويس بلاناس بوشاديس
سفير اسبانيا بالمغرب

الجهة الشرقية هي الجهة المغربية الثالثة المستفيدة من التعاون اللامركزي من حيث الحجم.ويتكون هذا التعاون من العديد من الفاعلين ومصادر التمويل. ومن جانب آخر، فإن المجموعات الإسبانية (المستقلة، الإقليمية أو المحلية) تتواجد بالمغرب عبر هذا التعاون.

يحظى المغرب بالأسبقية بالنسبة للتعاون الإسباني بسبب تعدد العوامل والتي لا يغيب عنها القرب الجغرافي وتواجد جاليات مغربية هامة باسبانيا واسبانية بالمغرب .ويترجم بتواجد قوي لفاعلين اسبانيين مختلفين في مجال التعاون، مع التأكيد على النشاط الملموس للمنظمات غير الحكومية للتنمية خاصة في المجال الإجتماعي، وكذا المشاركة المتزايدة للتعاون اللامركزي، الذي يركز جل عملياته بشمال المغرب .فالجهة الشرقية هي الجهة الثالثة بالمغرب من حيث أهمية الأموال المرصودة لها من طرف التعاون الإسباني بكلفة اجمالية تصل إلى 10 مليون أورو سنة 2008.

وتنعكس لا مركزية تدبير النموذج الإداري الإسباني أيضا على التعاون الدولي من أجل التنمية. وعلى هذا الأساس، توجد، فضلا عن الإدارة العامة للدولة، الإدارات الجهوية (المجموعات المستقلة) والمحلية. والموارد المخصصة خلال السنوات الأخيرة تستحق تقديرا خاصا، أمام تخطيط المستقبل للتعاون الإسباني. والمخطط المديري للتعاون الإسباني يثير هذا الواقع لأنه يدرج مبدأ التنسيق والتآزر مع التعاون البلدي والجهات المستقلة.

وبفعل تعدد التصاميم التي ينتمي إليها التعاون الإسباني، فمن الضروري تفضيل الآليات التي تمكن من التوفيق بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص في إطار سياسة التعاون الدولي. وهذا التعدد في الفاعلين يساهم في خصوصية النظام الإسباني الذي تميزه عن باقي المانحين، حيث تمنحه ثراء أكبر، بفضل تنوعه .لكن هذا التعاون يجعل أيضا ضروريا وضع آليات للتنسيق بين الفاعلين من أجل تجنب تقزيم التدخلات. وينبغي أن يتم التنسيق بين كل العاملين في التعاون: داخل الإدارة، بين الإدارة العامة للدولة والمجموعات المستقلة والهيئات المحلية، من جهة أخرى، وبين الدولة والمجتمع المدني، من جهة أخرى. ومبدأ نموذج الشراكة المتعددة في سياسة التنمية الدولية هي التعاون، والتكامل والجودة.

وتقدم الإدارة العامة للدولة حوالي 69% من المساعدة الرسمية للتنمية (AOD) الإسبانية للمغرب، خاصة عبر وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والإقتصاد والمالية، وكذا التجارة والصناعة والسياحة.

وإضافة إلى هذه الوزارات، هنا لأخرى تقوم بتدخلات في مجال التعاون في القطاعات التي تعنيها.

وقد تطور التعاون الإسباني الامركزي كما وكيفا. ويتعلق الأمر أيضا بتعاون المجموعات المستقلة والجماعات الإقليمية والبلديات الإسبانية .وتمثل المجموعات المستقلة حوالي 27% من المساعدة الرسمية للتنمية (AOD) الإسبانية، الغير قابلة للتسديد بالنسبة للمغرب. وينبغي التأكيد بأن أغلبية الأموال تتمركز في جهات الشمال والشرق. وكل المجموعات المستقلة الإسبانية موجودة بالمغرب بفضل تمويل مشاريع التعاون، منجزة بواسطة المنظمات الغير حكومية للتنمية. ونشير بالخصوص إلى مجموعات الأندلس، والجزر الخالدات، وكاطالونيا، وقشتالة-لامنشا، وبلنسية ومدريد. كما تضاف إلى هذه المجموعات قائمة طويلة من الكيانات المحلية سواء الإقليمية أو البلدية. وكل تعاون مجلس الأندلس، وهو

أهم عامل لامركزي من حيث الحجم المالي والأقدم تاريخيا، يدل على الوجود الفعال لمجموعاتنا المستقلة .ويتعلق الأمر بسياسة للتعاون واسعة ومتنوعة. ففي 2007، صادق مجلس الأندلس على تمويلات بقيمة تفوق 13 مليون أورو، موجهة الى عمليات يجري انجازها من طرف الوزارة الجهوية للرئاسة والوزارة الجهوية للأشغال العمومية والنقل والوزارة الجهوية للبيئة.

وتتوفر المجموعات المستقلة على خبرة ذاتية في مجال التنمية في قطاعات متعددة، مع بمسار تشريعي وتنظيمي قد تستفيد منه ادارات دول الجنوب، دون اغفال الموارد البشرية للإدارات المستقلة .واضافة الى ذلك، فان التجربة قد تكون نافعة لبلدان دخلت في هذا المسلسل.

ووعيا منها بتعددية الفاعلين في مجال التعاون اللامركزي وقيمته المضافة في نقل التجربة في اللامركزية والتنمية المحلية، فإن الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي هو أحد ممولي برنامج أرت كولد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويدعم عاملون آخرون في التعاون اللامركزي ماليا هذا البرنامج، الى جانب العمل كشريك لهذا الأخير. وتتجلى أهمية مبادرة ART، على سبيل المثال، في انعاش التعاونات المبنية على تعاون لامركزي ملموس بين سلطات محلية وفاعلين محليين من القطاعات العمومية والخاصة والجمعوية بالجنوب والشمال.

وتوجد أيضا أداة هامة في اطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي، وهي التوأمة مع الدول أعضاء ألإتحاد الأوروبي، والتي لها أثر كبير على المسار الوطني ولكن أيضا على مستوى الجهة الشرقية. ويمول الإتحاد الأوروبي منذ 2003 برنامجا لدعم تنفيذ اتفاقية الشراكة المعدة لمواكبة الإدارة المغربية وكل الهيئات التي تساهم في تنفيذ اتفاقيات الشراكة. وقد مكن هذا البرنامج من تمويل عمليات توأمة ومنها اثنتين تدعمان مباشرة التعزيز المؤسساتي للجهة الشرقية. وبالفعل، فقد انطلقت مشاريع «تعزيز قدرات تدخل وكالة الجهة الشرقية» و«تعزيز قدرات ولاية الجهة الشرقية في مجال التنمية الإقتصادية المندمجة والمستدامة للجهة». وفي الحالتين، فإن مؤسسات اسبانية هي من سيقوم بتقديم المعونة التقنية للمؤسسات المعنية بالجهة الشرقية.

وفي الحالة الأولى، فإن مجلس الأندلس سيقود التوأمة بمشاركة مؤسسات اسبانية مختلفة. وهذا المشروع، الذي يتوفر على ميزانية تبلغ حوالي مليون أورو، يرمي إلى تنمية قدرات تدخل الوكالة في إطار أهداف مؤسساتية ذاتية لدعم التنمية المندمجة والمستدامة للجهة الشرقية في ميدان الشراكة بتنسيق عمل فاعلين عموميين وخواص، مهنيين وجمعويين.

التسديدات الخامة للمساعدة الرسمية للتنمية حسب مصدرها	2007 (بالأورو)	%2007
المجموعات المستقلة	22.051.125	27,08
الأندلس	13.158.733	16,16
أراكونا	176.985	0,22
استورياس	198.000	0,24
جزر الباليار	238.484	0,29
كانتابريا	491.990	0,60
جزر الخالدات (كاناریاس)	663.878	0,82
كاطالونيا	3.592.352	4,41
قشتالة–لامنشا	750.729	0,92
قشتالة–ليون	69.518	0,12
استريمادورا	262.560	0,32
كاليسيا	60.000	0,07
لاريوخا	80.000	0,10
مدريد	1.065.489	1,31
مرسية	45.000	0,06
نافارا	44.865	0,06
بلاد الباسك	13.500	0,02
مجموعات بلنسية	1.109.042	1,36
الكيانات المحلية	2.837.592	3,48

المصدر: تتبع المخطط السنوي للتعاون الدولي، 2007

وفي حالة التعاون مع ولاية الجهة الشرقية، فإن مشروع التوأمة ستتم قيادته من طرف مجلس كاليسيا، وبشكل ملموس من طرف الوزارة المستقلة للإقتصاد والخزينة العامة .والعمليات المنصوص عليها ترمي إلى تعزيز قدرات ولاية الجهة الشرقية في مجال تصميم، وإقامة وتتبع وتقييم سياستها العمومية لبلوغ تنمية مندمجة ومستدامة. وقد بلغت الميزانية المرصودة لهذا المشروع 1,1 مليون أورو.

ويجدر التأكيد في مجال التعاون اللامركزي بأن المنظمات غير الحكومية للتنمية تشكل فاعلا ملائما ولا غنى عنه سواء بالنسبة لتنفيذ تدخلات محددة للمساعدة من أجل التنمية أو بالنسبة للمشاركة الإجتماعية في تصور وإعداد وتنفيذ سياسة التعاون .كما أن المنظمات غيير الحكومية للتنمية هي أيضا عنصر للتغيير يشارك في إدراج تصور جديد بالمجتمع الإسباني لممارسة التنمية، وتشكل فضاءا للنشاط الجمعوي والنقاش والعمل من أجل المواطنين. وتمثل المنظمات غير الحكومية للتنمية فاعلا لا غنى عنه في إطار التعاون الإسباني بالمغرب لا سيما في المجال الإجتماعي.

وقربها من الواقع الميداني يسهل اقترابا أكبر من الساكنة الأكثر هشاشة وتمنحها قيمة مضافة بالمقارنة مع الفاعلين الآخرين.

وفي حالة AECID، فإنها تدبر أكثر من ثلث الميزانية العامة بالمغرب.

إن إسبانيا هو البلد الذي يتوفر على أكبر عدد من هذا النوع من الفاعلين في مجال التنمية، حيث تطور 70 منظمة غير حكومية للتنمية منها 30 بشكل متواصل، عمليات بالمغرب.

ويقبل تعدد نظام التعاون الإسباني بالمغرب فاعلين آخرين يعتبرون تقليديا أقلية، ولكنهم اكتسبوا مع ذلك أهمية كبرى في مجال التعاون من أجل التنمية.

وتمثل **الجامعة** ميدانا مفضلا للتعاون من أجل التنمية على مستويين رئيسيين:

- كمؤسسة تتوفر على موارد تقنية وبشرية مؤهلة جيدا، وتغطي كل مجالات المعرفة والذي من شأن إسهامها في مسلسل التنمية بالدول المستقلة للمساعدة الإسبانية أن يشكل أهمية كبيرة.
- كفضاء ذي أهمية أساسية لتحسيس وتربية جزء لا يستهان به من السكان ولنشر قيم للتضامن والشمولية لدى الشباب والمدعو للعب دور اجتماعي هام في المستقبل.

وقد حاول **العالم المقاولاتي الإسباني** الذي يعترف به قانون التعاون الدولي العالمي كفاعل للتعاون من أجل التنمية، من أجل توجيه جهوده في هذا الميدان نحو تعزيز القطاعات الخاصة في الدول الأقل نموا مع تنفيذ مجموعة من العمليات الرامية إلى تزويد نسيج اقتصادي ومقاولاتي وإلى تدعيم النسيج القائم.

تلعب **النقابات** دورا هاما جدا في نماذج اجتماعية واقتصادية ببلادها نتيجة الترابط القوي القائم بين مستوى التنمية الإجتماعية والإقتصادية وقوة الحركة النقابية.

وتعتمد المهمة الأساسية التي تضطلع بها هذه المنظمات بالمغرب على الدفاع وتطوير الحقوق النقابية والشغل.

وفي الختام، فإن انخراط المجتمع المدني ووجود تعاون لامركزي ملفت للنظر يمنحان قيمة مضافة للتعاون الإسباني بالجهة الشرقية.

وقد شكل تعاوننا مع الجهة رهانا في الماضي ويمثل تحديا بالنسبة للمستقبل، وتستحق قدرات التنمية بالجهة الشرقية والجهود العمومية التي تباشر من طرف السلطات العمومية أن تُصاحب وتُدعم. ■

الجهة الشرقية، تنوع في المناظر وفي الأنشطة

تعزيز العلاقات الثنائية بين هولندا والمغرب

سعادة السيد سيورد لينسترا،
سفير مملكة هولندا بالمغرب

إن المشاريع الثلاثة المحتفظ بها هنا، ضمن كل تلك التي شرع فيها في إطار التعاون الثنائي ترمي إلى تكثيف الإتصالات وهي مرتبطة بمسلسل الدمقرطة والإنفتام من أجل مجتمع تعددي. وجمعية حوض كير، بعين الشواطر، بمقربة من الحدود الجزائرية، يدعم قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية. وتهدف جمعية أصدقاء تافوغالت إلى الحفاظ على الموقع ذو الأهمية البيولوجية لبني يزناسن. أما أرضية التعاون ما بين البلديات المغربية-الهولندية، فإنها تشكل من جهتها توأمة مثمرة.

إن طموح المشاريع والأنشطة التي تحققها مملكة البلاد المنخفضة بالمملكة المغربية هي المشاركة في إقامة وتعزيز علاقات ثنائية بين البلدين. ونحن نتوفر في هذا الشأن على برامج مختلفة ترمي إلى تعزيز هذه العلاقة القديمة والثمينة.

وإن دفقات الهجرة خلال العقود الأخيرة (خاصة المنحدرة من شمال المغرب)، نسجت روابط خاصة بين المغرب وهولندا، وهذه الأخيرة يمكن أن تستفيد من تجربتها في مجال إدماج الجالية المغربية في المشاريع الرامية إلى تكثيف هذه الصلات. ووجود 350 000 مغربي بهولندا يعتبر عنصرا هاما في هذه العلاقة.

ونحن نقترح تمويل مشاريع منبثقة من المجتمع المدني المغربي أو من توأمات بين منظمات هولندية ومغربية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعم عدة مشاريع من كل الأحجام بالجهة الشرقية، وتتعلق هذه المشاريع بمختلف القطاعات، لكنها كلها مرتبطة بمسلسل الدمقرطة والإنفتاح لمجتمع تعددي.

مشروع عين الشواطر

إنه مثال جيد لعملية انطلقت بهذه الجماعة القروية قرب الحدود الجزائرية، والتي تشكو من مشاكل سوسيواقتصادية (بطالة، فقر) ناتجة عن جفاف السنوات الأخيرة. وتواجه المنظمات غير الحكومية المحلية التي ترغب في تدبير هذه المشاكل نقصا في القدرات المؤسساتية والتقنية التي من شأنها أن تكبح كل عملية فعالة.

وقد قررت سفارة مملكة البلاد المنخفضة أن تدعم هذا المشروع التي تضطلع به جمعية حوض كير للتنمية وحماية البيئة لعين الشواطر، والرامي إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية. وقد تم

شجرة الزيتون، تثمين فلاحي

بلوغ هذا الهدف بتنظيم أنشطة مختلفة (دورات تكوينية، تهيئ مركز مشترك، إقامة موقع أنترنيت) وبإشراك السلطات والجماعات المحلية.

عمل بيئي بتافوغالت

لقد استطاعت جمعية أصدقاء تافوغالت (بإقليم بركان)، وهي منظمة غير حكومية تركز عملها على التنمية المحلية، بدعم من سفارة مملكة البلاد المنخفضة من تنفيذ برنامج لمدة سنة، يرمي إلى الحفاظ على الموقع ذو الأهمية البيولوجية لبني يزناسن، المهدد حاليا بالإستغلال المفرط. وهذا المشروع يرمي أساسا إلى إحداث تغيير في سلوكات الزوار والسياح الذين يجوبون هذا الموقع للترفيه. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، سوف تنظم الجمعية لمدة سنة أنشطة مختلفة كأيام للتحسيس، وأيام لجمع النفايات، وتنمية الأدوات المعلوماتية وورشات للإعلام. وكل عمل يستهدف مجموعة معنية كالأطفال، والمسؤولين، والتلاميذ أو مربي الماشية. ونحن نأمل بأن تحسيس وتربية الفاعلين المحليين على القيم الإيكولوجية والثقافية للموقع ذو الأهمية البيولوجية لبني يزناسن سوف تساهم في تقييمه وفي المحافظة عليه.

التبادل عبر التوأمة

مثال عن توأمة مثمرة بين المغرب وهولندا هو هذه الأرضية للتعاون بين البلديات المغربية-الهولندية التي شرع فيها من طرف جمعية الجماعات الهولندية. وهذه الأرضية توجد بهولندا منذ سنة 2000 وحددت كهدف تشجيع أنشطة الدعم والتبادل مع الجماعات المغربية .وفي هذا الإطار، تمت عدة زيارات بين مسؤولين عن جماعات مختلفة هولندية ومغربية ما بين 2005 و2008. وسوف تنتج عن هذا النشاط دون شك عدة مشاريع ملموسة .كما نظمت مؤتمرات بالنسبة لشباب البلدين ضمن هذا المشروع لتعزيز الحوار المشترك.

ونأمل نتائج جيدة من مشاريعنا كما نتمنى مواصلة هذا التعاون الممتاز مع ممثلي المجتمع المدني وطبعا وكالة الجهة الشرقية. ■

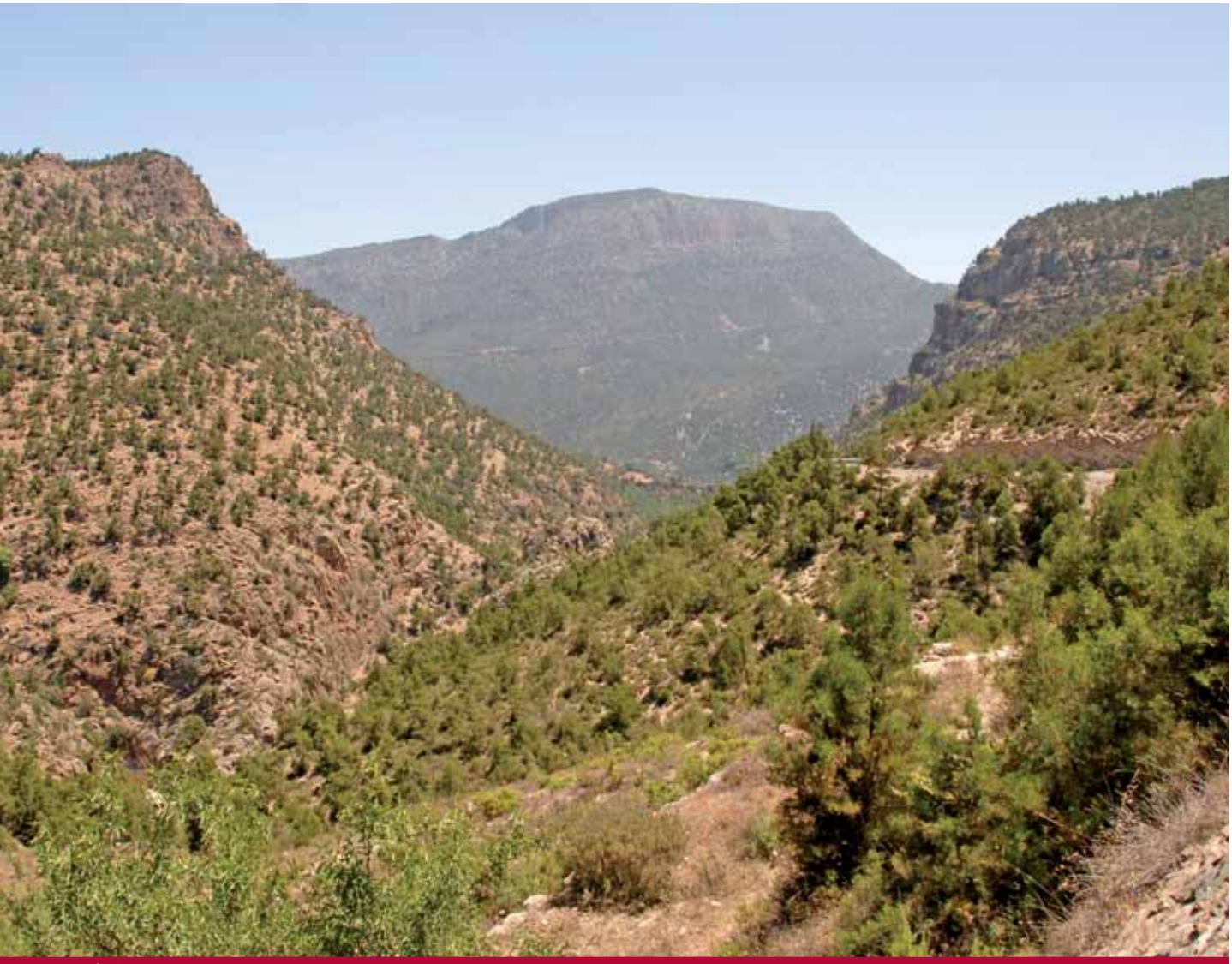

تافورالت (شعاب زكزل)

التعاون التقني الفرنسي والجهة الشرقية

فرانسوا لاجيي،
مدير مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية بالمغرب

إن مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية، وهو الفاعل المحوري في الجهاز الفرنسي للمساعدة العمومية من أجل التنمية، تضع المغرب من بين المستفيدين الأوائل منذ 1992. ويدل مستوى الإلتزامات المالية على ذلك. وتهم المحاور ذات الأسبقية لتدخله البيئة، والمحيط الإقتصادي والتماسك الإجتماعي. وفي هذا الإطار، ثلاثة مشاريع توجد قيد الإنجاز بالجهة الشرقية بوجدة والناظور على الساحل المتوسطي.

تتدخل مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية بالمغرب عبر مكوناتها الثلاثة:

- **الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD"**، وهي مؤسسة مالية متخصصة تابعة للقانون البنكي والتي تقدم مساعدتها على شكل سلفات امتيازية على المدى الطويل، تقدم للدولة المغربية، وإلى القطاع الشبه عمومي والقطاع الخاص؛
- **شركة الإنعاش والمشاركة من أجل التعاون الإقتصادي "PROPARCO"**، وهي فرع عن الوكالة الفرنسية للتنمية، متخصص في تمويل القطاع الخاص (سلفات، منح ضمانات، مساهمات...)؛
- **مركز الدراسات المالية والإقتصادية والبنكية "CEFEB"**، وهو مؤسسة للتكوين مقرها بمرسيليا والتي تقترح ندوات متخصصة بفرنسا وبالخارج.

كما أن الوكالة الفرنسية للتنمية تسير أيضا عمليات لفائدة الأغيار كوزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الإقتصاد، والمالية والتشغيل أو أيضا اللجنة الأوروبية، كما تؤمن سكرتارية الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) وصندوق الضمان الفرنسي (FGF). ويتم تتبع المشاريع انطلاقا من وكالة الرباط ومكتبها بالدار البيضاء.

التزام في المغرب

المغرب هو من أوائل المستفيدين من تمويلات مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية بـ 1,4 مليار أورو الموظفة منذ 1992. وهذا الإلتزام يبرز الروابط الوثيقة التي تجمع المغرب بفرنسا. وقد تم تدعيمها سنة 2006، خلال اللقاء الثامن الفرنسي المغربي لرؤساء الحكومات، حيث تم رفع التزامات الوكالة الفرنسية للتنمية للفترة 2007-2009 إلى 460 مليون أورو.

وتستجيب تدخلات الوكالة إلى إكراهات التنمية وإلى الأسبقيات الوطنية بالمغرب، لا سيما لمجهوداته للإندماج في الإقتصاد العالمي. وهكذا فقد تركزت هذه التدخلات حول ثلاثة محاور استراتيجية:

تطوير مناخ اقتصادي مستقر وفعال عبر:

- تأهيل وتقوية تنافسية المقاولات المغربية (دعم التكوين المهني)؛
- توسيع الولوج إلى القرض بدعم القروض الصغرى ودعم نمو المقاولات الصغرى والمتوسطة مع صندوق الضمان الفرنسي.

ويتم استكمال هذه الأعمال بواسطة تدخلات شركة الإنعاش والمساهمة من أجل التعاون الإقتصادي لصالح القطاع الخاص.

تنمية مُحترمة للبيئة عن طريق:

- تحسين خدمات التزويد بالماء الصالح والتطهير؛
- الري والإصلاح الزراعي؛
- المحافظة على البيئة وتثمين الموارد الغابوية.

ويستكمل الصندوق الفرنسي للبيئة الدولية تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة المحافظة على البيئة.

التماسك الإجتماعي الذي يسهم في:

- تكثيف البنيات الأساسية لصالح السكان المُزودين بشكل ضعيف (الكهربة القروية، الشبكة الطرقية)؛
- تحسين الولوج إلى سكن لائق (دعم برنامج «مدن بدون دور صفيح»)؛
- تعزيز الولوج وجودة الخدمات الإجتماعية الأساسية (التربية، الصحة).

تواجد قوي بالجهة الشرقية

هناك ثلاثة مشاريع قيد الإنجاز أو تم إنجازها بالجهة الشرقية، توضح مختلف

تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية:

- برنامج الماء الصالح للشرب والتطهير لوجدة مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لوجدة؛
- تطهير الناظور مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب؛
- مشروع المحافظة على الساحل المتوسطي.

برنامج الماء الصالح للشرب والتطهير لوجدة مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لوجدة

اندرج برنامج إعادة الإعتبار وتوسيع شبكة توزيع الماء الصالح للشرب والتطهير لوجدة في سياسة الإستدراك لفائدة جهات شمال المغرب، التي شرعت فيها السلطات في 1992. وقد كان التجمع الحضري لوجدة يضم عند انطلاق المشروع 420 000 نسمة وكان عليه أن يواجه نموا ديمغرافيا يفوق المعدل الوطني. وبشبكة توزيع للماء ذات مردودية ضعيفة، فإن الوكالة المستقلة للتوزيع التي استعادت مهمة التطهير ابتداء من 2001، لم يكن بوسعها تأمين سوى خدمة جزئية.

والمشروع الذي تصل كلفته الإجمالية 16,15 مليون أورو (في مرحلة ثالثة) والممول من لدن الوكالة الفرنسية للتنمية في حدود 12 مليون أورو، كان هدفه المركزي تحسين مصلحة توزيع الماء وتدبير أفضل يُمكن من المحافظة على الفرشة المائية.

وقد ارتفعت قدرة تخزين الوكالة المستقلة (من 750 32 إلى 750 51 متر مكعب)، وكذا استقلالية التوزيع. كما تم إنجاز ربط 10 أحياء دائرية ضعيفة التجهيز وإعادة الإعتبار لـ 36 كيلومتر من القنوات وإصلاح أزيد من 100 4 ربط دون احتساب خدمات التكوين والمساعدة التقنية في مجال التطهير السائل، واقتناء معدات متخصصة وبناء وكالات أحياء جديدة.

وهكذا، بلغت نسبة الربط الإجمالي لمدينة وجدة 98% في نهاية 2007.

تطهير الناظور الكبير مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

يقوم المشروع على تسلم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والتطهير في محيط منطقة الناظور الكبرى. ويتعلق الأمر في تنقيح شامل لنظام التطهير لمدينة الناظور وللمراكز المجاورة. والبلديات الثمانية (240 000 نسمة) المستهدفة بواسطة المشروع كلها على شاطئ أو قريبة جدا من بحيرة مارشيكا، حيث تلقي بمياهها العادمة. وإزالة التلوث من هذه البحيرة، اللافتة للإهتمام من حيث حجمها ونظامها الإيكولوجي، تشكل رهانا إيكولوجيا واقتصاديا قويا.

ويشمل المشروع:

- بناء محطة جديدة رئيسية للتنقية تستعمل الأوحال المنشطة بالناظور؛
- تهيئة لاقطين وقناة جلب للمياه العادمة للمحطة الجديدة، مع تمديد شبكات الجمع داخل وحول الناظور؛
- إحداث منشآت للتطهير مختلفة لقرية أركمان جنوب-شرق البحيرة.

وتقدر قيمة المشروع بـ 600 مليون درهم، أي 55 مليون أورو، وهو ممول في حدود 30%

مشروع تطهير الناظور الكبير

بحيرة الناظور (مارشيكا)

بواسطة الجماعات بدعم من وزارة الداخلية ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. ويتحمل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 70% من تكلفة المشروع، بينما يغطي قرض الوكالة الفرنسية للتنمية الجزء خارج الرسوم لهذه المساهمة أي 38 مليون أورو.

أما الآثار الإقتصادية المنتظرة، فتتعلق بالتثمين العقاري للأراضي والمشاريع العقارية والسياحية، واستئناف أنشطة تربية الأسماك والصيد.

وقد بلغ مستوى الربط بالناظور الكبير 59% سنة 2005. ويهدف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب إلى بلوغ نسبة 95% سنة 2020. ويندرج المشروع إذا في إطار استراتيجية لإزالة التلوث وحماية البحيرة وإعادة جودة نظامها الإيكولوجي الخاص.

المحافظة على الفضاءات الساحلية للحوض الغربي المتوسطي

يندرج المشروع ضمن استراتيجية لحماية مجموع الساحل يهم كل الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط. وقد طورت دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي سياسات وبرامج مشتركة للمحافظة والتنمية المستدامة لساحلها مع تحليلات ومقاربات مشتركة (اتفاقيات برشلونة، مخطط العمل من أجل المتوسط) أو برامج جهوية. وكان يجب استكمال ذلك بعمليات ميدانية.

وبدعم مالي من صندوق البيئة الدولي نظم والصندوق الفرنسي من أجل البيئة الدولية والدعم التقني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، كان الأمر يتعلق بإقامة شراكات بين الدول المعنية (المغرب، تونس، مصر، لبنان، أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وألبانيا) والمؤسسات الفرنسية المتوسطية (محفظ الساحل "Conservatoire du Littoral"، محطة توردو فالا "Tour du valat" والورشة التقنية للفضاءات الطبيعية).

وبالنسبة للمغرب، فإن المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية التي تعرف عليها المشروع توجد بإقليمي بركان والناظور. وهي بحيرة الناظور وجبل كوروكو، وكاب تروافورش، ومصب نهر ملوية ومرتفعات بني يزناسن. والمشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 5 445 537 أورو (2 790 000 دولار أمريكي من صندوق البيئة العالمي و21 709 500 درهم من الدولة المغربية)، وكذا 607 471,22 أورو كدعم من الصندوق الفرنسي للبيئة الدولية، تمثل في:

- إعادة الإعتبار للانظمة الإيكولوجية والمحافظة على التنوع البيولوجي المتوفر على أهمية عالمية؛
- تعزيز قدرات الوزارات والفاعلين الآخرين المعنيين في مجال تدبير المناطق الرطبة والساحلية؛
- تدعيم الإطار التشريعي والمؤسساتي؛
- تطوير السياسات الوطنية التي تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على التنوع البيولوجي لأنواع الأنظمة الإيكولوجية هذه، مع إحداث وترتيب وتنفيذ تصاميم التدبير للمجالات الخمس المحمية؛
- مجانسة المقاربات مع المكون المتوسطي للمشروع.

وقد تم التنفيذ بواسطة تنسيقية وطنية ومدبر للمشاريع مقيمان بإدارة البيئة التابعة لوزارة إعداد التراب والتعمير والسكن والبيئة. وقد شاركت إدارة المياه والغابات عن قرب في هذه العملية.

ومنذ انطلاقته، أنجز المشروع تشخيصا كاملا للمواقع (الوحيش، النباتات، سير الأنظمة الإيكولوجية، الأوجه السوسيو اقتصادية)، مكن من تهيئ مخططات لتدبير المواقع. كما وضع تدابير استعجالية للوقاية وطور استراتيجية وطنية للمحافظة على المناطق الرطبة. وقد استكمل المشروع في 31 دجنبر 2006. ■

الجهة الشرقية، إمكانات هامة للتنمية

مونيكا ستاين -اولسون،
مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (المغرب)

تستثمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التربية والنمو الإقتصادي للجهة اعتبارا للمؤهلات المتعددة لهذه المنطقة.واختيار هذه القطاعات تساهم في تنمية جهة بأكملها بشكل متوازن، مندمج ودائم. فمن الفلاحة إلى التربية، مرورا بتربية الماشية وتثمين المهارات والموارد المحلية، يكون التدخل على مستوى هذه الرافعات المتنوعة والمتكاملة تعزيزا لشروط النجاح.

«الجهة الشرقية تتوفر على مؤهلات ضخمة في عدة ميادين وهناك رغبة حقيقية في رفع التحديات واستغلال الفرص. وهي كلها بالنسبة لنا عوامل حاسمة دفعتنا الى اختيار هذه الجهة، حيث وجدنا مخاطبين ملتزمين يمكننا أن نعمل معهم لنبني شيئا مستداما».

السيدة مونيكا ستاين-أولسون، مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

إن تدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب بالجهة الشرقية يرجع إلى عدة عقود. ففي الستينيات، قدم الشعب الأمريكي مبالغ مالية تساوي 215 مليون دولار لتمويل بناء السدود وشبكات الري (مشرع حمادي وسد محمد الخامس)، وقد أمكن سقي أزيد من 70 000 هكتار من الأراضي الشبه قاحلة، وقد ارتفعت الإنتاجية الفلاحية وتمكن أزيد من 50 000 من الرحل من الإستقرار .وهذه الشراكة يستفيد منها اليوم أطفالهم الذين يتوفرون على الماء الصالح للشرب ويمكنهم من سقي زراعاتهم.

والى غاية اليوم، فإن أهم المشاريع التي تقوم بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب تهم النمو الإقتصادي والتربية. وفي اطار برنامجه الفلاحة والفلاحة التجارية المندمجين (AAI)، استثمرت الوكالة الأمريكية مواردها المادية والتقنية في الجهة الشرقية وأقامت شراكات من أجل رفع الإنتاجية، وتقييم المزروعات ذات المؤهلات القوية وتنمي صلات أفضل مع أسواق اللحوم الحمراء للأغنام، لا سيما لتأهيل المذابح واقامة مشروع نموذجي لتثمين النباتات العطرية والطبية بجرادة .وهذه الشراكات تجسدت عبر ازدياد الإستثمارات، والمردودية والمبيعات بالجهة.

تحسين لحم الغنم

إن تربية الماشية الصغيرة بالمراعي تشكل النشاط الرئيسي لساكنة النجود العليا للجهة الشرقية. والعدد المرتفع لرؤوس الماشية والفضاءات الرعوية الرحبة المستغلة (حوالي 1,2 مليون رأس على مساحة 3,8 مليون هكتار) تشكل ميزات بالنسبة لهذا النشاط. ومع ذلك، فإن الحساسية للتقلبات المناخية، وتدهور المراعي الناتج عن الجفاف، والتي تضاف الى استعمال غير رشيد وممارسات غير ملائمة، تشكل اكراهات رئيسية ينبغي مواجهتها عبر تدبير أفضل لأعداد الغنم مصاحب بطرق وممارسات ملائمة.

وقد أفضت الخبرات التي دعمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الى اعداد غلف متوازن لتسمين الخرفان قبل سحبها من القطيع وبيعها في الأسواق بأثمان جيدة. وقد تمت أول عملية تسمين بين ماي ويونيو 2006 وأعطت نتائج جد ايجابية. وقد تم توزيع هذا النظام سنة 2007 عبر عمليتين أخريين

واعتمد من طرف مربي النجود العليا للجهة الشرقية. وقد ارتفع الطلب على هذا العلف بنسبة 600% بالمقارنة مع طلب 2005.

ومن جانب آخر، فان الدعم التقني للوكالة ساعد الفلاحين على توقيع عقود مباشرة مع سلسلتين مغربيتين للأسواق الضخمة (مرجان ومترو). ففي سنة 2006، وقع منتجو لحوم الأغنام عقودا للبيع مع مساحتين كبريين (مرجان ومترو)، وفي 2007، مع ثلاث أسواق ضخمة مرجان أخرى (المحمدية، فاس، وجدة). وهم يواصلون اليوم مفاوضات من أجل ابرام عقود سنوية للبيع.

وللمساهمة في تنمية قطاع مندمج وفعال للحم الغنم بالجهة، ظهر أن تأهيل مذبح وجدة كان ضروريا. وقد تم لذلك توقيع اتفاقية بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وولاية وجدة-أنجاد، والجماعة الحضرية لوجدة والمديرية الإقليمية للفلاحة من أجل مساعدة تقنية مناسبة. وقد أظهرت الدراسات الأولية عددا من الإختلالات في قطاع لحم الأغنام (ممارسات سيئة في مجال التسيير، أنظمة نقل غير فعالة، غياب المطابقة مع مقاييس الإنتاج والصحة). وفريق الفلاحة والتجارة الفلاحية المندمجين أنجز افتحاصا حول مذبح وجدة وأعطى الإنطلاقة لدراسة حول مراحل التي ينبغي اتباعها لاعادة الإعتبار له. وستقدم الوكالة الأمريكية المساعدة التقنية لإقامة تجهيزات التبريد، وكذا دراسة حول إعادة الإعتبار للشبكة الكهربائية للمذبح. وتواصل الوكالة العمل مع الرعاة ومربي الماشية والتقنيين لإقامة نظام لتتبع المسار والسهر على صحة القطيع.

وعلى الصعيد الوطني، تشارك الوكالة الأمريكية في الإجتماعات التي تنعقد حول مشاكل القطاع وضرورة اصلاح القانون المنظم لتسيير المذابح.

إمكانات الأعشاب العطرية والطبية

في قطاع الأعشاب العطرية والطبية، تعمل الوكالة الأمريكية على اعطاء مهنية للتعاونات لرفع تنافسية قطاع الأعشاب العطرية والطبية .

وحينما انطلق برنامج الفلاحة والتجارة الفلاحية المندمجين، لم تكن توجد إلا تعاونية واحدة بالجهة تعمل بالقطاع (ببني يعلا زكارا). أما اليوم، فهناك خمس تعاونيات وتعاونيات أخرى قيد الإحداث بدعم من الشركاء الجهويين للبرنامج الذي يساعدهم على الحصول على امتيازات من المندوبية السامية للمياه والغابات .

وتقليديا، فإن إكليل الجبل ينبت بشكل طبيعي بالجهة ويتم جنيه بشكل غير منتظم. وقد نظم فريق البرنامج عدة دورات وأيام تكوينية في الميدان، تتعلق بتقنيات جني إكليل الجبل للمحافظة عل هذا المورد وضمان استمراريته. ويعمل البرنامج أيضا مع شريكه الجهوي، المندوبية الجهوية للفلاحة بوجدة، لتحديد المناطق حيث يمكن للبرنامج أن يشجع غرس نباتات عطرية وطبية أخرى ذات القيمة التجارية المرتفعة في سوق الزيوت الأساسية. ويعتزم البرنامج أيضا إقامة مشتل للنباتات العطرية والطبية بالجهة.

إدماج أفضل للجهة في الإقتصاد الوطني

في سنة 2007، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عبر البرنامج «تحسين مناخ الأعمال بالمغرب» بثلاث دراسات ترمي الى التعرف على مناخ الأعمال بالجهة الشرقية. مستلهما ببعض منهجيات البنك الدولي وبـ «رأي أطر التنافسية» للمنتدى الإقتصادي العالمي، أصدر البرنامج «جانبا اقتصاديا جهويا» يمزج فيه نتائج الدراستين مع دراسة ثالثة سياقية، تهتم بالخصوصيات الجهوية التي تمكن من ترتيب الأولويات الصادرة عن التحليل .وهذا الجانبي الجهوي هو في خدمة كل مؤسسة تعمل لتنمية مناخ جهوي ملائم للإستثمار.

وقد أظهرت الدراسات بأن أهم الإكراهات هي العزلة النسبية للجهة بالمقارنة مع مراكز القرار، والتي زادت في حدتها شساعة التراب وضعف البنيات التي تمكن من ربط الجهة بالمراكز الإقتصادية للبلاد. وبفضل

أهداف برنامج «الفلاحة والتجارة الفلاحية المندمجين» (AAI)

- تحسين مردودية وتنافسية قطاع الأغنام (تشجيع ورشات للتسمين)؛
- تحسين مسالك التسويق والتوزيع؛
- تدعيم جمعية المنتجين وإعطائها مهنية أكبر؛
- مساندة تنمية علامة جودة لإنعاش كبش الجهة؛
- دعم اقامة تجهيزات عصرية للتحويل (من أجل لحوم بمعايير الجودة والسلامة)؛
- المساهمة في اعداد استراتيجية وطنية بهذا القطاع .

تنمية فلاحية وتربية للمواشي عصريين

تكنولوجيات الإعلام، بوسع الجهة الشرقية أن تصبح الجهة الأكثر ربطا بالمغرب. وقد قاد هذا الوضع أنشطة البرنامج الذي أعطى الإنطلاقة، بالتعاون وكالة الجهة الشرقية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الجهوي للإستثمار، مشروع «ضوابط» وهو موقع على شبكة الأنترنيت في خدمة المستثمر، ويساهم في تسهيل المساطر الإدارية وفي الشفافية القانونية .

ويمكن الإطلاع على الجانبية الإقتصادية لوجدة في موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: www.climatdesaffaires.ma (ركن موارد).

خارطة التربية

شق آخر من من تدخل الوكالة الأمريكية بالجهة الشرقية هو التربية التي تقاد عبر مشروع ألف بشراكة مع وزارة التربية الوطنية. والهدف هو تحسين جودة وفعالية التعليم الأساسي الى غاية السنة التاسعة، بتكوين مربين وبتهيء وحدات وأدوات لتسهيل التوافق بين التربية والقدرات المطلوبة في العالم الحالي.

وهكذا، فإن ألف تساند الوزارة في وضع بيداغوجيا فعالة وفي ادخال ورشات تقاسم، وتعميق وضبط لفائدة المدرسين.

وفي الـ 127 مؤسسة مدرسية الشريكة بالجهة الشرقية، ترمي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيضا، إلى تعزيز التعبئة الإجتماعية حول المدرسة، بتشجيع المشاركة الفعلية للآباء، والمجتمع المدني، والقطاعات الإقتصادية والسلطات المحلية في تحسين التعليم.

وعلاوة على برنامجه في محاربة الأمية بالنسبة لـ 1 300 امرأة بالجهة الشرقية مع 10 جمعيات، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل جاهدة أيضا لتمدرس المزيد من الفتيات، لا سيما بجعل مؤسسات «دار الطالبة» الـ 24، الشريكة للجهة الشرقية، أماكن للتفتح المدرسي والشخصي. ■

تحديات إضافية ينبغي رفعها

على الصعيد الإقتصادي، تختزن الجهة الشرقية مؤهلات كبيرة، لكن عليها رفع تحديات: البعد، الطقس، الفقر.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ملتزمة إلى جانب السلطات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمستفيدين لرفع هذه التحديات والمشاركة التامة في الإنفتاح الإقتصادي والإجتماعي للجهة.

التربية، أحد مفاتيح التنمية

التعاون الإيطالي في الجهة الشرقية

البحث عن تشاور متواصل مع الشركاء

سرجيو بلادِيني،
مدير مكتب التعاون من أجل التنمية بسفارة إيطاليا

يتميز التعاون الإيطالي بتدخله الجهوي بشكل عملي يرجح التشاور والشراكة. فالجهة الشرقية من الجهات ذات الأولوية. وتتعلق المشاريع بثلاث ميادين متكاملة: البنيات الأساسية، دعم مسلسل اللامركزية وعمليات القرب. ومنذ 1998، ساهم العدد المتزايد للإنجازات والمشاريع في إرساء تعاون مثمر.

تعود المبادرات الأولى للتعاون الإيطالي-المغربي إلى الثمانينات، في حين أن تدعيم هذا التعاون لم يحدث إلا في التسعينيات. وقد برهن انفتاح مكتب تابع لسفارة إيطاليا في 1999 على هذا التعزيز، وكذا على الإهتمام الذي توليه إيطاليا للمغرب لإنجاز مبادرات من شأنها دعم التنمية وتعزيز التعاون بين البلدين.

وبالنسبة للفترة 2008-2010، ينوي التعاون الإيطالي الزيادة في التزامه بمحاربة الفقر ولفائدة مبادرات نوعية في ميدان الهجرة والتنمية المشتركة. ويركز التدخل الإيطالي في خمس جهات ذات أولوية، وهي جهات طنجة-تطوان، وتازة-الحسيمة-تاونات، والجهة الشرقية، الشاوية-ورديغة، وأخيرا تادلة-أزيلال.

فالجهة الشرقية إذا ضمن المناطق ذات الأولوية لتعاوننا، وتستجيب لطلب دعم من طرف الحكومة المغربية في مجهود فك العزلة عن أقاليم الشمال والجهة الشرقية حتى يتسنى تقييم كل مؤهلاتها.

ومن هذا المنطلق، ومنذ 1998، توجه الدعم الإيطالي بالجهة الشرقية نحو بعض الأسبقيات القطاعية، كإنجاز بنيات تحتية، ودعم مسلسل اللامركزية، وكذا دعم عمليات القرب التي يقوم بها المجتمع المدني المغربي والإيطالي.

فك العزلة

فيما يخص البنيات الأساسية، فإن فتح الشطر الطرقي أجدير/واد كرت (الممول من طرف التعاون الإيطالي) من الطريق الروكاد المتوسطية في شتنبر 2006، قد قلص بشكل كبير زمن الرحلة بين مدينتي الناظور والحسيمة (من ساعتين ونصف إلى ساعة ونصف). وهكذا، ساهمت إيطاليا بشكل ملموس في فك العزلة عن الساكنة المحلية لهذه الأقاليم وشاركت في المبادرة الحكومية الرامية إلى بناء الطريق السريع طنجة-وجدة.

لامركزية

لقد ساند التعاون الإيطالي أيضا ودعم مسلسل اللامركزية الجاري بالمغرب بواسطة مساهمته في برنامج دعم الشبكات الموضوعاتية والترابية للتنمية البشرية (آرت كولد/المغرب) الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي انطلق بالمغرب في يوليوز 2005. ويهدف هذا البرنامج إلى إعطاء الأسبقية وتنسيق شراكات بين العاملين الدوليين والعالمين في إطار التعاون اللامركزي من أجل مساندة استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية بتنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وعلى إثر التشخيص الترابي الذي أنجز بالجهة الشرقية في إطار برنامج أرت كولد/المغرب، فتحت أربعة شبابيك «مرأة» بأقاليم بركان، فكيك، تاوريرت وعمالة وجدة-أنجاد. ويهدف شباك «مرأة» إلى تحسين ولوج النساء للخدمات المحلية من أجل اندماج سوسيو اجتماعي أفضل.

التدخل في أقرب مستوى ممكن

فيما يتعلق بعمليات القرب، يوجد في المغرب أزيد من 10 منظمات غير حكومية إيطالية تعمل ضمن منظور تنمية مستدامة ومندمجة في ميادين الصحة والتربية والتنمية القروية

شطر من الطريق المتوسطية

وتقييم الهجرة، وتثمين الصيد التقليدي، والمحافظة على الموروث الثقافي ودعم الأنشطة المدرة للدخل. وتحصل جل هذه المنظمات الغير حكومية لتنفيذ مشاريعها، على مساهمة من التعاون الإيطالي. ومن المهم التطرق للتجارب البارزة لهذا التعاون المثمر بين المجتمع المدني للبلدين الذي يتبلور بالخصوص بالجهة الشرقية.

مشروع المنظمة غير الحكومية "Ricerca e cooperazione" والذي يجري حاليا بعمالة وجدة بشراكة الجمعية المغربية للتخطيط العائلي، يرمي إلى تحسيس الساكنة المحلية بمواضيع الصحة الإنجابية، ويجري المشروع على ثلاث محاور نشاط:

- التكوين الإجتماعي والصحي؛
- الإخبار وتحسيس الساكنة المحلية في ميدان الديمغرافيا والمسؤولية المرتبطة بالصحة الإنجابية؛
- نشر الخدمات الصحية، والإجتماعية والمتعلقة بالصحة الإنجابية لسكان العمالة.

المنظمة الغير حكومية AFRICA 70 أنجزت عدة تدخلات بالجهة الشرقية انطلاقا من مشروع تقييم الصيد التقليدي بإقليم الناظور الذي ابتدأ سنوات 1998-2001.

مشروع الدعم للحفاظ على الموروث الثقافي بمدينة وجدة، الذي تم وضعه منذ 2002 إلى غاية 2006. وقد كان يهدف أساسا إلى تحسين ظروف عيش سكان المدينة العتيقة لوجدة عبر تقييم الموروث الثقافي والموارد التقليدية. وقد مكن بالخصوص من تنمية الكفاءات التقنية الضرورية للحفاظ على الموروث المادي والثقافي، وكذا تكوين وتعزيز الأشكال الجمعوية والتعاونية. وقد تمثل أهم إنجاز في تعبئة مركز متعدد الوظائف، مفتوح اليوم في وجه الجمعيات والمواطنين. كما وضعت جمعية مولاي سليمان، بشراكة مع المنظمة غير الحكومية الإيطالية عملية تروم تقوية فعالية العاملين، الحكوميين والخواص، في تدبير التحولات الإجتماعية والترابية التي تهم السكان المقيمين بالمدينة العتيقة لوجدة بواسطة مسلسل للتشاور الإجتماعي قادر على الحفاظ على التقاليد الثقافية والإنصاف الإجتماعي.

ويتواصل التزام المنظمة غير الحكومية المنتمية لمدينة ميلانو في أحد أجمل مواقع المملكة: فكيك، حيث أعطيت الإنطلاقة مؤخرا لمشروع بالمدينة يرمي إلى المحافظة وتثمين الموروث الثقافي للواحة، بشراكة مع الجماعة والنسيج الجمعوي المحلي. ويروم المشروع إلى المحافظة على مختلف البنايات وترميمها لأغراض سياحية من أجل خلق مصادر دخل إدماجية ومستدامة لفائدة الساكنة.

أبرمت المنظمة غير الحكومية GVC في دجنبر 2007، بإقليم الناظور، مشروع لـ«التنمية القروية المندمجة بجماعة بني سيدل جبل». وتجدر الإشارة أيضا إلى المشروع الذي أنجزته جمعية سيداليا (SIDALIA) بشراكة مع GVC «إنعاش الدور السوسيو-اقتصادي للمرأة القروية» في نفس إقليم الناظور. ويرمي المشروع إلى تحسين وضعية المرأة بواسطة التحسيس، ومحاربة الأمية، والتكوين المهني ودعم العمليات المدرة للدخل.

يتم تنفيذ مشروع المنظمة غير الحكومية COOPI، دائما بإقليم الناظور، والمسمى «دعم قطاع الصناعة التقليدية». وهو يمثل الإستمرارية على الصعيد الإقليمي لمبادرة تكللت بالنجاح قادتها نفس المنظمة بمدينة الناظور. ويمكن للمنظمة الغير حكومية COOPI كما هو الأمر بالنسبة لـ AFRICA 70 من الآن فصاعدا أن تعتمد على تجربة ميدانية لأكثر من عشر سنوات تميزت بنجاحات وإنجازات ملفتة للنظر لفائدة الساكنة المحلية.

وفي مجال التنمية البشرية، يمول التعاون الإيطالي أيضا برنامج «شراكات لدعم المجتمع المدني» الذي يسيره برنامج الأمم المتحدة للتنمية. كما أنه، بتوافق تام مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يسهم في تقليص الفقر وفي تحسين ظروف عيش المجموعات الأقل استفادة بالمغرب، عبر تعزيز مشاريع الشراكة بين الجمعيات المحلية والجمعيات الإيطالية. وقد تمت عدة مبادرات في إطار هذا البرنامج أي «شراكات لدعم المجتمع المدني» بالجهة الشرقية.

مشاريع جديدة

فيما يتعلق بالمبادرات التي سوف تنطلق في الأشهر المقبلة، من المهم ذكر البرنامج الجديد لتحويل دين المغرب اتجاه إيطاليا لفائدة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرنامج الوطني للطرق القروية. وفي هذا الإطار، فإن المشاريع التي سوف يحتفظ بها سوف تأخذ بعين الإعتبار الإلتزام الإيطالي في الجهة الشرقية. والمشاريع الحالية والآفاق المستقبلية تشير على أن الجهة الشرقية ستبقى جهة ذات أولوية بالنسبة للتعاون الإيطالي في ميادين المشار إليها أعلاه، من أجل إغناء العلاقات القائمة منذ فترة طويلة وتنمية التجربة المكتسبة بفضل المبادرات المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز.

إن التعاون هو أيضا مبني على اغتناء اجتماعي، واقتصادي وثقافي، يغطي مجاله كل تراب الجهة الشرقية. وفي الختام، فإن مبادرات التعاون الإيطالي، بفضل التجارب المعاشة بهذه الجهة، تتميز بالبحث عن درجة عالية من التشاور مع المستفيدين والمؤسسات، مما يفسر الوجود الدائم للمنظمات غير الحكومية الإيطالية بتراب الجهة. ■

المحافظة على الموروث الثقافي لواحة فكيك وتثمينه

الهجرة والتنمية الإقتصادية بالجهة الشرقية

مشروع الإتحاد الأوروبي ووكالة التعاون التقني الألمانية من أجل التنمية

طورستن ستريبكه،
مشروع الإتحاد الأوروبي-وكالة التعاون التقني الألمانية من أجل التنمية

إن المشروع المشتغل منذ يوليوز 2008، يرمي الى تسهيل استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج. ويتم تحديد الشروط الفضلى للإستثمار عبر استشارة واسعة لدى الفاعلين.

منذ يوليوز 2008، أصبح مشروع «الهجرة والتنمية الإقتصادية بالجهة الشرقية» مستغلا. وهو يمول شراكة من طرف الإتحاد الأوروبي 80% ووزارة التعاون الإقتصادي والتنمية لجمهورية ألمانيا الإتحادية 20%. أما المؤسسة المنفذة فهي وكالة التعاون التقني الألمانية من أجل التنمية.

لقد انطلق المشروع بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية ومؤسسة الحسن الثاني. ويشير الإختيار بأن تركيزا خاصا سيولى لإستثمارات المغاربة المقيمين بالخارج. وبتوصية من وكالة الجهة الشرقية، فقد أقيم مقر المشروع بمدينة الناظور التي ينحدر من إقليمه عدد كبير من المقيمين بألمانيا.

والهدف النوعي من المشروع هو أن «تتوفر الجهة الشرقية على مناخ ملائم لتعبئة امكانات الهجرة». منذ خمس سنوات، أصبح جانب الهجرة وكيف الإستفادة منها بالنسبة لبلدان المصدر عاى رأس اهتمامات الإتحاد الأوروبي. ويعد انطلاق المشروع بداية مقاربة عملية لإختبار الأدوات التي تبدو ملائمة في الميدان، لدعم المهاجرين الذين يبحثون عن الإستثمار في بلدانهم.

والمشروع في حد ذاته لا يتوفر على أدوات، كمنح قروض، أو مساعدة في التنمية أوبنك معطيات تسمح بدعم المغاربة المقيمين بالخارج بشكل مباشر، لكنه بالأحرى ملزم بالتعاون مع المؤسسات القائمة كالمراكز الجهوية للإستثمار، ومختلف الغرف، والمندوبيات الإقليمية لمختلف الوزارات من أجل تحسين جودة الخدمات التي يقدمونها للمستثمر.

6 مكونات لمشروع

- إعداد مخطط عمل لتحين مناخ الأعمال؛
- تحسين خدمات الهياكل المصاحبة؛
- إعداد دليل للإستثمار؛
- إعداد منتوجات بنكية نوعية مناسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تنمية علاقات مهيكلة مع المهاجرين؛
- تعميم تجارب المشروع على الممولين.

ففي مرحلة أولى تدوم ثلاثة أشهر (يوليوز – شتنبر 2008)، سوف يتصل المشروع بكل المؤسسات المعنية بالجهة الشرقية وبوجدة، مع الترويج في نفس الوقت لفكرة الإستثمار لدى المغاربة المقيمين بالخارج المهتمين، بالدول الأوروبية.

والأعمال الإعدادية بالنسبة للمكونات الست هامة (استطلاعات، اتصالات بالمعنيين، إعداد الصيغ المرجعية للتدخلات الدولية، اختيار مكاتب الدراسات، استبيانات للأبناك ،الخ.). بحيث يخصص شهر شتنبر بأكمله لذلك

وبعد هذه المرحلة الإعدادية والتوجيهية، سيتم الشروع في المكونات الستة تقريقا في آن واحد.

• خطط العمل لتحسين مناخ الإستثمار والذي سيهيأ في ظرف سنة باستعمال مقاربة تشاركية تتوجه بالخصوص للمقاولين الموجودين وللمغاربة المقيمين بالخارج. وقد انجزت عدة دراسات حول الوضعية الإقتصادية بالجهة الشرقية من طرف مختلف المؤسسات الوطنية ومن طرف بعض الممولين. ويركز المشروع على هذه النتائج بتنظيم لقاءات بكل اقليم مع أهم الفاعلين. هذا، وإنالتدخل في مجال مناخ الإستثمار بجهة ما يستوجب التركيز على عناصر أساسية يمكن أن تصلح كرافعة لإنطلاف تحسنات أخرى فيما بعد،

• يستلزم تحسين نظم الخدمات تحليلا عميقا للهياكل القائمة وسؤالا لزبنائها حول تقييمهم لهذه الخدمات. وبالجوء الى

استشاريين دوليين ذوي خبرة في هذا المجال، فإننا نعتزم تقديم نتائج ذات قيمة قبل منتصف 2009. وينص المشروع على تكوينات نوعية موجهة للعاملين في هذه الهياكل لتفعيل الإقتراحات.

• يندرج اقتراح دليل للإستثمار ضمن الجهود التي سبق أن بذلت من قبل مؤسسة الحسن الثاني التي أصدرت دلائل مختلفة حسب القطاعات سنتي 2001 و2002. وسيتم تحيين هذه الدلائل من أجل اخبار المستثمرين المحتملين بالجهة بشكل أفضل. الا أنه نظرا لسرعة التغيرات بالجهة وبالتالي التجاوز السريع للمعلومات المقدمة، فإن الدليل الجديد لن يدخل في التفاصيل خلافا لدليل مخطط المشروع (Business Plan). بل سيقدم بالأحرى فرص للإستثمار حسب الأقاليم وحسب القطاعات الفرعية مع الإشارة الميزات والتهديدات،

• سوف يعتمد اعداد منتوجات بنكية نوعية مناسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وللمغاربة المقيمين بالخارج، بما فيهم الذين يرغبون في الإستثمار في هذه الجهة، على المنتوجات الموجودة والمنتوجات التي توجد قيد الإعداد من طرف مختلف الأبناك التي تتنافس لإجتذاب سوق المغاربة المقيمين بالخارج. وللوهلة الأولى، يبدو من اليسير الحصول على قروض صغرى بسقف 50 000 درهم. والمشكل يُطرح على مستوى القروض ما بين 50 000 و1 000 000 درهم، وحسب المعلومات، فيتعلق الأمر بالحاصرة المتوسطة التي بوسع المغاربة أن يستثمروا فيها،

• فيما يخص تنمية علاقات مهيكلة مع المهاجرين، أقام المشروع أداة للأخبار الشهرية لدى زهاء أربعين مهاجرا مغربيا بألمانيا بواسطة بريد الكتروني بالألمانية. واستجابة المغاربة المقيمين بالخارج ايجابية كما يدل على ذلك عدد زيارات من توصلوا بالبريد الإلكتروني إلى مكاتبنا، خلال الشهر الأول من حياة المشروع. وبعد ستة أشهر، سيتم إنشاء موقع على شبكة الأنترنيت كأرضية للإخبار والتبادل .كما سيصلح كبورصة لطلبات وعروض يربط مقاولين مقيمين بالمغرب مع زملاء لهم بالخارج. ونحن نعلم أيضا أن هناك مغاربة مقيمين بالخارج يرغبون في الإستثمار في مشاريع مربحة دون أن يلتزموا بأنفسهم شخصيا وجسديا،

• أما بالنسبة لنشر تجارب المشروع على باقي الممولين، فقد انطلقت بدوريات بريدية الكترونية شهرية باللغة الفرنسية حول تقدم المشروع. ونعتزم مع نهاية 2009 تنظيم مؤتمر كبير لتبليغ تجاربنا للمؤسسات الوطنية وللممولين.

غداة انطلاق مشروع «الهجرة والتنمية الإقتصادية في الجهة الشرقية»، قد يكون من المفيد ملاحظة تطوره عبر آليات جديدة وهياكل جديدة قد تكون مفيدة بالنسبة للمستثمرين بالجهة الشرقية. ومن بين الإستثمارات المحتملة، هناك مقاولات وطنية متوسطة وصغرى، شركات دولية ومغاربة مقيمون بالخارج يستحقون دعما خاصا إذا أرادوا وضع خبرتهم ووسائلهم رهن اشارة التنمية الإقتصادية للجهة. ■

البحث، خيار بالنسبة للجهة الشرقية (مركز الجهة الشرقية لعلوم وتقنيات الماء)

نشاط صناعي (معمل زايو للسكر)

تنمية الخدمات عن بعد (مركز نداء بوجدة)

قرية الصيد لسيدي حساين

قطب للتنمية على الواجهة المتوسطية

عبد الواحد بنعبو،
مدير التعاون بوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

إن التعاون بين وزارة الفلاحة والصيد البحري واليابان، وكذا التعاون المثمر مع وكالة الجهة الشرقية ساهمت في تحويل قرية الصيد لسيدي حساين.

إن إنجاز هذه القرية، الذي يندرج في إطار برنامج إدارة الصيد البحري لإنعاش وتنمية الصيد التقليدي، يرمي أساسا إلى تحسين ظروف عيش واشتغال مجموعة الصيادين التقليديين التابعين لسيدي حساين وتثمين صيدهم بتزويد القرية بالبنيات الضرورية لهذه الغاية.

وبالنظر لحجم هذا المشروع، الذي يرمي في النهاية إلى جعل مواقع الصيد الأساسية نقطا لإفراغ الصيد مهيأة وقرى للصيد مدعوة لكي تصبح أقطابا للتنمية المحلية، فإن مشروع سيدي حساين تم تمويله من طرف حكومة اليابان التي سبق وأنجزت ثلاثة قرى للصيد بإمسوان (إقليم أكادير) وكالا إريس (إقليم الحسيمة) والصويرة القديمة (إقليم آسفي).

غير أن مسبق إنجاز هذا المشروع من قبل اليابان هو قيام الطرف المغربي بتحمل كهربة هذا الموقع، وربطه بشبكة المكتب الوطني للكهرباء وتزويده بالماء الصالح للشرب وتهيئ مسالك الولوج.

وتبلغ كلفة المكونات الممولة من قبل اليابان، بما فيها دراسة المفهوم الأساسي وإنجاز البناء وتوفير وإقامة التجهيزات 734 مليون ين (حوالي 60 مليون درهم).

واعتبارا لأهمية المكونات الثلاثة التي تتحملها الجهة المغربية، فقد تم اللجوء إلى دعم وكالة الجهة الشرقية بمقتضى الإتفاقية التي تربطها بإدارة الصيد البحري لتمويل هذه المكونات.

وقد مكنت علاقات التعاون الممتازة بين المغرب واليابان في ميدان الصيد البحري والتعاون المثمر مع مختلف وكالات التنمية الوطنية من تحويل الموقع البسيط للصيد لسيدي احساين إلى ميناء للصيد يتوفر على التجهيزات الضرورية لتمكين الفلاحين من العمل بكل طمأنينة ومن تثمين صيدهم.

وهذا الإطار الجديد للعمل مكن أيضا من تنظيم الصيادين بشكل أفضل في تعاونية مسؤولة مكلفة بالتسيير المباشر لأهم بنيات هذه الوحدة القروية .وقد تحسن بشكل ملحوظ نشاط الصيد بسيدي حساين منذ إنجاز هذا المشروع. ■

ميناء للصيد على الساحل

نجاح رائع لإكليل الجبل بالجهة الشرقية

كريمة غانم،
إختصاصية في التواصل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب)

بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب، حققت تعاونية بني يعلا زكارا بجرادة عملية بيعها الأولى لزيت إكليل الجبل (أزير) في سوق بريطانية واعدة.

عبر برنامجها فلاحة وتجارة فلاحية مندمجين (AAI)، تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب دعمها لتعاونية بني يعلاصزكارا لعقد أول بيع دولي لزيت إكليل الجبل الطبيعي لشركة كبرى بريطانية. وقد اشتغل البرنامج مع التعاونية من أجل إرسال عينة من الزيت للشركة والتفاوض في عقدة البيع. وهذه العقدة ستكون الأولى لسلسة طويلة من العقود التي ستوقعها التعاونية في السوق البريطانية.

الجهة الشرقية غنية بالأعشاب العطرية والطبية وإكليل الجبل هو الأهم من الناحية الإقتصادية. وهو يستعمل منذ القدم لتتبيل العديد من الأطباق المتوسطية ويدخل في تركيبة صابونات التطهير ومواد التجميل الأخرى. أما الفوائد الطبية التي يتصف بها فهي مازالت غير معروفة جيدا.

فحسب المركز الطبي لجامعة ميريلاند، فإن إكليل الجبل المعروف منذ 500 سنة قبل ميلاد المسيح، استعمل طويلا لتخفيف أوجاع العضلات والكلي وإبطاء نمو البكتيريا الضارة. كما أن هناك باحثون يدرسون قوته المضادة للسرطان لهذه المادة.

وبالنظر للإهتمام المتزايد الذي يوليه العالم لتجارة المواد الناتجة عن الأعشاب التي تحسن صحة الإنسان، فإن تسويق إكليل الجبل بالمغرب ظهرت كإمكانية ممتازة للتنمية الإقتصادية.

ووفق النهج الذي خطته الحكومة المغربية، فإن الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي/ المغرب، تقود برنامجا يعمل على تشجيع منتوجات فلاحية متنوعة. ويركز البرنامج بالجهة الشرقية على إكليل الجبل وأعشاب عطرية وطبية أخرى في مناطق جرادة، تاوريرت، تالسنت، ودبدو الملائمة لإنتاج هذه الأعشاب.

وتعتبر تعاونية بني يعلا زكارا من بين التعاونيات النموذجية بالجهة الشرقية التي تستفيد من دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقبل مجيء الوكالة الأمريكية، كان نشاط التعاونية يشمل أساسا جني وتجفيف إكليل الجبل لاستعمالات السوق الداخلية. وقد كانت تستعمل، منذ 1975، طرق تقليدية لجني هذه العشبة، وقد كان ثمن المحصول يؤدى بحسب الوزن وكانت الأغراس تقلع بجذورها مما كان يهدد تجدد النبتة واستمرار المحاصيل. وهذا الإستغلال المفرط كان سيؤدي لا محالة إلى انقراض النبتة.

وأمام هذه الوضعية، كونت الوكالة الأمريكية أعضاء من هذه التعاونية وآخرين في مجال السلوكات الأفضل لجني إكليل الجبل .كما حصل المنتجون على مساعدة في مجال تعبئة وتعليم الزيت الأساسية للنبتة، ولكن أيضا لتنويع الإنتاج بنبتات أخرى ذات قيمة مضافة عالية كالزعتر، والحبق والزعفران.

واليوم، فإن الجامعين لا يجنون أكثر من 50 %من أغراس إكليل الجبل. وقد قَبلت التعاونيات غرس 10 هكتارات من إكليل الجبل سنويا على الأقل، والمزارعون يقومون بتشذيب الأغراس القديمة لكي تتجدد ويكون لها مردود أحسن في المستقبل. وقد تعلمت بني يعلا زكارا إذا

زهرة إكليل الجبل (أزير)

تقنيات للجني المستدام، وحصلت على تصديق بيولوجي لمنتوجاتها وشرعت في إنتاج زيوت أساسية.

«من أجل تموقع أفضل في السوق، يجب اللجوء إلى التصديق البيولوجي لتقديم منتوج من الأعشاب العطرية والطبية ذات جودة عالية»، يوضح السيد محمد شماريك، مصدر مغربي للاعشاب العطرية والطبية.

وكنتيجة مباشرة لمساعدة الوكالة الأمريكية، ارتفعت مداخيل الأعضاء وأحدثت فرص أخرى للشغل على صعيد الإقتصاد المحلي.

«كنا عاطلين منذ حوالي ثماني سنوات، وكان علينا أن نواجه الجفاف والتغيرات المناخية التي كانت تواجهها هذه الجهة الشبه جافة، وقد توقف نشاط التعاونية بشكل شبه تام، واليوم بتدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منح حياة جديدة لهذه التعاونية وأحدثنا مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، واستطعنا أن نضاعف مرتين أرباحنا»، يؤكد رئيس تعاونية بني يعلا ركازا، الطيب الرزوكي.

وإضافة إلى مناصب الشغل المحدثة من طرف التعاونية، فإن إدخال تقنيات جديدة لاستغلال إكليل الجبل مكنت أعضائها من تحسين ظروف عيش أسرهم بفضل المحافظة على النبتة، ورفع المردودية وجودة المحاصيل.

وإقامة مركز عصري للتقطير ثمرة شراكة موقعة في فبراير 2008 بإقليم جرادة، بين الوكالة الأمريكية، وإدارة المياه والغابات، وإقليم جرادة وتعاونية بني يعلا زكارا، مكنت هذه الأخيرة من إنتاج زيوت أساسية ذات جودة عالية. وهذه الزيوت من المرتقب أن تباع بأسعار مرتفعة، وبالتالي سيكون من نتائجها رفع مداخيل أعضاء التعاونية.

وترغب الحكومة المغربية في نقل النموذج إلى جهات أخرى. وبنجاحها في تحديث إنتاج الاعشاب العطرية والطبية، فقد ساهمت هذه التعاونية في الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل تقليص الفقر، وتحسين ظروف الحياة وإدماج الشباب في الحياة الإقتصادية للمغرب القروي.

«إن عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإقليم جرادة ساهمت مباشرة في التنمية الإقتصادية المحلية بإحداث 150 إلى 200 منصب عمل وبالمحافظة على الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة»، كما صرح السيد بحاجي، اختصاصي في المساعدة للتنمية ورئيس برامج بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب.

«لقد ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقريب التعاونية من المشترين على المستويين الوطني والدولي، ونتيجة لذلك، فقد ارتفع حجم المبيعات وارتفع ثمن بيع الكيلوغرام من إكليل الجبل بـ 20%».

وتتعاون الوكالة حاليا، مع مؤسسات عمومية وخاصة وممولين آخرين كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لنشر نموذج جرادة على جهات أخرى. ■

زيت أساسي لإكليل الجبل (أزير)

نموذج لآلة تقطير

إنتاج الزيت الأساسي

جني وتقطير إكليل الجبل (أزير)

رحلات أخرى في الأفق

أو تشخيص مؤهلات الجهة الشرقية في مجال السياحة القروية

أني بيكي،
مهندسة في مشاريع التنمية بجمعية CEFIR

كيف لدراسة ميدانية في مجال السياحة القروية تتم في إطار شراكة واسعة أن تظهر وتبرز أن ديناميكية موجودة على أساس مشاريع قيد الإنجاز. إن التشخيص واعد ويفترض تكييف مع ظروف الإنجاز.

باعتباره من طرف وزارة السياحة المغربية «عامل للتنمية المحلية يقدم مساهمة في تنمية منسجمة لمناطق محرومة اقتصاديا»، فإن السياحة القروية تتطور تدريجيا نتيجة تظافر مجموعة من المبادرات: من وزارة السياحة، من جمعية التنمية المحلية، من وكالات التنمية، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن الممولين ومن العاملين في مجال التعاون الدولي.

وهكذا تبين أن السياحة القروية بالمغرب تحمل نتائج اقتصادية مربحة للسكان المحليين، وهي وسيلة لتثبيتهم في عين المكان لتجنب الهجرة القروية. لكن لا ينبغي أن نغض الطرف مع ذلك عن بعض المخلفات السلبية الممكنة لشكل من السياحة يكون في بعض الحالات عاملا لتدهور البيئة...

وفي هذا الإطار، عهدت وكالة الجهة الشرقية ومدينة ليل، الشريكة لمدينة وجدة في إطار التعاون اللامركزي بالمغرب إلى جمعية ڤقعظض ، وهي منظمة غير حكومية من جهة نور-بادوكالي، وإلى الجمعية المغربية «جمعية طبيعة وتراث» دراسة «مشروع مساهمة في تحديد مؤهلات الجهة الشرقية في مجال السياحة القروية».

وهذه الدراسة هي إضاءة وتصويب على مشاريع التنمية القروية التي تتم في إطار مبادرات محلية من طرف جمعيات الجهة الشرقية. وهذه الجمعيات ترغب اليوم في تحقيق عمليات في مجال السياحة القروية في إطار سياحة متضامنة جوابا على رهانات سوسيو اقتصادية لترابها.

وهذه الدراسة المحدودة زمنيا بالضرورة والمتعلقة بمشاريع مدروسة بين نونبر 2007 وفبراير 2008، استفادت من النصائح الثمينة للجنة قيادة تتكون من المعهد الفرنسي لوجدة والوكالة الجهوية للتعاون والتنمية شامبان-أردين وجمعية «طبيعة وثراث».

ديناميكية متحركة

تم التعرف على حوالي 50 جمعية للتنمية القروية بالجهة الشرقية، تتدخل أو ترغب أن تتدخل في مشاريع للسياحة القروية. وقد مكنت لقاءات مع مديري هذه الجمعيات وزيارات ميدانية للمشاريع

التأثير العربي الأندلسي، دار السبتي بوجدة

الجارية من الوقوف على تنوع وغنى وفعالية هذه المبادرات. وقد كان ينظر للجهة الشرقية على أنها على هامش السياحة القروية. وهو شعور خاطئ، فهناك جمعيات اليوم على وشك افتتاح مآويها، وهي بصدد الحصول على الترخيصات. والمشاريع متعددة ومتنوعة، وهي تبرز الخصوصيات الثقافية والبيئية للتراب والتي بوسعها أن تؤمن إشعاعا سياحيا للجهة.

الثروة البشرية هي دون شك النقطة الأهم دلالة

إن السياسة القروية كما نفهمها، هي سياحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهي سياحة يعتبر فيها الإنسان العنصر المركزي، سياحة محلية «للبلد»، سياحة للقاء والتقاسم. وبهذه الصفة، فإن الجهة الشرقية تختزن ثروة حقيقية «الثروة البشرية» لأن العمليات التي تتم محليا هي عمليات يقوم بها فاعلون ملتزمون ومتحمسون يرغبون في الاستجابة لرهانات اجتماعية واقتصادية: محاربة الأمية، تنمية الصناعة التقليدية، إدماج المرأة، الإدماج الإجتماعي للرحل الذين تحضروا، حماية البيئة، تنمية التجارة المتضامنة، تنظيم تظاهرات ثقافية، دمقرطة الرياضات البحرية، حماية الموارد البحرية.

وهذه المشاريع من شأنها اجتذاب السائح الذي يرغب في الذهاب للبحث عن الحياة اليومية :الإقتصاد الرعوي والحياة اليومية للراعي، والصياد، واكتشاف المعمار القروي، والنباتات والوحيش، والمواقع الأركولوجية... لأن السوق حقا هنا، سوق السياح المتزايد عددهم، الذين يبحثون عن اللقاء الإنساني ويرغبون في السفر في إطار سياحة مسؤولة ومنصفة.

مواطن ضعف، حاجيات، وأسئلة جوهرية...

لقد لوحظت أيضا هفوات ونقط ضعف، طبعا. كما عبرت جمعيات عن حاجيات: حاجيات في مجال التكوين والتأهيل بالخصوص. كما تم بوضوح إبراز كيف يكون مهما في السياق التعرف على الأدوار، وميادين صلاحيات كل فاعل، وتكاملهم في الميدان، لا سيما بين فاعلين في الإقتصاد الإجتماعي والمتضامن والسلطات العمومية. بطرحنا لأسئلة جوهرية حقيقية: كيف نمكن قطاعا جمعويا مؤهلا من لعب دوره كاملا كعامل في التنمية المحلية؟ كيف يمكن الإستفادة بصورة تامة من الرأسمال الإجتماعي، من أجل المساهمة في تلبية حاجيات المجموعات وتمكين الساكنة الهشة من التكفل بنفسها، ومن الحصول على مداخيل ومن أن تصبح فاعلة في تنميتها؟

موقع استثنائي، واحة فكيك

وبمناسبة تسليم الدراسة لوكالة الجهة الشرقية، حصل نقاش حول السياحة المتضامنة بوجدة يوم 3 ماي 2008، نظمته لجنة القيادة. وقد شارك ممثلو الجمعيات التي زارها المحققون خلال الدراسة، وكذا ممثل وزارة السياحة، والمندوب الجهوي للسياحة بالجهة الشرقية، والمستشار المساعد لمصلحة التعاون بسفارة فرنسا، وممثلو جامعة محمد الأول بوجدة والعديد من الصحفيين. وقد أبرزت النقاشات القضايا المتعلقة بتنمية السياحة القروية بالجهة الشرقية: كيف يمكن المحافظة على تلقائية العاملين في الميدان مع إخبارهم بالمتطلبات التنظيمية؟ كيف يمكن تطوير القوانين والأنظمة التي ليست دائما ملائمة للمحيط؟ كيف يمكن الإستفادة المتكافلة من التجارب بجهة بهذا الأتساع والغنى من ناحية أنواع البيئات وبالتالي ذات ظروف استقبال جد متنوعة؟

وقد تم قطع مرحلة أخرى بإنجاز هذا التشخيص. وينبغي اليوم تقديم إجابات على الأسئلة المطروحة، وكذا على الحاجيات المتعرف عليها.

وبالنظر للعمليات التي سبق وانطلقت، وبالنظر لحماسة الكل، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن يتم رفع هذا التحدي الرائع. ■

موروث طبيعي، مغارة الجمل (تافورالت)

جامعة محمد الأول تقود شراكات مختلفة

سعيدة بلوالي،
أستاذة مكلفة بمهمة في التواصل،
جامعة محمد الأول

قامت وفعلت جامعة محمد الأول، وهي فاعل ملتزم في التنمية الجهوية شراكتين. شراكة أولى مع اللجنة الجامعية للتنمية (بلجيكا) تصاحب وتعزز قدرات تدخل جامعة محمد الأول. وشراكة ثانية مع المجموعة الفرنسية SQLI ترمي إلى تنمية التشغيل المؤهل.

إن الجامعة تؤدي غالبا عبر برامج التعاون دور سفيرة بلادها أو جهتها. وقد مارست الجامعة المغربية في وقت جد مبكر التنمية المحلية عبر القرب. وبالفعل، فإن مختلف برامج التعاون الدولية استفادت من مقاربة ملائمة عموما للمحيط المحلي.

وقد شاركت جامعة محمد الأول في الترويج لجاذبية الجهة الشرقية. واليوم، في الوقت الذي أصبحت فيه مسألة الجهوية استراتيجية حكومية وأن العرض الترابي مسؤولية مقتسمة من لدن كل الفاعلين، فإن جامعة محمد الأول تشارك في تعبئة كل الكفاءات لتوحيد الجهود ومساندة تنمية جهوية مندمجة.

وعلى مستوى التكوين، كما على مستوى البحث، فإن جامعة محمد الأول اختارت الإصغاء لجهة تسجل نموا كبيرا وتطلب تكوينات مركزة، وخبرات بل وابتداعات وتوجهات الشراكة التي تقيمها جامعة محمد الأول مع مختلف المؤسسات تستجيب بذلك، أكثر فأكثر، إلى تساؤلات محلية.

إن المحيط السوسيو-اقتصادي للجهة الشرقية يعرف تغيرات هامة تصاحبها إرادة سياسية جهوية ووطنية. والجامعة التي تُكَوِّن أكثر من 24 000 طالبا والتي تطرح سنويا في سوق الشغل أكثر من 2 000 حاملي شهادة، لها المسؤولية المواطنة للإهتمام بالإشكاليات التي تفرزها هذه التحولات الكبيرة.

والشراكة تظل أحد أهم الوسائل لمصاحبة مبادرات جامعة محمد الأول في هذا المجال .والشراكة التي انطلقت مع اللجنة الجامعية للتنمية (بلجيكا) والشراكة "Intelligent" مع المجموعة الفرنسية "SQLI"، هي نموذجية في هذا الصدد.

مركز الشركة الفرنسية للإعلاميات (SQLI) داخل جامعة محمد الأول

جامعة محمد الأول/اللجنة الجامعية للتنمية، مسار مختلف

اللجنة الجامعية للتنمية مكلفة بتفعيل سياسة التعاون الجامعي للتنمية، وهي تعمل على إشراك موارد ومؤهلات الجامعات الفرنكوفونية لبلجيكا لتحقيق مشاريع. ويوجد اتفاق بين اللجنة الجامعية للتنمية وجامعة محمدالأول منذ 2004.

يتعلق الأمر بأهم برنامج شراكة مع مؤسسة خارجية في تاريخ جامعة محمد الأول. «اللجنة الجامعية المؤسساتية لوجدة» برنامج شامل، عرضي، منسجم وقابل للقياس يمتد من 2004 إلى 2012، يصاحب جامعة محمد الأول في دوره كفاعل في التنمية.

والإتفاق يمتد على المدى الطويل حيث أنه يعتمد على التدعيم المؤسساتي لقدرات جامعة محمد الأول والنتائج المتوخاة عبر «اللجنة الجامعية المؤسساتية لوجدة» ترمي أساسا إلى:

- تشجيع جودة عرض تكويني ملائم للحاجيات الحقيقية للمحيط السوسيو-اقتصادي؛
- تشجيع بحث ذو جودة موجه «ابتداع»؛
- تعزيز القدرات الإستراتيجية للتدبير ولتفاعل جامعة محمد الأول مع المجتمع.

وهذا مكن البرنامج الذي يصل مبلغه الإجمالي إلى 3 722 000 أورو مكن حتى 2008 من مواكبة إحداث خمسة مراكز دراسات وبحث في مواضيع ذات راهنية كبرى وبعضها تخص بالأساس المنطقة الشرقية كمركز الجهة الشرقية لعلوم وتقنيات الماء أو أيضا المركز الجامعي للبحث التطبيقي والذي تهم أبحاثه مواضيع جهوية ذات أولوية كالطاقة النظيفة، وتثمين المنتجات المحلية، والمحافظة على المراعي، إلخ.

وعبر هذه الشراكة، فإن جامعة محمد الأول وضعت إلى حد اليوم 85 تكوينا لإعادة التكوين أو التخصص، و44 تدريبا لاستكمال الخبرة، وصاحبت وضع ماجستيرات (Masters) ودكتورات ووقعت زهاء 30 اتفاقا مع الأوساط السوسيو-اقتصادية.

ويرمي مخطط الشراكة لفترة 2008-2012 إلى تدعيم مكتسبات برنامج التعاون 2004-2008. وسيشمل التعاون دائما البحث العلمي والتنمية في مجالات الصناعة الفلاحية والصحة، ومحاربة التصحر، والطاقات المتجددة، والماء، وتدبير الساحل ودراسة المخاطر الطبيعية .وتنص الشراكة أيضا على مساندة انطلاق كلية الطب.

إن خاصية مشروع شراكة كهذا هو أنه يهدف إلى «تعزيز القدرة المؤسساتية» لجامعة محمد الأول. وبفضل هذا النوع من المقاربة، فقد أمكن الذهاب إلى ما أبعد من تمويل أنشطة تكميلية، مما مكن من القيام بتعاون ذي أثر ملموس على مجموع المؤسسة والمجتمع حرصا على تعزيز ميكانيزمات مواكبة للتنمية.

المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة

جامعة محمد الأول/SQLI، شراكة "Intelligent"

إن ضرورة خلق بيئة تكوينية من المستوى العالي بالجهة الشرقية، تعتمد على مؤهلات قوية في مجال البحث والتنمية، هي اختيار استراتيجي تنخرط فيه بقوة جامعة محمد الأول. وفي هذا السياق جاء ميلاد فكرة شراكة جامعة محمد الأول/SQLI. مجموعة "SQLI" على رأس المجموعات الفرنسية في مجال الخدمات المختصة المتعلقة بالتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل.

فبعد عدة اتصالات فيما بينهما، درس الطرفان كيفية إقامة شراكة وتم بالفعل توقيع اتفاقية في شتنبر 2006. وهذا الإتفاق يهم بالأساس التشغيل. وجامعة محمد الأول تكون سنويا مرشحين محتملي الإندماج في شركات كشركة .قمأإ وقد وظفت المجموعة إلى حد الساعة أكثر من 100 خريج من جامعة محمد الأول. وهي تنوي توظيف 350 شخص إضافي في أفق 2010. والبحث في مجال المورد المفتوح (Open Source) هو أيضا معني.

برنامج مشترك

في سنة 2006، خلال افتتاح أول مركز لها للبحث والتنمية المعلوماتية والخدمات عن بعد المتخصصة، التزمت "SQLI" مع جامعة وجدة بالمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجهة الشرقية كعامل للتشغيل ومنشط للإزدهار الصناعي المحلي، وذلك عبر:

- مع الجامعة من أجل إحداث مئات مناصب الشغل المؤهلة جدا في تكنولوجيات الأنترنيت؛
- المساهمة في التنمية الإقتصادية للجهة (أكثر من 100 مليون درهم في مرحلة النشاط الأقصى)؛
- إحداث قطب تكنولوجي للإمتياز من المستوى العالمي (مركز البحث والتنمية، تصديق CMM-I من المستوى الأعلى)؛
- إحداث نظام إيكولوجي حول تكنولوجيات الأنترنيت؛
- الشراكة مع الجامعة لوضع تكوينات دقيقة.

وبعد "SQLI"، فإن جامعة محمد الأول استطاعت توقيع اتفاقيتين من نفس النوع مع الشركات الفرنسية أريا (Area) وتمنيت (Teamnet).

إخبار المستثمرين وتسهيل المساطر

رهان وضع نظام للضبط الإعلاميائي للجهة الشرقية

نزهة بنعباس،
رئيسة قسم الإستثمار بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الولوجية للمعلومة المتعلقة بالقواعد والمساطر المرتبطة بالإستثمار وبإحداث المقاولة وشفافيتها تشكل ضرورة. ونظرا لطابعها الحاسم في اتخاذ القرار بالنسبة للفاعلين، فهي تمكن أيضا الإدارة بنفسها من توضيم المساعي الإدارية. لذا فإن شقا هاما من التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووكالة الجهة الشرقية خصص لإقامة نظام للمساطر الإلكترونية التي يمكن الإطلاع عليها عبر شبكة الأنترنيت.

إن إحداث وكالة الجهة الشرقية في ماي 2003 في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، التي انطلقت منذ خمس سنوات، يرمي إلى الإستجابة للتأخير النسبي للجهة بالمقارنة مع الجهات الأخرى العديدة للمملكة. ولكون مهمتها تتجلى في تسهيل التنمية الإقتصادية الجهوية وفي توحيد الفاعلين العموميين والخواص حول استراتيجية مشتركة، فإن صلاحيات الوكالة متعددة، من إنجاز دراسات إلى تمويل مشاريع كبرى للبنيات التحتية، مرورا عبر مساندة أقطاب التنافسية ومصاحبة المشاريع القطاعية. ومن بين هذه الوظائف، يشكل الترويج للإستثمار بالجهة،

غرفة التجارة بوجدة

بالمغرب وبالخارج مسألة أساسية.

وبالفعل، فإن اجتذاب استثمارات جديدة بالجهة يرتبط ليس فقط بتحسين البيئة الإقتصادية والإطار المؤسساتي، ولكن أيضا بالقدرة على إخبار أصحاب المال بشروط الإستثمار. إلا أن دخول استثمارات جديدة إنتاجية تشكل بالنسبة للجهة عاملا أساسيا للتنمية الإقتصادية ولنقل التكنولوجيات ولإحداث مناصب الشغل، وهذا هو السبب الذي دفع جل الدول، بل والجهات إلى التوفر اليوم على مؤسسات نوعية دورها إخبار المستثمرين ومحدثي المقاولات المحتملين وتسهيل مساعيهم.

إن التعاون بين وكالة الجهة الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهي مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة غايتها مساعدة الدول النامية إلى الإندماج والإستفادة من الإقتصاد العالمي، هو مركز بالضبط منذ يونيو 2006 على تحديد وتفعيل استراتيجية لتشجيع وتسهيل الإستثمارات بالجهة. وفي هذا الإطار، فإن المركز الجهوي للإستثمار لوجدة تم اختياره بعد استشارة مع وزارة الداخلية كهيئة نموذجية مكلفة بالقيام بالمشروع، حيث يمكن أن يشاع على مراكز جهوية أخرى للإستثمار، بل على مجموع جهات المملكة. وشق هام من هذا التعاون يهم إعداد وتوفير قاعدة للمعطيات الإعلامياتية "e-regulations" تصنف مجموع الطلبات الضرورية لإنجاز مختلف عمليات الإستثمار. وهذا الجهاز يشكل إيضاحا جيدا للدعم الذي يقدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للوكالة، ولتحويل الكفاءات التي يمكن أن تتم بين المؤسستين في مجال تسهيل الإستثمار.

أداة تنمية للإخبار

إن هدف أداة "e-regulations" هو تمكين العاملين من التعرف بسرعة وبدقة، عبر الأنترنيت، على مجموع الطلبات التي ينبغي اتباعها لإنجاز نوع الإستثمار المرغوب، بالجهة الشرقية. ويوضح الوصف الدقيق لكل من المراحل الضرورية للإدارة المعنية،

وآجال الجواب، والأشخاص المكلفين بالمساطر بأسماءها، والوثائق الضرورية واللجوءات القضائية الممكنة. وهذه المعلومات ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن تكون متوفرة لكل أنواع العمليات :إحداث شركة محلية، إقامة فرع لشركة أجنبية، التسجيل بصفة تاجر، اقتناء بقع أرضية أو تشغيل مستخدمين محليين.

ولهذه الغاية، فإن مرحلة تجميع المعلومات لدى مختلف الإدارات المعنية حاسمة. ويتعلق الأمر ليس فقط بدراسة معمقة للنظام الإداري والقانوني الذي ينظم الإستثمار بالجهة، بل أيضا اختبار هذه العمليات في ظروف حقيقية، حيث يتضح عموما بأن المسار الفعلي للمستثمر يكون أطول وأكثر تعقيدا مما تتصوره الإدارة. وعندما يتم تجميع كل المعلومات، يتم تنظيمها ثم تسجيلها بقاعدة المعطيات بعد المصادقة عليها من طرف كل من الإدارات المعنية. والمراحل التالية للمشروع تهم أساسا توفير وتحيين المعلومات .ويتعلق الأمر، بخصوص تنمية موقع أنترنيت كوسيطة للولوج إلى معلومات قاعدة المعطيات (سيما من أجل تأمين تحيين منتظم للمعلومات). وبإنجاز عمليات هامة للتواصل والإشهار رامية إلى التعريف ببوابة الإعلام للجمهور. وفي نهاية المشروع، ينبغي أن يكون بوسع المستثمرين ومحدثي المقاولات التعرف بسرعة على الطلب الذي ينبغي أن يقوموا به للحصول على معلومة واضحة، ودقيقة وموثوقة ومحينة.

شفافية وتحسين المساطر

إن فائدة مثل هذه الأداة قد تبدو ثانوية، لكنها في الواقع أساسية. ففي البداية، فإن الولوج إلى هذه المعلومات يسهل بما لا يدع مجالا للشك، إنجاز طلبات من طرف الفاعلين، مما يؤدي إلى ربح كبير للوقت والطاقة. ومن جهة أخرى، فإن نظام "e-regulations" يشكل ضمانة للشفافية الإدارية التي يبحث عنها بشكل خاص المستثمرون الذين يتعرضون غالبا للأغرار الإدارية، والآجال والتكاليف غير المتوقعة، بل ومشاكل الرشوة. ويسهم التصديق على المراحل من طرف الأجهزة الحكومية والإشارة إلى اللجوءات القضائية المتوفرة، من جانب آخر في طمأنة المستثمر حول وثوقية الإدارة وسلامة العمليات.

وأخيرا، وربما هذه هي النقطة الأهم، فإن تجميع المعلومات المتعلقة بالمساطر اللازمة لكل نوع من العمليات لدى مختلف الإدارات المعنية، من شأنه أن يسلط الضوء على عدة اختلالات إدارية وكذا تعقيد وتكرار بعض المساطر. ويتعلق الأمر إذا بوسيلة إخبار أيضا للإدارة نفسها، والتي تؤدي بهذه الأخيرة إلى التساؤل في الأخير حول وسائل تسهيل وخلق انسجام لمجموع الطلبات المرتبطة بالإستثمارات وبخلق المقاولات. وهذه التطورات يمكن أن تتبني على أساس التعاون القائم بين مختلف الإدارات والفاعلين الخواص خلال تفعيل المشروع. ولتحقيق مشروع التعاون هذا مع وكالة الجهة الشرقية، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتوفر على كفاءات تقنية ومهارات كبيرة انبثقت مقدرتها في عدة دول. وهكذا، وضعت أنظمة مماثلة بنجاح في سلفادور، ونيكاراكوا، ومالي، وفييتنام، وهي حاليا في مرحلة التعميق.

الأداة الإعلاميائية في خدمة التسهيل

إلا أنه من الأساسي الأخذ بعين الإعتبار المحيط الإداري والقانوني للجهة الشرقية، بالتكيف مع السياق، ومع المؤسسات، ومع النظام القانوني والمساطر الخاصة للتراب. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت بأن يعهد جمع وتسجيل المعطيات تعهد إلى استشاري وطني مختص في القانون المغربي للإستثمارات.

إذا كانت مجموع مراحل المشروع قد أنجزت تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن الهدف هو حقا التمكن من الإمتلاك الكامل، والتحكم والتدبير المستقل لنظام "e-regulations" من طرف المستخدمين المحليين المكلفين بالجهاز.

كما أن تحيين قاعدة المعطيات ينبغي أن تعهد تدريجيا مباشرة لمرجع داخل كل إدارة للطلبات التي تتعلق بها . وعلى هذا الأساس، فإن مرحلة تالية للمشروع ترمي إلى القيام بتكوينات واسعة. وعلى المدى الطويل، فإن طرق تعميق وتوسيع النظام عديدة. وهكذا، فإن توفير استثمارات في الموقع، وحتى تبني مساطر أتوماتيكية على الأنترنيت، قد تشكل تطورات مرغوبة. كما أن الإدارة قد تجني فوائد من توسيع هذا النظام من بعد على أنواع أخرى من المساطر. ومن وجهة النظر هذه، فإن تبادل الممارسات الجيدة، مع الدول الأخرى أو الجهات التي أقامت أنظمة مشابهة، قد يكون ذو نتائج جد إيجابية.

والنجاح التام للمشروع مرتبط مع ذلك بقدرة مختلف إدارات الجهة على قبول الإنخراط فيه وفي أن يبدوا استعدادا حقيقيا ولو أدى الأمر إلى إعادة النظر في بعض العناصر من أجل تحسين بعض أجهزة استقبال حاملي المشاريع.

كما أن إرادة مختلف الفاعلين للعمل مجتمعين أساسية، من أجل خلق تكاملات وكذا الإقتراب إلى أقصى حد من الإشتغال على أساس الشباك الوحيد .وهذه الأداة يعاد إدراجها في استراتيجية عامة لتحسين مناخ الإستثمار والترويج للتراب، سيكون بوسعها حينذاك المساهمة بشكل تام في الدائرة الفاضلة التي تتجلى بين تدعيم المحيط الإقتصادي وتنمية وحدات منتجة جديدة .وضمن هذه الدينامية، فإن تعزيز الفعالية والشفافية أمر جوهري. ■

برنامج أرت كولد-المغرب

دعم الشبكات الموضوعاتية والترابية للحكامة والتنمية المحلية 2007-2009

مريم زنيبر،
مديرة برنامج آرت كولد

أرت كولد-المغرب، برنامج موحد ومنسق للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المحلية. والموافقة على وثيقة البرنامج المتعدد الواهبين 2007-2009، يقدم عناصر إقامة قواعد مقتسمة تتعلق بكل طرق التعاون وتسهم في تماسك وانسجام المبادرات.

إن برنامج أرت كولد-المغرب يدخل ضمن مبادرة ART (دعم الشبكات الترابية والموضوعاتية للتنمية البشرية)، وهي مبادرة دولية أعطى انطلاقتها في شهر نونبر 2004 برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للصحة، ومكتب الأمم المتحدة لمصلح دعم المشاريع ووصندوق الأمم المتحدة التنموي لفائدة المرأة، والتي التحق بها مؤخرا المكتب الدولي للشغل والمندوبية السامية للأمم المتحدة من أجل اللاجئين. وهذه المبادرة ترمي إلى تشجيع إدخال علاقات متعددة جديدة الذي ما زال نظام الأمم المتحدة يعمل بتعاون في إطاره مع الحكومات من أجل إنجاز أهداف الألفية للتنمية، مع تفعيل المشاركة الفعالة للجماعات المحلية والعاملين الإجتماعيين بالجنوب والشمال.

ومبادرة ART تهدف أيضا إلى دعم وضع تصريح باريس حول نجاعة المساعدة الذي تم توقيعه من طرف 120 دولة ومنظمة والذي يدقق الأهداف المحددة في مجال تدبير المساعد، وذلك باقتراح إقامة مخطط للعمل يسمح من دعم التطورات المنتظرة في هذا الميدان الذي أضحى ذو أسبقية.

وفي هذا السياق بالضبط، يساند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمديرية العامة للجماعات المحلية (وزارة الداخلية) بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للسكان. على الصعيد المحلي، مسلسل اللامركزية الذي سار فيه المغرب. وبرنامج MAROC-ART GOLD الذي انطلق سنة 2005 يهدف إلى تعزيز الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المحلية والحكامة، عبر خلق انسجام في نشاط الفاعلين الدوليين والتعاون الامركزي العامل على الصعيد المحلي.

وقد شكلت الموافقة على وثيقة برنامج المتعدد المانحين 2007-2009، بالرباط في 14 فبراير 2007، مرحلة جديدة تتميز بالإلتزام المتزايد لشركاء وممولي البرنامج.

وتسعى استراتيجية برنامج أرت-كولد-المغرب إلى دعم مؤسسة أدوات تنسيق إسهامات مختلف الممولين الثنائيين والمتعددي المصدر ومن التعاون اللامركزي، وكذا أدوات التتبع لإنجاز تصاميم التنمية المحلية على المستوى اللامركزي.

والهدف المتوخى هو الإستفادة من الفرص التي يمنحها التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الأوروبية (جهات، أقاليم، بلديات وغيرها) ومثيلاتها المغربية بالتعاون مع الفاعلين العموميين والقطاعين الخاص والجمعوي لدعم تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية على الصعيد المحلي.

وعلى الصعيد الوطني، فإن اللجنة الوطنية للتنسيق التي وضعت في إطار البرنامج، هي هيأة الإعداد التي تجمع المؤسسات الرئيسية للتنمية .وهي مكلفة بالتوجيه وبالإستراتيجية العامة للبرنامج ومطابقته مع القواعد والمساطر الوطنية، والتنسيق مع المبادرات والبرامج المشابهة والإنسجام بين البعد المحلي والسياسات الوطنية .وفي إطار أنشطة البرنامج، انعقدت الدورة السابعة للجنة الوطنية للتنسيق يوم 26 أبريل 2007 وجمعت الشركاء الوطنيين والدوليين والمحليين بغاية المصادقة على المخطط العملياتي السنوي 2007، وكذا شكل وثيقة الخطوط المديرية.

ويبحث برنامج أرت-كولد-المغرب هكذا على تسهيل وضع سياق مؤسساتي منظم بحيث يستطيع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين المساهمة في التنمية البشرية بصورة متناسقة ومتكاملة.

وفي المغرب، وبالنسبة لسنة 2007 لوحدها، فإضافة إلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فقد ادرج أزيد من 42 فاعلا في التعاون اللامركزي من إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا عملهم في الإطار التقني والعملياتي لبرنامج أرت–كولد: الصندوق الأندلسي للبلديات من أجل التضامن العالمي، صندوق كاطالونيا للتعاون من أجل التنمية، المعهد من أجل التشغيل والتنمية التكنولوجية–إقليم قادس، المؤسسة الأندلسية–صندوق التكوين والتشغيل، مؤسسة أسان (ESAN)، مؤسسة لابن (LABEIN) إقليم كومو (إيطاليا)، وكالة التنمية المندمجة لمعاهدة جنوب كالاتينو–سيميتو (إيطاليا) ، مؤتمر الجهات الدائرية البحرية، الشبكة الأوروبية للمدن والمناطق من أجل الإقتصاد الإجتماعي (REVES)، المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية (فرنسا)، الخ.

أما الشركاء المغاربة للبرنامج فهم: المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعلى المستوى المحلي، المجالس الجهوية، والولايات، ومع ممثلي المندوبية السامية للتخطيط، ووكالات التنمية الجهوية (الشمال، الجنوب، والشرق)، ووكالة التنمية الإجتماعية والمجتمع المدني (الجامعات، والمنظمات غير الحكومية، المؤسسات، إلخ.)

ويشارك أيضا في أنشطة البرنامج :برناج الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والتعاون الثنائي الإيطالي، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، والتعاون الثنائي البلجيكي، وكذا منظمات غير حكومية دولية وعدد من العاملين في مجال التعاون اللامركزي.

وبمجرد انطلاقته، نسق برنامج أرت–كولد–المغرب تدخله مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ترمي إلى تحسين مستوى التنمية بالمناطق حيث تقوى الهشاشة.

فبجانب تعزيز الطاقات الوطنية والمحلية حسب الحاجيات بالجهات النموذجية، يدعم برنامج أرت–كولد–المغرب إقامة مسلسل للتخطيط الإستراتيجي وللبرمجة المحلية التي تفضي إلى إعداد استراتيجية للتعاون الدولي لكل جهة، غايتها دعم إنجاز أهداف الألفية للتنمية .ولهذه الغاية، فإن تفعيل دورة التخطيط المحلي خلال سنة 2007 مكن من استكمال، على أساس تشاركي، وثائق «الخطوط التوجيهية لبرنامج آرت كولد–المغرب لدعم الإستراتيجية الجهوية للتعاون الدولي» لجهتي طنجة–تطوان والجهة الشرقية.

وبالنسبة للجهة الشرقية، دخل برنامج أرت كولد–المغرب مرحلته العملياتية في يوليوز 2007. وقد بدأت دورت البرمجة المحلية بإنجاز التكوينات الأولى الرامية إلى تعزيز قدرات GTR وGTP في مجال التدبير المندمج، والتشاركي والمعولم للتراب: «منهجية أرت كولد» في 26 يوليوز بوجدة، «سير التعاون الدولي» يوم 27 يوليوز بوجدة، «تحليل وتجميع معطيات التراب» يومي 2 و3 غشت بفكيك.

وبعد ذلك، تم تنظيم ورشات تشاركية لتحديد الأسبقيات الترابية تضم مجموع العاملين في ميدان التنمية (المنتخبين، الإدارة، المصالح اللامتمركزة، المجتمع المدني) وذلك من شهر أكتوبر إلى دجنبر 2007، بأقاليم تاوريرت، بركان، جرادة، فكيك، عمالة وجدة أنجاد والجهة الشرقية. وقد أفضى تثمين أشغال هذه الورشات المعتمدة على المحاور الإستراتيجية لبرنامج أرت كولد–المغرب (حكامة ولامركزية، اقتصاد محلي، خدمات اجتماعية، بيئة ومقاربة النوع كمحور عرضي)، وكذا النتائج المحصل عليها على إثر ورشة جهوية للتلخيص إلى إنتاج وثيقة «الخطوط التوجيهية لدعم الإستراتيجية الجهوية للتعاون الدولي» للجهة الشرقية.

وأخيرا، وفي إطار شبكة أرت الدولية، تمكنت الجهة من المشاركة في نشاطين للترويج للتراب بإيطاليا:

- المنتدى الدولي الثالث لمربي النحل بفولينيو من 23 إلى 25 نونبر 2007، والذي مكن موفدا من بركان من المشاركة في الترويج للمواد المحلية للجهة الشرقية؛
- المؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية، بكومو في 26 يناير 2008، بمشاركة مدرس من جامعة وجدة؛

كلمة أخيرة لشكر شركاءنا في المديرية العامة للجماعات المحلية التي تبذل قصارى الجهود لمَؤَسَسَة أجهزة البرنامج وتأمين استمراريتها على المدى الطويل. ■

حصص لمحو الأمية

المشاريع الجارية بالجهة الشرقية

- مشروع «تحديث الإدارة العمومية» بوجدة، بدعم من الولاية والمركز الجهوي للإستثمار، وبالناظور بدعم من المجلس الإقليمي. الشركاء: FNUAP, FAMSI، برنامج الأمم المتحدة للتنمية وESAN.
- مشروع «شباك المرأة» بوجدة، فكيك، تاوريرت والناظور. وسيبدأ المشروع مع جمعيات إلى حين امتلاكه من طرف الإدارة المحلية لضمان استمراريته. الشركاء: FNUAP, FAMSI، إقليم هويلفا، إقليم اشبيلية، جهة ريجيو اميليا (إيطاليا)، فلورانسا (إيطاليا).
- مشروع «مراكز الصحة» مع المنظمة غير الحكومية الدولية ميديكوس مندي (إسبانيا).
- تركيبة جارية لمشروع في الميدان الفلاحي بين إقليم بركان ووكالة التنمية المندمجة لكلتاجيرون (أقاليم جنوب إيطاليا). وستأتي قريبا خبيرة شابة إلى عين المكان لإعداد المشروع، وتم توظيف شابة ممنوحة منحدرة من بركان من طرف الشريك الإيطالي للقيام بالتتبع في عين المكان.
- تركيبة جارية لمشروع في ميدان التكوين المهني بين إقليم تاوريرت والمؤسسة الأندلسية للتكوين المهني والتشغيل وFAMSI.
- مهمة الشبكة الأوروبية للمدن والمناطق من أجل الإقتصاد الإجتماعي "REVES" (إيطاليا) لتحديد عمل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المنتوجات المحلية والتنمية الصناعية بالجهة الشرقية

جون لوك برنار،
ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمغرب (ONUDI)

ترمي الإتفاقية المبرمة بين وكالة الجهة الشرقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمغرب إلى تحسين مداخيل الفلاحين بترشيد الإنتاجات وتسويقها، وتثمين، عبرعلامات وتصديقات، واستغلال المواد الثانوية في قطاعات الزيوت والتمور والترفاس والعسل والأعشاب العطرية.

في البلدان النامية وفي الإقتصاديات التي توجد في مرحلة انتقالية، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة مسؤولة عن جل الأنشطة الإقتصادية التي تدعم تحسين الإنتاجية وتقليص الفقر. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أخذت بعين الإعتبار هذا البعد في مجال محاربة الفقر عبر تنمية القدرات الإنتاجية خاصة في الوسط القروي.

وهذا المنطق يسند المكون الأول للبرنامج المندمج للمنظمة بالمغرب، وبخاصة برنامج تثمين المنتوجات المحلية بالجهة والتي هي موضوع اتفاقية بين وكالة الجهة الشرقية والمنظمة.

ولإعطاء الإنطلاقة لبرنامج العمل في إطار المشروع، فإن المنظمة الأممية دققت بتعاون وثيق مع الوكالة وباقي الفاعلين المعنيين تحليلها لفروع الفلاحة الصناعية التي قد تكون موضوع برنامج العمل لـ 2008-2009.

والفروع التي قد يُحتفظ بها هي فروع الزيوت والأعشاب العطرية والطبية والتمور والترفاس والعسل.

قطاع الزيت

إن إنتاج الزيت يساهم حاليا بحوالي 30 إلى 40% من مداخيل الفلاحين المنخرطين في الجمعيات المعنية. ويتمثل الهدف العام للمشروع في تحسين هذه المساهمة في الدخل فضلا عن كون الفلاحين بدؤوا يفضلون زراعة الزيوت على زراعات أخرى. حقيقة أن المنطقة الشرقية تتمتع بظروف ترابية مناخية تجعل منها منطقة ملائمة جدا لنمو هذا النوع من النشاط.

ويجب إذا بالخصوص دعم:

- إنتاج زيت الزيتون البكر الحاصلة على تصديق وذات قيمة مضافة مرتفعة؛
- وضع علامات والتصديق على بعض الوحدات لتصدير الزيت اعتبارا لوجود مناطق إنتاجية محددة جيدا ومتناسقة فيما يخص النوعية المغروسة والظروف البيولوجية للإنتاج؛
- تثمين المواد الثانوية للسحق؛
- إحداث مجموعة ذات الإهتمام الإقتصادي لتأمين إنتاج كاف ومنتظم كما وكيفا، وكذا الظروف اللازمة للبيع في الخارج وعلى الصعيد الوطني.

وتبرز الفرص التي توفرها السوق سواء المحلي أو الدولي بشكل واسع تأهيل هذه الوحدات الصغرى للسحق. ومن جانب آخر، فإن هذه الوحدات الرائدة قد تكون لها آثار على 121 معصرة تقليدية بالجهة وتشجيعها على التحديث والتأهيل. وفي الأخير، فإن هذا المشروع يندرج ضمن المشاريع ذات الأولوية في المخطط الزيتي الجهوي الذي يعتزم غرس 8000 شجرة زيتون مع متم سنة 2010.

شعبة الأعشاب العطرية والطبية

سيساند المشروع:

- دعم المجموعات المهنية المحلية من أجل تقعيد مقاربة تمكن من تحسين التدبير المستدام للموارد من إكليل الجبل (أزير)؛
- المساهمة في تحسين مداخيل الساكنة المحلية عبر تثمين الأعشاب العطرية والطبية وعبر تجارة منصفة؛

خاصة عن طريق:

- تحسين تقنيات التحويل والحصول على الزيوت الأساسية لإكليل الجبل ذات جودة والحاصلة على التصديق؛
- تثمين المنتوجات الثانوية لإكليل الجبل بعد التقطير.

تتوفر الجهة الشرقية على مؤهلات كبيرة لتنمية الأعشاب العطرية والطبية التلقائية. والأنواع التي توجد بكثرة هي إكليل الجبل، والخزامى، والزعتر. ويبقى إكليل الجبل العشبة الأكثر أهمية من الناحية الإقتصادية. وتوجد مساحات هامة خاصة بالمجالات الغابوية لنواحي جرادة، دبدو، بوعرفة وتالسينت. وعلى سبيل المثال، ففي سنة 2003، تم استغلال حوالي 65 000 هكتار من إكليل الجبل مكنت من جني 31 000 طنا من الكتلة الحية، أنتجت أزيد من 1 200 طن من الزيوت الأساسية. وقد قدرت المداخيل التي سجلتها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر خلال هذا الموسم بحوالي 1,64 مليون درهم (دون احتساب المداخيل التي تحملتها الدولة والأقاليم المعنية)، إضافة إلى إحداث 80 000 يوم عمل.

وقد قدرت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر مؤخرا بأن تجربة المناقصة بواسطة المقاولات قد أدت إلى نتائج وخيمة سواء على المورد أو على الساكنة المحلية. لذا فقد وضعت استراتيجية جديدة للتدبير تعتمد، من جهة، نظاما للإستغلال على فترة أطول لمدة ثلاث سنوات ودورة فلاحية للواحة، ومن جهة أخرى، امتياز إستغلال يعطي الأفضلية للمنظمات المهنية ولا سيما التعاونيات على الصعيد المحلي.

وهذا الشكل الجديد من العقود من المنتظر أن يضع بنودا سوف تمكن من إعادة استثمار بصورة، غير مباشرة، جزئا من إتاوات التعاونية على القطعة المستغلة على شكل أيام عمل (تجديد نمو نبتة إكليل الجبل، فتح واقيات من النار، مراقبي النار، تهيئة نقط ماء، الخ.).

وقد تم اقتراح هذه الإستراتيجية للتنفيذ لأول مرة في إطار امتياز عبر تفاهم مع تعاونية بني يعلا زكارا التابعة لجماعة العونيات بإقليم جرادة.

ومن جانب آخر، فمن المهم الإشارة بأن تعاونية ثانية (تعاونية للتنمية الغابوية) غايتها استغلال إكليل الجبل قد تم تكوينها على مستوى الجماعة القروية لسيدي بلقاسم (دبدو).

وبالنظر للإمكانيات الهامة وللطلب القوي في السوق العالمية على الزيوت الأساسية لإكليل الجبل، فيبدو من المناسب تدعيم المهارة المكتسبة على صعيد التعاونيتين.

شعبة التمور

يتعلق الأمر بتحسين مدخول الفلاحين بواحة فكيك عبر تثمين التمور وموادها الثانوية، لذا ينبغي العمل على:

- تطوير نوعية تمور «العزيزة» التي تتميز بها فكيك؛
- تثمين المواد الثانوية للفرز بإنتاج عجائن ومربى التمور واستعمال البقايا كعلف للماشية.

ويصل متوسط إنتاج التمور بفكيك حوالي 2 600 طن سنويا أي 3,3% من الإنتاج الوطني. وبالنسبة لنوعية «العزيزة» التي تتوفر على جودة مذاقية استثنائية، فإن عدد أشجار النخيل يبلغ حوالي 9 000 نخلة بإنتاج يصل إلى 200 طن (25 كيلوغرام لكل نخلة)، وهو ما يبرر وجود عدة وحدات للتعبئة والتلفيف. والسوق الداخلية لها طلب كبير، كما توجد تعاونيات مجهزة وتتوفر على مهارة وعلى الخبرة الدنيا لتثمين تمور «العزيزة».

شعبة الترفاس

سوف يدعم المشروع التدبير الأفضل وتثمين الفضاء الرعوي، وكذا إحداث مصادر دخل تكميلية لتربية الماشية. وسوف يساهم في تنظيم شعبة الترفاس وفي التثمين المحلي لإنتاج الترفاس الموجه للتصدير.

وبالفعل، فإن إنتاج 3 000 إلى 4 000 طن من الترفاس سنويا في منطقة المشروع سوف يضع الجهة في الصف الأول وطنيا، إلا أن غياب تنظيمات مهيكلة للجمع، والتلفيف والتسويق تجعل هذه المادة التي تباع على شكلها الخام غير مثمنة، إضافة إلى ذاك، فإن إنتاج ترفاس بيولوجي (أي معالجة كيماوية في هذه المناطق الرعوية إلى حد الساعة) تعطي ميزة إضافية لتثمين أفضل لهذا المورد.

وإقامة هذا المشروع، بالإعتماد على المهارات التقليدية للسكان سوف يمكن من خلق مداخيل لا بأس بها للإعانة على تكثيف النشاط الرئيسي، أي تربية الماشية وتقليص الضغط على المراعي وتدهورها.

شعبة العسل

سيعمل المشروع على استعمال الموارد من الزهور الطبيعية الجهوية عبر خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدة الشباب حاملي الشهادات من أجل تحسين مداخيل الفلاحين. وسوف يتعلق الأمر بالخصوص بإنتاج عسل إكليل الجبل، والعناب، والخروب والحرملاء الحاصلة على التصديق البيولوجي.

إن الإقتصاد الرعوي يتطلب اندماجا أفضل في السوق، في حين أن قطاعات اقتصادية أخرى مشابهة ينبغي تشجيعها لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية .وبالنسبة للنساء والشاب العاطل، فإن البحث الرامي إلى مساعدة مربي الماشية على استغلال المنتوجات المحلية، لا سيما تثمين الأعشاب الطبية والعطرية واستعمالها لتنمية نشاط تربية النحل تمثل مجالات قابلة للتشجيع لتنويع مصادر الدخل.

وتتوفر الجهة الشرقية، وخاصة إقليم تاوريرت على إمكانيات هامة من الأنواع المستوطنة والعسلية خاصة بالجهة، كإكليل الجبل أو العناب، تمكن من إنتاج كمية معتبرة من العسل ذو جودة بيولوجية. وتشكل تجارة المنتوجات البيولوجية سوقا حقيقية يتميز بكونه ما زال مفتوحا .وهو يتطور بوتيرة متواصلة، فعلى سبيل المثال، ترتفع المبيعات بفرنسا بأكثر من 10% سنويا.

وأخيرا، فإن النشاط التقليدي والمهارة الموجودين تشكلان قاعدة لتنمية هذا النشاط. وهكذا، يتم تأمين جزء كبير من الإنتاج بالجهة بواسطة خلايا نحل عصرية في دائرة ملوية السفلى. ■

منتوجات محلية

التنمية البشرية والتنمية المستدامة

مثال التعاون بين المغرب وصندوق الأمم المتحدة للطفولة بالجهة الشرقية

لينين كوزمان،
نائب ممثل اليونيسيف

إن شراكة «طفولة الجهة الشرقية »بين وكالة الجهة الشرقية ويونيسيف (2007-2011) تعزز الإرادة الوطنية لتقليص الفقر بالوسط القروي. والبرنامج ينجز بتشاور مع مختلف الشركاء، تقوده المديرية العامة للجماعات المحلية حسب مقاربات مبتدعة تمنح الأفضلية إلى المشاركة في التشخيصات والتبادل الجماعي. وهو يصاحب مقاربات التنمية الجماعية التي شرعت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بخلق دور انتظار للنساء الحوامل، والتعاضدية وما قبل التمدرس الجماعية.

نحن بأولاد سيدي علي، بإقليم جرادة. الرحل يعيشون هنا، كما الحال في جهات أخرى حياة بسيطة لكنها سعيدة. عائشة، أم لأسرة تتكون من خمسة أطفال، تقف أمام مدخل خيمتها. «زوجي غائب، لقد ذهب للبحث عن عمل. ومن الصعب الحصول عليه في هذه الأيام، خاصة وأن السماء لم تكن رحيمة في هذه السنة». عبد الله ابنها، الذي يقضي وقت فراغه فوق دراجته ويستعملها للذهاب إلى الحقول، يؤكد أمام استغراب إخوانه أنه يريد أن يصبح موظفا «لأجل ذلك أبذل قصارى جهدي في المدرسة». نعم، فالمدرسة تظل دائما وسيلة للرقي الإجتماعي والدراسات التي قامت بها اليونيسيف تصل إلى هذه الخلاصة.

في أولاد سيدي علي، عبد الله، المنحدر من عائلة من الرحل يتشبث بتعليمه

وهذا الحق في التربية الذي تضمنه معاهدة حقوق الطفل، يشكل جزءا من كل يضم أيضا الحق في الحياة، وفي التنمية، وفي الحماية وفي المشاركة. وقد كان المغرب من أوائل بلدان المنطقة في الإنخراط في المعاهدة التي تم تبنيها سنة 1989، وبرنامج التعاون يونيسيف 2007-2011 الموقع مع المغرب، كما هو الأمر بالنسبة للبرامج السابقة، يترجم إرادة فرض الإحترام المتصاعد لحقوق الأطفال بالمغرب .ويشكل برنامج محاربة الهشاشة بالنسبة للأطفال بالوسط القروي إحدى المكونات الأساسية لبرنامج التعاون هذا .

مقاربات مبتدعة

إن شراكة «طفولة الجهة الشرقية» موضوع اتفاقية موقعة يوم 9 نونبر 2009 بين وكالة الجهة الشرقية ويونيسيف للفترة 2007-2011، تغطي أقاليم فكيك، وجرادة وتاوريرت. ويرمي هذا البرنامج الذي تقوده المديرية العامة للجماعات المحلية إلى تعزيز الرغبة الوطنية لتقليص فقر العالم القروي ولتحسين جودة

وجدة :الأطفال يعملون طوال الوقت أو خلال فترات العطل

الناظور، مركز صحي محمد، 4 سنوات ونصف مصحوبا بأمه من أجل كشف طبي

الحياة للسكان المهمشين. وهو يستهدف مَؤسَسة وتعميم مسلسل التخطيط الإستراتيجي المتشارك (مناهج التشخيص والتخطيط على الصعيد الجماعي). وينمي آليات عملياتية تمنح الأفضلية إلى التبادل الجماعي والترسخ المستدام للجماعات القروية وخاصة الأقل حظا في الدينامية الجهوية لفائدة حقوق الأطفال والنساء.

ويصاحب البرنامج أيضا مسلسل تناسخ على مستوى الجماعات المستهدفة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمقاربات التنمية الجماعية الرامية إلى تحقيق حقوق الأطفال في العيش، وفي التنمية، وفي الحماية والمشاركة .ومن بين هذه المقاربات نذكر:

- دار الأمومة، أو دار الإنتظار التي تستقبل النساء الحوامل المنحدرات من الوسط القروي. وهدفها الأول تمكين النساء القرويات بالدواوير المنعزلة من الوضع في وسط محروس والمساهمة بذلك في تقليص الوفيات عند الأم والأطفال عند الوضع.
- التعاضدية الجماعية، وهي آلية للتأمين، وضعت لفائدة السكان القرويين المعوزين. وهذه التعاضدية التي تسيرها جمعية محلية من مهامها جمع انخراط سنوي يبلغ 150 إلى 200 درهم لكل عائلة، تشمل الولوج إلى العلاجات بالوسط القروي بالقضاء على أحد العوامل الرئيسية التي تمنع الساكنة من اللجوء إلى مؤسسات الصحة العمومية، ألا وهو عدم توفر الأدوية ونقص الموارد من أجل اقتناءها.
- ما قبل التمدرس الجماعي، والمتكون من وحدات ما قبل التمدرس بالوسط القروي، أحدثت من طرف جمعيات التنمية المحلية وتعتمد على موارد محلية. والمكونون هم غالبا منحدرون من الجماعة (شباب حامل لشهادة، فقهاء تقليديون، إلخ.). والمقر المستعمل هو إما غرفة مجاورة للمسجد (كتاب قديم)، وإما غرفة أو غرفتين وضعتها المدرسة الإبتدائية رهن الإشارة وإما مقر جديد بنته الجمعية بمساعدة الجماعة أو ممولين خارجيين.

2008، سنة قفل بالنسبة للبرنامج

من بين ما ينص عليه برنامج عمل الجهة الشرقية هذه السنة، استكمال تحليل وضعية الأطفال والنساء بالجهة .وستمكن هذه الدراسة من استهداف أفضل للأسبقيات، لا سيما في ميدان حقوق الطفل. ولهذه النشاط، تنضاف أنشطة تعزيز قدرات الجماعات القروية ذات الأولوية بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإعداد، بشكل متشارك، لمخططاتهم التنموية. وهذه المخططات تتبني على:

- تجربة مخطط التنمية الجماعي لفائدة الطفل، الذي أنجز في إطار برنامج التعاون السابق؛
- نشر نظام جماعي للمعلومات كأداة للتخطيط، وللمساعدة في اتخاذ القرار وفي التتبع والتقييم على الصعيد المحلي.

وتنضاف أيضا تشجيع وإنجاز مشاريع للتنمية الجماعية لفائدة حقوق الأطفال والنساء كإقامة دار الأمومة على صعيد عين بني مطهر (إقليم جرادة)، دبدو (إقليم تاوريرت)، وتالسنت (إقليم فكيك)، وإعداد وتفعيل استراتيجية لتعميم ما قبل التمدرس الجماعي على أساس التشخيص الجاري إنجازه.

آفاق واعدة

في لائحة المقاربات الإبتداعية هناك أيضا:

- تشجيع الهندسة الإجتماعية؛
- وضع آليات التدعيم والتأطير لفائدة الجماعات القروية؛

إعداد وتفعيل استراتيجية لتعميم ما قبل التمدرس الجماعي

إنجازات على الصعيد الوطني

لقد حقق المغرب دون شك تقدما ملموسا فيما يخص وضعية حقوق الطفل. وهذه الإنجازات واضحة في عدة ميادين، لا سيما على صعيد الحق في الحماية، والحق في التربية، والحق في المشاركة.

وقد رأت هذه الإنجازات النور بفضل رغبة سياسة على أعلى مستوى وتعبئة كل فاعلي المجتمع المغربي، وعلى رأسهم مختلف الهيئات الوزارية المتكفلة بملف الطفل، والمرأة وبالتنمية الإجتماعية عموما، وفاعلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ويمكن أن تقاس هذه النجاحات، على المستوى المعياري عبر اعتماد مخطط العمل الوطني للطفل، ومدونة الأسرة، وإصلاح قانون الجنسية وقانون العدالة الجنائية بملائمة مقتضياته مع معاهدة حقوق الطفل.

وعلى صعيد الإنجازات، يمكن أيضا أن نذكر اعتماد قانون الشغل وتكييفه مع مواثيق المكتب الدولي للشغل.

ويشكل التأمين الإجباري عن المرض أيضا مكسبا للطفولة المغربية، حيث العلاجات المقدمة للمواليد ولأمهاتهم أصبح يغطيها هذا التأمين.

ويضاف لهذا:

- تمديد تجربة دار الأمومة، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي ستسهم بقوة في تقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد والأطفال؛
- إعداد نظام مندمج لحماية الطفل والذي يتبلور عبر إقامة وحدات لحماية الأطفال ضحايا العنف والإستغلال والتعسف.

والمغرب هو اليوم بالنسبة لعديد من دول المنطقة، البلد المرجعي في مجال احترام وتطوير حقوق الطفل.

عالم جمعوي متنوع...

... وحيوي

- تكوين وتعبئة الفاعلين المحليين، وخاصة المنتخبين والمجتمع المدني لفائدة حقوق الأطفال والنساء.

واليوم، وبعد سنة من توقيعها، فإن اتفاقية الشراكة دار الأمومة-يونيسيف مكنت من منح فرص هامة من حيث الآفاق.

وابتداءا من هذه السنة، فإن وجود برنامج التعاون المغرب-اليونيسيف بالجهة الشرقية سيتسع وتقوى أنشطته بفضل الوسائل المالية التي تمت تعبئتها بواسطة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي وصندوق الأمم المتحدة-إسبانيا لإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية.

وتعرف سنة 2008 أيضا تفعيلا، على مستوى الجهة الشرقية، للبرامج القطاعية «تربية ذات جودة» و«صحة الأم والطفل» و«حماية الطفولة». ■

المجالات الترابية، فرص جديدة وتعاون دولي: حالة الجهة الشرقية

التشابك الرائع الذي يوحد المغرب بأوروبا...

لمنور عالم،
سفير صاحب الجلالة لدى الإتحاد الأوروبي

حوار أجرته هيأة تحرير oriental.ma

إن رسملة إسهامات المغاربة المقيمين بالخارج، والتعاون ما وراء الحدودي ودور لجن الجهات تعزز دينامية التعاون اللامركزي والتنمية المشتركة. وهذه الأعمال تبرز مؤهلات الجهة الشرقية وتساهم في بلورة منح الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوروبي. و«مسلسل برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط» يرجم بذلك مقاربة متجددة.

»» كما تعلمون، توجد روابط قوية اقتصادية وبشرية تقليدية بين الجهة الشرقية وبعض دول وجهات الإتحاد الأوروبي. في رأيكم، كيف يمكن تحسين ترسيخ الجهة الشرقية في الفضاء الأورو متوسطي في إطار تعاون بلادنا مع المجموعة الأوروبية؟

في الواقع، من المؤهلات الأساسية لطموح المغرب في الإرتقاء إلى وضع متقدم مع الإتحاد الأوروبي يكمن في التشابك القوي البشري الذي يربط المغرب بالإتحاد الأوروبي. فعملنا في هذا الصدد، يرمي إلى رسملة إسهامات الجالية المغربية المقيمة بالخارج لجعلها امتيازا لتطوير المبادلات التجارية والدفقات البشرية بين بلدنا وبلدان الإتحاد الأوروبي. ونهدف أيضا إلى استكشاف عميق لكل الإمكانيات المتاحة في إطار تعاون عبر الحدود .وبالنظر للتشكيلة العريضة من المبادرات التي يقترحها، انطلاقا من إعداد التراب ، إلى تشجيع العمل في ما وراء الحدود ومرورا بحماية البيئة والمبادلات التربوية...، وهذا التعاون يختزن العديد من الفرص لفائدة كيانات ترابية للضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وأريد أيضا التذكير بالدور البارز للجنة الجهات، وهي مؤسسة جماعية في إعداد وتفعيل عمليات التعاون والشراكة بين الكفاءات الترابية الأوروبية والتي بإمكانها أن توفر آفاقا لتوسيع حقل تدخلها لجوار الإتحاد الأوروبي.

وبذلك، فإن هذه الدينامية تستجيب للتوجيهات الملكية السامية، حيث أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله قد منح مكانة خاصة للتعاون اللامركزي والتي بإمكان الجالية المغربية بالخارج أن تقدم ضمنها إسهاماتها والتي تنسجم مع الثوابت الجديدة للحكامة المحلية التي فعلها المغرب والتي تهدف إلى تسريع مسلسل اللامركزية والجهوية.

وبالنظر للأوراش الضخمة الصناعية والسياحية ولأشغال البنيات التحتية الجارية بها، فإن الجهة الشرقية تبرز كجهة تمكن هذا التعاون ما وراء الحدود من أن ينمو ويزدهر عبر تفعيل تكاملات بين الفاعلين العموميين، من جهة، والكيانات الترابية والمكونات الجمعوية، من جهة أخرى، لتفعيل العمليات التنموية المحلية ولتثمين المؤهلات الإقتصادية المتعددة لهذه الجهة.

هذا، وإن وضع «ديناميات ترابية» جديدة تشرك الجهة الشرقية، سوف تزود الشراكة المغرب–الإتحاد الأوروبي بمضمون جغرافي ملموس وستسمح لها من استباق أشكال جديدة للتعاون الجهوي من المنتظر أن تشمل الجهة الشرقية مع كيانات جهوية أورو متوسطية أخرى.

»» هل يمكن ميلاد الإتحاد من أجل المتوسط من تشجيع أشكال جديدة من الشراكة مع المجموعة الأوروبية؟ ما هي الاثار بالنسبة لمنطقة كالجهة الشرقية؟

إن مبادرة «مسلسل برشلونة: إتحاد من أجل المتوسط» جاء ليستجيب إلى نداءات ملحة، لا سيما من طرف المغرب، من أجل تبني مقاربة متجددة لمسلسل برشلونة ومحاولة إيجاد إجابات متضامنة ومبتدعة للتحديات المشتركة المتعلقة بفوارق التنمية بين الضفتين، ولهشاشة الموارد الطبيعية،

بنيات في توسع مستمر... لتقليص المسافات

وللضغوطات الديمغرافية وتلك المتعلقة بالهجرة وبالتغيرات المناخية والبيئية.

وبالنظر إلى الطابع المحلي أساسا لهذه الرهانات واشتدادها بالمناطق الحدودية، فإن تعزيز الشراكات الترابية بين السلطات الجهوية والمحلية مدعوة إلى أن تشكل عنصرا جوهريا في هذه المبادرة الجديدة. وفي هذا الإتجاه، فإن تفعيل مبادرات وعمليات قرب بين مختلف الكيانات الترابية سوف تمنح كل الوضوح السياسي للإتحاد من أجل المتوسط، ويحدث وقعا مباشرا في الميدان، وسيتوج بالخصوص عبر المزيد من المشروعية المواطنة لهذه المبادرة الجديدة. وفي هذا الصدد، فإن المغرب كان البلد الوحيد الذي دافع على إدماج البعد الترابي في هذه المبادرة. وأنا أذكر بارتياح أن تصريح باريس يشير عن حق إلى الأهمية الواضحة لهذا البعد.

إلى أي مدى يمكن الوضع المتقدم أن يعطي امتيازا للتعاون الجهوي بين جهتي البحر الأبيض المتوسط؟

إن الوضع المتقدم، كأفق جديد للشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، الذي دعى له صاحب الجلالة، يسعى إلى أن يكون مضاعفا للقوى ومسرعا لدينامية داخلية التي يعرفها المغرب.

وهنا ينبغي إدراك طموح المغرب في إشراك فاعلين جدد في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لا سيما الجماعات اللامركزية عبر إعطاء الإنطلاقة لتضامنات ترابية جديدة وإشراك لجنة الجهات كهيئة استشارية للإتحاد الأوروبي، مع الكيانات اللامركزية المغربية في عمليات في ميدان الخبرة، والتسيير المحلي والسياسات المحلية والتدبير الترابي.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ نفسي بالمساهمات القيمة لكل الفاعلين المحليين الذين شاركوا في المناظرة الدولية المنظمة في يناير 2008، من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، حول الوضع المتقدم، وقد مكنت التوصيات والإقتراحات التي صيغت بهذه المناسبة من التعرف على مجموعة من الميادين ومسالك واعدة للعمل والتي سيتم تفعيلها في إطار الوضع المتقدم. ■

الجهة الشرقية، موقع جيواستراتيجي

في تعاونه، الأتحاد الأوروبي يتبنى أولويات الحكومة المغربية...

برونو ديطوما،
سفير، رئيس مندوبية اللجنة الأوروبية بالمغرب

حوار أجرته هيأة تحرير oriental.ma

عدا البرامج العامة المطبقة على مجموع التراب الوطني، هناك برامج خاصة تهم المنطقة الشرقية وتتعلق بفك العزلة عنها، وبفتح الحدود مع الجزائر، وبرنامج للتعاون ما وراء الحدود مع أقاليم الأندلس، ومساهمة المغاربة المقيمين بالخارج...

››› لقد ساهم الإتحاد الأروبي بشكل ملموس في انجاز مشاريع كبرى قطاعية بالجهة الشرقية (الروكاد المتوسطية ، قطاع الصحة، الخ.)؛ هل بامكانكم اعطاء القارئ بعض المعلومات حول أسباب ومستويات تدخل الإتحاد الأوروبي بالجهة؟

يصعب قياس حجم تدخل الإتحاد الأروبي بالجهة الشرقية، لأنه اضافة الى البرامج الخاصة بجهتكم، هناك حصة الجهة الشرقية في المشاريع العامة المطبقة على مجموع التراب الوطني.

ولإعطاء بعض الأمثلة من البرامج الخاصة، يمكن أن نذكر تجديد وتجهيز خمس مستشفيات بالجهة، وبناء اثني عشر مستوصفا، وتمويل الطريق السيار فاس-وجدة، ومرافقة تلاميذ الإعداديات والثانويات بوجدة لإنتخاب مجلس بلدي للشباب سوف يبدأ في مشاريع محلية، وعرض خدمات جديدة في مجال المالية الصغيرة لدعم المقاولين القرويين ودعم السكان القرويين في تدبير الموارد الطبيعية، وبناء أول محطة للتنقية بوجدة، أو أيضا عمليتي توأمة (تتعلقان بنقل المهارات الإدارية لموظفين بدولة أوروبية لنظرائهم المغاربة) مع الولاية وكالة الجهة الشرقية.

وفيما يخص البرامج العامة التي تجد تطبيقا بجهتكم، يمكن أن أذكر على سبيل المثال دعم التربية الأساسية لفائدة الأطفال، وخاصة الفتيات الممدرسات أم لا، التي يبلغ سنهن من 5 إلى 6 سنوات، بفكيك، وكذا مشاريع تهدف إلى تحسيس المقاولين لمحاربة تشغيل الأطفال أو إخبار النساء بحقوقهن المواطنة والأساسية. وهناك أمثلة أخرى عديدة.

وفي تعاونه، يتبنى الإتحاد الأوروبي أولويات الحكومة المغربية.

فالرغبة في فك العزلة عن الجهة، وضرورة إعداد المستقبل وبالتالي اليوم الذي تفتح فيه الحدود المغربية الجزائرية، وتدعيم المبادرات المحلية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الإقفال هي إذا مقتسمة من طرف شريككم الأوروبي.

وقد تحققت نجاحات في هذا الشأن، حيث يمكن القول بأن المنطقة الشرقية عرفت خلال السنوات الأخيرة تطورات ملفتة للنظر.

وأنا على يقين بأن هذا هو رأي المغاربة المقيمين بالخارج الذين يعودون بصفة منتظمة لمناطقهم الأصلية والذين يلحظون التغيرات.

››› إن الجهة الشرقية جد مرتبطة بأوروبا عبر موقعها الجغرافي وجاليتها المقيمة بأوروبا، الخ. كيف يمكن تعزيز هذه الروابط وتطوير نمو مشترك متوازن؟

إن القرب الجغرافي للجهة الشرقية من أوروبا يُأخذ بعين الاعتبار، لا سيما من خلال برنامج للتعاون عبر الحدود لأقاليم الواجهة المتوسطية والأطلسية للأندلس. وقد خصصت مبالغ هامة لتدعيم البرامج المشتركة في المجالات الاجتماعية أو البيئية والتي آمل أن تنطلق في الشهور المقبلة وتستفيد بالتالي من الوسائل المالية للمجموعة الأوروبية للفترة 2009-2013.

كما أن هذا القرب جعل الجهة الشرقية جهة مؤهلة للإستفادة من البرامج الموضوعاتية الأوروبية التي تصلح لخلق مناخ ملائم يمكن من الإستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة لتنمية الجهة. وقد كان هذا كذلك الشأن خلال الفترة 2004-2005 بالنسبة للبرنامج AENEAS.

وبالنسبة للفترة 2007-2010، سوف يتم تأمين مواصلة برنامج AENEAS بواسطة برنامج «هجرة ولجوء» (Migration et Asile) الذي يهدف إلى تشجيع البعد «تنمية» في الهجرة والتدبير الجيد للعمال المهاجرين، وكذا حمايتهم ضد الإستغلال والإقصاء.

وفضلا عن ذلك، هناك تفكير جاري من أجل إشراك أفضل للمغاربة المقيمين بالخارج في تنمية جهتهم الأصلية .فتحويلات هؤلاء المغاربة الذين يعيشون ويعملون بأوروبا هي إسهام قيم في الاقتصاد المغربي. فتخفيض كلفة هذه التحويلات وتوجيه جزء من الأموال نحو مشاريع ذات مردودية اقتصادية هي إذا أسبقية بالنسبة للسنوات القادمة.

هل سيخلق ميلاد الإتحاد من أجل المتوسط أشكالا جديدة للشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط،، وما هي آثار ذلك على الجهة الشرقية؟

إن رؤساء الدول أو الحكومات الأورو-متوسطية المجتمعين بباريس يوم 13 يوليوز 2008 صرحوا بأن «مسلسل برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط» يشكل شراكة متعددة الأطراف تهدف إلى مضاعفة قدرة الإندماج والتماسك الجهويين على أساس أكثر توازنا مما كان عليه الأمر في السابق. وهذا الإطار الجديد للتعاون بين الإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، قد حظت بدعم صاحب الجلالة. وهذه المبادرة ستجعل علاقتنا ملموسة وواضحة أكثر بفضل مشاريع جهوية وإقليمية إضافية نافعة لمواطني الجهة. وقد سبق انجاز عدد من المشاريع – من تنقية بحرنا المشترك إلى اشراك كفاءاتنا في الحماية المدنية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة – سيظهر نجاحُها الطموحَ الجديد لشراكتنا.

وهذه الشراكة سوف تكمل الشراكة الثنائية التي عرفت يوم 13 أكتوبر 2008 دفعة جديدة بحصول المغرب على «وضع متقدم» يجعل منه طليعة للجوارعبرتعميق التعاون السياسي، واندماج أكثر وضوحا في السوق الداخلية الأوروبية وبعد بشري أكثر قوة.

هذا ما يدل على أننا نتقدم، ومع ذلك لا ينبغي علينا أن نستهين بالصعوبات السياسية. فهل يمكن أن نحرك العلاقة الأورومغاربية دون وضع حد لأزيد من عشرين سنة من الجمود في اتحاد المغرب العربي؟ وبالنسبة للجهة الشرقية المتكئة على هذه الحدود المقفلة، فإن الإجابة على هذا السؤال أساسية. ■

مقر مندوبية اللجنة الأوروبية بالرباط

قطاع الطاقة الكهربائية، الحلقة القوية للتعاون المغاربي

يونس معمر،
المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء

إن التعاون الكهربائي المتواصل بين المغرب والجزائر والنتائج الإيجابية المسجلة والحاجيات تساهم في تحقيق سوق مغاربية للكهرباء. فتمديد وتجديد مواقع الإنتاج وربط الشبكات الكهربائية تفتح آفاقا جديدة للتنمية بالنسبة للجهة الشرقية.

إن قطاع الطاقة الكهربائية يشكل دون شك إحدى الحلقات الأقوى للتعاون المغاربي بفضل الدور الإستراتيجي الذي يلعبه ربط الشبكات الكهربائية. وهكذا، فإن هذا الربط يمكن أن يساهم في الإنقاد المتبادل وفي حماية توازن أنظمة كل بلد .والتعاون بين المغرب والجزائر لم يتوقف عن التطور في أي لحظة سواء على المستوى الثنائي أو في إطار اللجنة المغاربية للكهرباء (COMELEC). والمغرب يلعب دورا نشيطا كعضو ورئيس للجنة.

الربط الكهربائي بين المغرب والجزائر أداة للتعاون بامتياز في ميدان الطاقة الكهربائية

خطان من فئة 225 كيلوفولت يربطان الشبكة الكهربائية لشرق المغرب بشبكة غرب الجزائر: خط وجدة-غزوات الذي يستغل منذ يونيو 1998 وخط وجدة-تلمسان منذ فبراير 1992، يوفران قوة عبور بين البلدين تبلغ 200 ميكاواط على كل خط. وقد لعب هذا الربط وسوف يظل دورا هاما بالنسبة لمجموع الشبكات المغاربية. وهكذا، فإن المكتب الوطني للكهرباء يقدم للشبكة الجزائرية مصدرا معتبرا للإستقرار.

وحاليا، تتكون شبكات الربط الكهربائي المغاربي من خطين، منها واحد بين المغرب والجزائر. وقد دفعت النتائج المشجعة المسجلة المؤسسات المغاربية المكلفة بالكهرباء إلى تعزيز شبكات الربط بإدخال شبكة 400 كيلوفلت لأول مرة بالمغرب العربي. والإنتقال إلى هذا التوتر يشكل الشرط الضروري لتحقيق سوق مغاربية للكهرباء بإمكانها الإندماج مع السوق الأوروبية والمتوسطية بغرض استغلال تجاري وصناعي لهذه المنشأة. وللإشارة في هذا الخصوص إلى أن المكتب الوطني للكهرباء يرأس اليوم المنتدى المتوسطي للكهرباء (MEDELEC) الذي غايته دعم إنشاء سوق متوسطية للكهرباء.

وبشكل مواز، ولاستكمال المسلسل، تم توقيع عقدة تجارية لعبور الطاقة الكهربائية نحو السوق الإسبانية عبر الشبكة المغربية بين المكتب الوطني للكهرباء والشركة الوطنية الجزائرية للكهرباء والغاز (SONELGAZ). كما وقعت الشركتان أيضا اتفاق تبادل ثنائي يوضح الشروط الإقتصادية لبيع وشراء الطاقة الكهربائية بينهما.

وتأتي هذه العقود لتعزيز شراكة قائمة منذ فترة بين المقاولتين. وسوف تساهم في الإستفادة القصوى من التجهيزات للكهربائية للبلدين وفي تدعيم موقع المغرب في مفترق طرق جهوي للكهرباء وهو محور هام لإستراتيجية المكتب.

«لقد قطعنا اليوم مرحلة هامة في الشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والشركة الوطنية الجزائرية للكهرباء والغاز، فقد أعطت الشركتان الإنطلاقة لبرامج استشارية هامة، وهذه العقود ستقدم فرصا في خلق تكاملات جديدة سواء على مستوى المبادلات الثنائية أو على مستوى التسويق بالأسواق الأوروبية»، يوضح السيد نور الدين بوطرفة.

أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي

كما هو الأمر بالنسبة للربط الكهربائي، فإن أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي يشكل أحد أدوات تجسيد التعاون المغاربي.

وهذا الأنبوب يمكن من تزويد السوق الإسبانية والبرتغالية انطلاقا من حقل الغاز الكبير لحاسي الرمل بالجزائر، عبر التراب المغربي ومضيق جبل طارق. وهذا الأنبوب الذي كانت طاقته في البداية حوالي 10 مليار متر مكعب سنويا بإمكانه أن ينقل في النهاية 20 مليار متر مكعب. وحاليا، فإن هذا الأنبوب ينقل 10 إلى 12 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري لكي يستعمل بأوروبا.

ويستهلك المغرب سنويا حوالي 800 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي برسم حق المرور 450. مليون متر مكعب مستعملة منذ 2005 في المحطة ذات دارة مركبة لتاحضارت (385 ميكاواط). والجزء الثاني موجه لتزويد المحطة الحرارية الشمسية المستقبلية لعين بني مطهر .وهذه المحطة، التي تبلغ قوتها 472 ميكاواط، منها 20 ميكاواط انطلاقا من مكونات شمسية، والتي سوف تساهم بـ 8,5% من الإنتاج الوطني وبنسبة 10% من ذروة المساء، ستنجز بعين بني مطهر (86 كيلومتر جنوب وجدة). ويتعلق الأمر أيضا بأول محطة شمسية حرارية ذات دارة مركبة بالعالم.

وبفضل المحطة، فإن وسائل الإنتاج المحلية للجهة الشرقية التي كانت تغطي 60% من حاجيات الجهة ستصبح فائضة بـ 300 ميكاواط لفائدة الجهات الأخرى للمملكة، وستمكن أيضا من تعزيز التعاون المغاربي. كما أن آفاق استعمال الغاز بالمغرب ضخمة. والقطاع الكهربائي هو أول المعنيين، ففضلا عن الإنتاج الكهربائي، فإن الغاز الطبيعي قد يثير اهتمام أنشطة أخرى.

المحطة الحرارية لجرادة، تاريخ جهة

بأنشطتها الثلاثة بقدرة 55 ميكاواط لكل شطر، فقد كانت محطة جرادة حين بداية تشغيلها في بداية السبعينيات أكبر محطة من نوعها بالمغرب، حيث كانت توفر ثلث الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية: 33% سنة 1976 وحتى 35% سنة 1975.

وفي سنة 1999، ستعطى الإنطلاقة لورش كبير من TPM. وستليه اختبارات ناجحة حول بتكوك (Petcocke) الذي سوف سيخلف الأنتراسيت الذي لم يعد المنجم يوفره بعد إقفاله خلال نفس الفترة. وهكذا، فإن المحطة كانت تعيش «إحيائها». واليوم، فإن مستقبلها لمصلحة المدينة وكذا الجهة الشرقية أكثر هدوءا. فالمكتب الوطني للكهرباء ينوي إعادة الإعتبار لها باستثمار أزيد من 400 مليون درهم. والهدف هو تحسين وقع المحطة على البيئة وتقليص استهلاكها من الماء. وسيتم إنجاز أشغال إعادة الإعتبار خلال سنتي 2009 و2010. وستمكن هذه الأشغال من إطالة عمر المحطة بحوالي عشر سنوات في انتظار تعويضها بوحدات جديدة في إطار برنامج التوسيع بإنجاز مجموعة جديدة بقوة 300 ميكاواط إضافية.

ومن جانب آخر، فإن إنجاز هذه الوحدات الجديدة سيكون له وقع ملموس في فك العزلة عن الجهة بخلق دينامية على صعيد التشغيل عبر إحداث صناعة محلية وصناعة مناولة لفائدة المحطة. كما أن هذه الوحدات ستمكن، بفضل شراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للسكك الحديدية، من تعزيز التجهيزات السككية بالجهة. وبالفعل، فإن الإتفاق ينص على نقل المحروقات من ميناء الناظور إلى محطة جرادة بواسطة السكة الحديدية.

وهكذا، وعبر استغلال هذا الشطر الناظور- تاوريرت، يمكن أن تخلق فرص جديدة لأعمال للنقل بواسطة السكة الحديدية في مختلف مناطق الجهة، لا سيما في قطاعات المناجم الصغرى والصناعة الفلاحية.

ومن المنتظر أيضا أن تكون هناك آثار إيجابية على المجتمع والساكنة التي تقطن بالجهة الشرقية، لا سيما بالنسبة لفك العزلة والربط بين الجهات ومساندة وتشجيع النشاط الإقتصادي، والمحافظة على البيئة والبنيات الطرقية بالجهة. ■

قطب كيوطو بوجدة

في إطار استراتيجية لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة، يعتزم المكتب الوطني للكهرباء إنجاز قطب كيوطو بوجدة. وهذا المشروع المتعلق بمنطقة صناعية مخصصة لصناعات التنمية المستدامة (الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية) من المنتظر أن ينجز بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير .كما أن المشروع يهدف إلى توفير أرضية للبحث والتنمية المستدامة للصناعيين والفاعلين المحليين والعاملين في التكنولوجيات الجديدة في قطاع الطاقات المتجددة، وكذا لمدبري رأس مال المجازفة.

مشروع المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر

اتفاقية أكادير
فرص للجهة الشرقية

عبد اللطيف معزوز،
وزير التجارة الخارجية

تشارك اتفاقيات التبادل الحر في إرساء وتنظيم أسواق تمنح مجموعة من الفرص. واتفاقية أكادير تستفيد منها الجهة الشرقية بحكم موقعها الجغرافي الذي يمنحها وضعية متميزة في مجال اجتذاب الإستثمارات الأجنبية.

إن الإنفتاح والليبرالية التجاريتين على الصعيد الدولي أصبحتا اختيارين لا رجعة فيهما، في وقت جعلت العولمة المتزايدة للإنتاج والإبتداع التكنولوجي من التجارة الخارجية دعامة مركزية للنمو ومصدرا للثروة.

وتدل أرقام تطور التجارة الدولية خلال السنوات العشر الأخيرة زيادة أسرع للمبادلات العالمية التي ارتفعت في المعدل بنسبة 6,2% مقابل 3,7% بالنسبة للإنتاج العالمي. وهذا يدل على الإنفتاح المتزايد للإقتصاديات ونجاح السياسات المفعلة في إطار منظمة التجارة العالمية. وهذا التطور ناتج أيضا عن توقيع اتفاقيات تجارية جهوية تعتبر كأداة بديلة لتعميم التبادل الحر على الصعيد العالمي.

والسياسات المتبعة تبرز الطابع الحاسم للإندماج الجهوي كشرط لا غنى عنه لمشاركة مفيدة للمبادلات التجارية الدولية.

ولهذه الغاية، واعتبارا للأهمية البالغة التي يمثلها توازن ميداننا التجاري في اقتصاد البلاد، شرعت المملكة المغربية ابتداءا من الثمانينيات في سياسة انفتاح اقتصادي ودخلت في برنامج إصلاحات. وفي هذا الإطار، فإن تحرير تجارتنا الخارجية يرمي إلى عصرنة اقتصادنا وترسيخه في الحركة العالمية للعولمة.

لذا، فإن المملكة المغربية سهرت عبر هذا التوجه إلى تنويع شركائها التجاريين بتوقيع عدد من اتفاقيات التبادل الحر، سواء مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (A.E.L.E.)، أو تركيا أو الدول العربية.

فيما يتعلق بالإتفاقيات المبرمة مع الدول العربية، فهناك ثلاث اتفاقيات حيز التطبيق: اتفاقية المنطقة الكبيرة للتبادل الحر العربية (GZLEA) والتي تجمع 17 دولة عربية، واتفاقيات التبادل الحر الثنائية واتفاقية أكادير الموقعة بين المغرب وتونس ومصر والأردن.

ونهتم عبر هذا المقال باتفاقية أكادير، بتقديمها وبالفرص التي تمنحها على صعيد التصدير بالنسبة للمغرب عموما وبالنسبة للجهة الشرقية، بشكل خاص.

إن اتفاقية أكادير، وهي مبادرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تمثل مساهمة في الجهود المبذولة لإرساء سوق عربية مشتركة، وهي تمكن الدول الموقعة من الإستعداد لاستحقاقات 2010 المتعلقة بإحداث مناطق للتبادل الحر أورو متوسطية.

وهذه الإتفاقية حيز التطبيق في 27 مارس 2007. وهي تمثل بذلك الخطوة الأولى نحو الإندماج جنوب-جنوب والذي يدعمه بشدة الإتحاد الإوروبي. وتمثل السوق المشتركة للدول الأربعة الموقعة 125 مليون مستهلك، وتحقق ناتجا داخليا خاما مجموعه يبلغ 150 مليار أورو.

ويشمل مجال تطبيق الإتفاقية كل المنتوجات الصناعية والفلاحية والصناعة الفلاحية التي تنتمي إلى الدول الموقعة.

وعلى صعيد النظام التفضيلي، فهو ينص على إعفاء كامل من واجب الإستيراد والرسوم ذات الأثر المكافئ.

كما تنص الإتفاقية بالخصوص على مبدأ الجمع المائل "cumul diagonal" الذي ينظمه، والذي ينتج عن تمديد مرحلي لنظام الجمع الذي يغطي الدول الأوروبية إلى دول أخرى. وهو يطبق بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (اسلندا، لشتنشتاين، النرويج وسويسرا)، وتركيا، وجزر فيرووي، وكذا الدول المتوسطية الموقعة على اتفاق للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، وهي الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وسوريا، والمغرب، وتونس والسلطة الفلسطينية.

وقد تم توسيع نظام الجمع الأورومتوسطي إلى بلدان البلقان (اليابان، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، صربيا والجبل الأسود)، وينص هذا النظام على التطبيق التدريجي في أفق 2010 لنفس قواعد الجمع المعدة لتحديد مصدر المواد المتبادلة.

وتشكل قواعد المصدر أداة في خدمة السياسة التجارية. وهذا النظام، يطمح إلى تيسير الإندماج الإقتصادي بين الشركاء من نفس المنطقة ذات الأفضلية.

وفائدة هذا النظام كونه يعتبر أن المنتوج الذي يحتوي على عناصر مصدرها بلدان المنطقة، يستفيد من نفس امتيازات التبادل الحر في كل هذه البلدان.

والجمع الأورومتوسطي ينبني على شبكة الإتفاقيات التفضيلية ومنها بروتوكولات المصدر التي ينبغي أن تتوفر على قواعد مماثلة.

وفي انتظار توقيع اتفاقيات بين كل البلدان، فقد تم التوافق على اعتماد هذا النظام بشكل تدريجي، حسب قاعدة ذات «هندسة متغيرة».

الفوائد المنتظرة من وضع تجميع لقواعد المصدر (الإتحاد الأوروبي/ شركاء حوض الأبيض المتوسط)

- تعاون اقتصادي معزز مع الإتحاد الأوروبي؛
- امكانيات موسعة بالنسبة للمنتجين للربح في مجال التنافسية بتنظيم نشاطهم على نطاق أوسع؛
- ولوج محسن لمنتوجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية؛
- دينامية متزايدة للتبادل التجاري فيما بين الدول المتوسطية.

وضع التجارة بين دول اتفاقية أكادير

من السابق لأوانه أن نصدر حكما على اتفاقية أكادير فيما يخص المبادلات بهذه المنطقة. غير أن الأرقام الأولى المتوفرة تعد بنمو المبادلات ولو أنه غير متوازن.

حجم المبادلات لبلدان اتفاقية أكادير

المبادلات التجارية لبلدان اتفاقية أكادير سنة 2006
(الحجم الإجمالي بآلاف الدولارات)

	المغرب	تونس	مصر	الأردن	المجموع
المغرب		225 892	246 659	28 751	501 302
تونس	225 892		178 522	14 208	418 622
مصر	246 659	178 522		539 242	964 423
الأردن	28 751	14 208	539 242		582 201
المجموع	501 302	418 622	964 423	582 201	2 466 548

المصدر: خارطة التجارة، غرفة التجارة العالمية.

وصل حجم المبادلات سنة **2006** إلى **2,5** مليار دولار أمريكي، أي **0,01%** من التجارة العالمية، منها **40%** تمتلكها مصر.

المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الموقعة سنة 2007

	مصر	تونس	الأردن	المجموع
الواردات	2 792	1 654	61	4 507
الصادرات	335	659	274	1 269
الحجم الإجمالي	3 127	2 313	335	5 776
نسبة التغطية (%)	–2 457	–995	+213	–3 238
المجموع	12	40	575	28

المصدر: مكتب الصرف.

الفرص التي توفرها اتفاقية أكادير للجهة الشرقية

عموما، توفر اتفاقية أكادير الفرص التالية:

- تنمية التجارة بين دول اتفاقية أكادير؛
- تنمية صادرات دول اتفاقية أكادير إلى الإتحاد الأوروبي (قواعد المصدر مشتركة تمكن من الإستفادة من مبدأ التجميع المائل)؛
- تشجيع التكامل الصناعي، والأفقي والعمودي (حجم أكبر للسوق المحلي والتصدير)؛
- اجتذاب الإستثمارات الواردة من الإتحاد الأوروبي (أرضيات إنتاج مدعمة ومنافسة).

وهكذا، فبإمكان الجهة الشرقية أن تستفيد من هذه الفرص بفضل قربها من أوروبا وموقعها في قلب المغرب العربي.

كما يخول لها ذلك وضعا متميزا في مجال اجتذاب الإستثمارات الأجنبية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعات دولية هامة في مشاريع للبنيات الصناعية، كصوناصيد/ارسلور ميطال

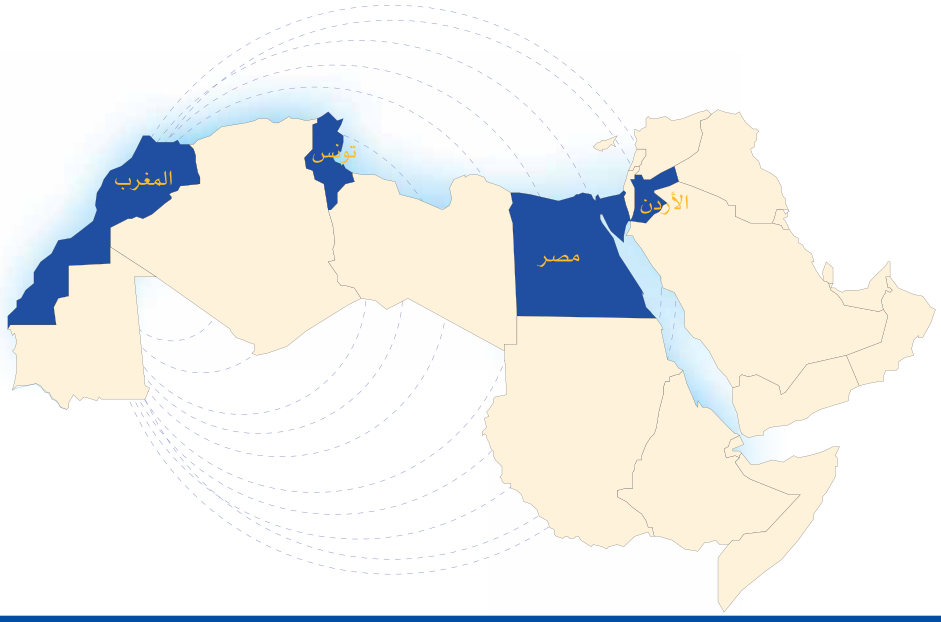

البلدان الأعضاء لاتفاقية أكادير

(SONASID/ARCELOR-MITAL) أو هولسيم (HOLCIM) في مجال مواد البناء. وحاليا تمثل شعبتي الصناعة الفلاحية والصيد أكبر عدد من الفرص من حيث النمو والمورددية.

كما أن أهمية البنيات التحتية للجهة الشرقية تشكل عاملا هاما في اجتذاب الإستثمارات الخارجية، اعتبارا لولوجية الجهة التي تتحسن بشكل ملموس بفضل المشاريع الجارية (الشبكة الطرقية وشبكة الطرق السيارة، الطريق الروكاد المتوسطية، شبكة الموانئ والمطارات، شبكة السكك الحديدية وشبكة الإتصالات).

وتستفيد المنطقة الشرقية أيضا من معاملة تفضيلية في المجال الضريبي (القانون الإطار بمثابة ميثاق للإستثمار). ويهدف هذا القانون إلى تحسين مناخ الأعمال وشروط الإستثمار عبر التشجيعات الضريبية (التخفيض أو الإعفاء من الواجبات والرسوم). وتقترح تدابير لحث الإستثمار (تشجيع المراكز المالية عن بعد، والمناطق الحرة للتصدير، الخ.).

وهذه التدابير التي ترمي إلى تشجيع الصادرات وإلى تقليص تكلفة الإستثمار تشكل امتيازات رئيسية لتنمية الجهة. وبضمها إلى التنمية الحضرية ولاستثمارات التجهيز، فهي تخول للجهة الشرقية فرصا هامة لاجتذاب الإستثمارات الخارجية.

وحسب دراسة للمركز المغربي لإنعاش الصادرات (1)، فإن الإعفاءات المنصوص عليها في اتفاقية أكادير وتحاليل خارطة التجارة ("Trade Map" غرفة التجارة الدولية–جنيف) مكنت من تحديد ميادين هامة للتبادل ولشراكة تجارية وصناعية بالنسبة للصادرات المغربية، ومنها الصادرات الواردة من الجهة الشرقية.

• **قطاع الفلاحة الغذائية والصناعة الفلاحية** (قطاع هام بالنسبة للجهة الشرقية).

أهم المواد المتعرف عليها: تهيئ وتصبير السمك، السمك الكامل المجمد، إعداد الخضر والفواكه، قشور الحوامض، عصائر الفواكه والحوامض، مصبرات الزيتون، الزيتيات، التوابل، والأعشاب العطرية.

• **قطاع الكيمياء وشبه كيمياء**

أهم المواد المتعرف عليها: الحلفاء التي تدخل في إنتاج عجين الورق (مادة مستوردة ومصدرة من طرف الدول الأربعة)، ونسيج الحلفاء، والرصاص.

• **أدوات ميكانيكية:** توابع الأنابيب وصناعة الأواني.

• **القطاع الكهربائي والإلكتروني:** فرص التبادل والتكامل تهم مجموع الفئات عند التصدير والإستيراد (أدوات ومعدات كهربائية، كابلات وخيوط كهربائية، والفواصل والمحولات الكهربائية...).

• **مواد البناء** (قطاع في توسع قوي في البلدان الأربعة): فرص التبادل والتكامل في ميادين الإسمنت، والإسمنت الأبيض، والتراب والحجر، والترصيف والرخام، والخزف، وأجزاء البناءات الحديدية، وأدوات البناء.

• **قطاع النسيج:** فرص التبادل والتكامل بين الدول الأربعة التي يعززها تجميع المصدر الذي توفره اتفاقية أكادير من أجل التموقع في الأسواق الأوروبية والأمريكية (النسيج، الخيوط، اللباس من الألياف المركبة، اللباس التقليدي).

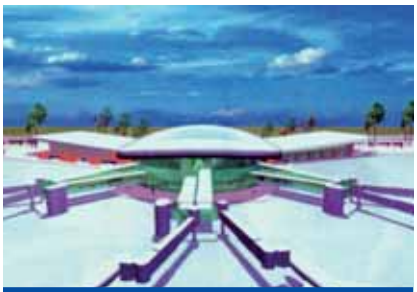
فرص للمبادلات (محطة القطار الجديدة لوجدة)

قطاع تجاري في نمو مضطرد (مركز تجاري بالناظور)

إمكانات تصديرية (وحدة لتعليب الزيتون)

• **منتوجات جلدية** (المصنوعات الجلدية، منتوجات الصناعة التقليدية الجلدية). ■

(1) اتفاقية أكادير، الفرص، يوليوز/غشت 2008.

دينامية للتنمية الصناعية (مصنع الإسمنت للمغرب الشرقي)

التعاون الدولي لفائدة الجهة الشرقية

رهان استراتيجي للتنمية الجهوية

توفيق بودشيش،
مدير التعاون الدولي وكالة الجهة الشرقية

إن الوضعية التاريخية والجغرافية للجهة الشرقية سهلت دوما التعاون مع الخارج. وقد أخرت الإكراهات السياسية غالبا التنمية الجهوية ووجهت علاقات الجهة مع الضفة الشمالية. واليوم، فإن التعاونات الثنائية المتعددة الأطراف هي أدوات قوية لإدماج الجهة في محيط معولم وذي مستقبل واعد.

إن الجهة الشرقية وهي مجال تتعدى مساحته 82 000 كيلومتر مربع، والتي توجد على الامتداد الشرقي للمملكة بساكنة تبلغ حوالي مليوني نسمة، كانت في كل الأزمنة بحكم تاريخها وجغرافيتها منطقة للتدفقات الإقتصادية والإجتماعية، منفتحة على محيطها الدولي عبر نافذتين إحداهما تطل على الشرق نحو الجزائر وباقي المغرب العربي، وامتدادا، نحو أفريقيا تحت الصحراء، والثانية تطل على المحيط المتوسطي.

وقد شكلت هذه الجغرافيا مصير هذه الجهة الحدودية التي أصبحت حساسة لدرجة كثافة المبادلات مع محيطها الدولي القريب. وقد بنيت أجزاء هامة من الإقتصاد الجهوي على أساس روابط مع الجزائر، في الشرق وإسبانيا في الشمال (تجارة وخدمات، نقل طرقي، بحري وسككي، أبناك وخدمات مالية، إلخ.). ويظهر تحليل الدفقات الإقتصادية للجهة بأن هذه الأخيرة كانت تاريخيا جهة عبور أكثر منها جهة تثمن مواردها محليا.

وقد فرض بعد الجهة عن مراكز القرار الوطنية من جهة أخرى على الإقتصاد الجهوي بأن يظل تابعا للتقلبات والعوارض الحدودية .ففي الشرق، فإن فترات فتح الحدود كانت منذ الإستقلال أنذر من فترات الإقفال، وهي وضعية أدت بالجهة إلى نوع من «الإنتظارية الإقتصادية» بسبب اندماج جهوي مغاربي مؤجل دوما إلى ما لا نهاية.

وهذا الوضع الإقتصادي الجهوي الناتج عن بعد الجهة الشرقية بالنسبة لوسط البلاد وإقفال الحدود في الشرق أدى إلى توجيه الدفقات نحو شمال البحر الأبيض المتوسط أي أوروبا. واليوم أصبحت الجهة الشرقية بجاليتها ومبادلاتها الإقتصادية إحدى الجهات الأكثر ارتباطا بأوروبا .وهذه إحدى الحقائق الجهوية التي لا زالت غير معروفة جيدا على الصعيد الوطني والدولي.

ويقدر أن ما بين 800 000 إلى مليون رجل وامرأة منحدرين من الجهة الشرقية يوجدون بالخارج، وبالأساس بأوروبا. وإذا قارنا هذا الرقم مع الساكنة الكلية للجهة الشرقية والتي لا يتعدى مليوني نسمة (حسب إحصاء 2004)، يمكننا قياس الروابط البشرية للجهة الشرقية مع الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. وتظهر التقديرات الإحصائية المتعلقة بالجالية المغربية بأن 70% من المغاربة المقيمين بألمانيا وهولندا منحدرين من الجهة الشرقية، و 60% بإسبانيا، و50% ببلجيكا، و30% بفرنسا. كما أنه، حسب الأرقام المتوفرة، فإن 25% من 4 ملايير أورو (2007) من الدفقات المالية الواردة من الجالية والمنقولة إلى المغرب تتوجه إلى الجهة الشرقية. وفي محال التصدير والإستيراد، فإن 80% من مداخيل منتوجات الصادرات للجهة (المواد الفلاحية والصناعة الفلاحية) تتم بفضل الصادرات نحو الأسواق الأوروبية.

ومن جانب آخر، فإن قرب إقليم بأهمية الناظور من مدينة مليلية السليبة يحدث تيارات مبادلات اقتصادية لا يستهان بها بالجهة.

وفي انتظار بناء المغرب العربي، فإن الجهة أقامت صلات قوية مع أوروبا. وهذه العلاقة ينبغي أن ترسمل اليوم وتدمج في إطار استراتيجية للتنمية الجهوية تتلائم والشراكة الإستراتيجية التي تبحث عنها بلادنا مع أوروبا والعكس.

ومن بين أهم مشاريع التعاون الدولي التي يتم تفعيلها من طرف وكالة الجهة الشرقية مع شركائها الدوليين، ينبغي أن نذكر التعاون المتعدد الأطراف والتعاونيات الثنائية.

التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف

هذا التعاون يتطور بشكل ملموس لا سيما مع 5 مؤسسات تتدخل في مشاريع ذات حجم كبير.

مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يتعلق الأمر بمشروع التنمية المحلية المندمجة للجهة الشرقية (Delio) والذي يشمل 6 برامج ثانوية: مبادرة خاصة، مساندة ودعم للتشغيل – مذكرة 21 بالمغرب –الحكامة المحلية والتنمية (Gold Maroc) – دعم من أجل محاربة الفقر القروي والتصحر – المحافظة على الواحات وتثمينها – الشاطئ الغربي المتوسطي (Med West Coast).

مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إنه مشروع رئيسي لتسويقات (Marketing) الترابة وإنعاش الإستثمارات بالجهة الشرقية والذي تم وضعه من أجل الهدفين الإثنين التاليين:

- رفع جاذبية الجهة الشرقية من أجل إعطاء دينامية لدفقات المبادلات الجهوية والدولية بإنجاز مخطط للتسويقات الترابية خاص بالجهة، يتكامل مع توجيهات المخطط الوطني (Emergence)؛
- تعزيز القدرات الداخلية للوكالة ودورها النوعي في هذا الميدان.

مع الإتحاد الأوروبي، في إطار برنامج الدعم لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تستفيد الوكالة من توأمة مؤسساتية مع هيئة أوروبية، يتم اختيارها أيضا بعد طلب عروض دولية. ويهدف المشروع الذي اختارته الوكالة في إطار هذه التوأمة إلى «تنمية داخلية

مشروع مركز الموارد والخدمات الأورو-متوسطي بالجهة الشرقية

لقد وضع المغرب اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي والتي ستدخل حيز التطبيق في 2010. وهذه الإتفاقية تنص على الإنفتاح التدريجي للإقتصاد المغربي على السوق الأوروبية.

ويتطلب تفعيل هذه الإتفاقية تعبئة مجموع الفاعلين العموميين والخواص من أجل الإستفادة من الفرص الجديدة التي يوفرها الإتحاد الأوروبي الذي يشكل أقوى قطب اقتصادي على الصعيد العالمي وقطبا سياسيا وسوسيوثقافيا حاسما.

وفي هذا السياق، إن وكالة الجهة الشرقية تعتزم بشراكة مع عدة مؤسسات للتعاون الأوروبية إحداث مركز أورو-متوسطي للموارد تابع للوكالة، وذلك للمساعدة على تدعيم الروابط السوسيو-ثقافية والإقتصادية بين الجهة الشرقية والمجموعة الأوروبية وتأكيد الطابع الأورو-متوسطي لهذا الجزء من التراب الوطني بحكم:

- قربه الجغرافي: حدود أرضية مع الجزائر وامتدادا، مع باقي دول المغرب العربي، حدود بحرية مع بلدان الشمال المجاورة للأبيض المتوسط (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، إلخ.)
- روابطه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع عدة مناطق من الدول الأوروبية خاصة بفصل الجالية، في إطار، مثلا التعاون اللامركزي (فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، إيطاليا، هولندا). وهذه الروابط ذات الطابع «التلقائي» أحيانا، بل و«الظرفي» تستحق إطارا ملائما لإنعاشها في الإتجاه المرغوب من لدن كل الأطراف.
- تعايش عدة لغات أوروبية بالجهة الشرقية: الفرنسية، الإسبانية، الهولندية، الألمانية.
- أهمية الجالية بأوروبا: توجه الجهة أعدادا هامة من المهاجرين وذلك منذ بداية الستينيات، ويقدران 30 إلى 40% من الجالية المغربية المقيمة بأوروبا ينحدرون من الجهة الشرقية. وعليه، يتعلق الأمر بمنح هذه الجالية الفرصة للمساهمة في تنمية جهتها الأصلية.
- اقتصادها الجهوي المبني أكثر فأكثر على المبادلات مع أوروبا: استقبال سياح أوروبيين بمحطة مديترانيا-السعيدية، المنطقة المغربية الثانية من حيث تصدير المنتوجات الطرية الفلاحية الصناعية نحو أوروبا، القطب المالي الثاني على الصعيد الوطني من حيث الودائع البنكية للمهاجرين.
- القرب من مليلية ومن مناطق العبور عن طريق الحدود الجزائرية قدوما من إفريقيا جنوب الصحراء والتي تجعل منها جهة لعبور الهجرة السرية.

إن الطموح المتوخى من هذا المشروع هو إذا موقعة الجهة كفاعل مرجعي لإنعاش المبادلات بين بلد من الجنوب وأوروبا. وبالفعل، وإلى جانب العمل على التقريب بين سكان جنوب المتوسط والإتحاد الأوروبي، فإن أهداف وكالة الجهة الشرقية هي:

- رسملة مختلف المبادرات التي تتم مباشرة في مجال التعاون مع المجموعة الأوروبية؛
- توحيد حاجيات الفاعلين في هذا المجال؛
- تكوين «أرضية للتكوين، والإخبار والتبادل» معترف بها سواء بأوروبا، أو بالمنطقة المغاربية، ومعبرة عن خصوصيات ورأي جهة من جنوب المتوسط مترسخة في محيطها الأوروبي.

ومن حيث المضمون، فالأمر يتعلق بهيئة ستقدم خدماتها حسب المحاور الكبرى التالية:

- الإخبار والتوثيق؛
- المحيط القانوني؛
- الإستيراد والتصدير؛
- بورصة المشاريع وشراكة المقاولات؛
- الإستراتيجيات القطاعية ويقظة اقتصادية ومالية؛
- حوار الثقافات والحضارات ولقاء المفكرين من الجنوب والشمال؛
- بحث ونشر مشتركين شمال-جنوب؛
- مركز استقبال ولقاء للتبادل بين الجماعات المحلية شمال-جنوب؛
- فضاء جمعوي ولقاء المجتمع المدني لضفتي المتوسط.

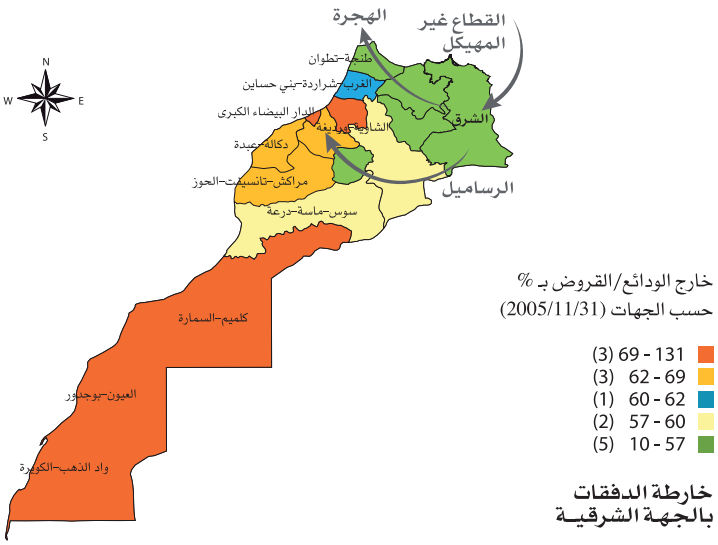

خارطة الدفقات بالجهة الشرقية

الجالية المغربية بميناء الناظور

لأدوات مفاهمية وعملياتية التي تمكن من تطوير امتيازات الجهة في إطار الفرص الممنوحة بواسطة اتفاقية الشراكة وآلية الجوار الجديدة». إنه مشروع يدمج أيضا تنمية القدرات الداخلية للوكالة في مجال تدبير الأموال الأوروبية وتلك المتعلقة بتعبئة التمويلات الأوروبية. وينص المشروع أخيرا على إعطاء الإنطلاقة لـ« مركز أورو-متوسطي للموارد والخدمات» سوف يوجه كأرضية للمبادلات الثقافية والإنعاش الإقتصادي نحو أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وهذه البنية الخفيفة التابعة للوكالة ستقدم فضاءا للخدمات واللقاء بين ضفتي المتوسط، وستعبر عن طموح الجهة للترسخ في الفضاء الأوروبي الذي سيدخل حيز التطبيق في 2010.

مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، يرمي المشروع إلى تطوير عمليات للتعاون لفائدة الطفولة بالوسط القروي بالجهة الشرقية. وهو ينص بأقاليم جرادة، وتاوريرت، وفكيك على إنجاز:

- مراكز ما قبل التمدرس بالوسط القروي؛
- مراكز استقبال والوضع (دار الأمومة)؛
- تعاضديات جماعية لتحمل المصاريف الصحية.

مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الجديدة، فإن المشروع ينص على تفعيل برنامج لتثمين المنتوجات المحلية.

وهدف هذا البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الجديدة والوكالة هو في النهاية مساندة وتعزيز قدرات المنتجين المحليين (تعاونيات، جمعيات منتجين، مصدرين فرادى...) في مجال تثمين المواد المحلية. وقد تم التعرف على عدد من المواد المحلية في إطار هذا المشروع (كالحلفاء، والتمور، والترفاس، والصبار، والزعرور "المزاح". ومنتوجات الصناعة التقليدية، إلخ.) للإستفادة من البرنامج (وضع علامات، الزيادة في القيمة المضافة، دعم التصدير، إلخ.)

التعاون الثنائي

يعرف دينامية تتجسد عبر عدد من الدول التي يرتقب أن يرتفع عددها في المستقبل.

مع إسبانيا: مشروع شراكة متعددة الأطراف بين وكالة الجهة الشرقية ووكالة الشمال، ووزارة الصناعة والتجارة والتأهيل وحكومة الأندلس لتفعيل ثلاث مشاريع تهم جهتي الشمال والشرق، وهي:

- إقامة مجلس للتحكيم التجاري مغربي-أندلسي؛
- إحداث مراكز الإبتداع ومشاتل للمقاولات؛
- دعم غرف التجارة للناظور ووجدة.

مع إيطاليا: مشروع دعم القطاع التقليدي بإقليمي الناظور تقوده المنظمة غير الحكومية الإيطالية COOPI.

مع فرنسا: مشروع مساندة تنمية السياحة النوعية (السياحة القروية، سياحة الجبل، السياحة المتضامنة، إلخ.) بشراكة مع مدينة ليل ويقودها المعهد الفرنسي للجهة الشرقية بوجدة.

مع ألمانيا: مشروع بتمويل مشترك بين وكالة التعاون الألمانية (GTZ) والإتحاد الأوروبي يرمي إلى دراسة واقتراح آليات وأدوات لإنعاش الإستثمار وإحداث مقاولات لفائدة أعضاء الجالية.

بالشروع في مشاريع التعاون هذه، فإن وكالة الجهة الشرقية تساهم في توضيح صورة الجهة على الصعيد الدولي وفي خلق شراكات نافعة لتدعيم المبادلات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية مع المحيط العالمي. وفي هذا الوقت المتميز بالعولمة، فإن انفتاح الجهة يعتبر رهانا استراتيجيا للتنمية ينبغي أن يبرمج بعناية من أجل استخلاص أفضل الفوائد وتقليص المخاطر بالنسبة للإقتصاد الجهوي. ■

تثمين مهارات تقليدية (المصنوعات الجلدية)

مشروع التوأمة المؤسساتية من أجل

تعزيز قدرات التدخل لوكالة الجهة الشرقية

محمد الدبي القدميري،
مدير وحدة تدبير برنامج دعم اتفاقية الشراكة
بين المغرب والإتحاد الأوروبي، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

في إطار التقارب بين المغرب والإتحاد الأوروبي، فإن مشروع توأمة وكالة الجهة الشرقية ووكالة الأندلس للتعاون الدولي يرمي إلى بلوغ نتائج قصوى عبر منهجية وأدوات تهيأ من طرف الجميع.

مشروع التوأمة المؤسساتي

لقد كان مشروع التوأمة المؤسساتي في البداية معدا لتهيئ دول شرق أوروبا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وقد تم توسيع هذه التوأمة سنة 2003 للدول التي لها اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي عبر برنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

وميزة هذه الأداة كونها تمكن إدارة أو مؤسسة عمومية مغربية مكلفة بإصلاح هدفه تقريب الترسانة القانونية للمغرب (التشريع، الأنظمة، المقاييس، والمعايير) من مكسب المجموعة، وأن تتمكن من اختيار أداة أو مؤسسة عمومية مماثلة لمساعدتها في تحقيق هذا الإصلاح.

وبالفعل، في نهاية مسطرة تحديد المشروع وتنافس الدول الـ 27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، فإن الدولة العضو المشاركة التي اختارها المغرب، تلتزم بنقل الخبرة العملية المتوفرة في إدارتها الوطنية للإدارة المغربية. ولهذه الغاية، فإن أداة التوأمة تنص على إلحاق مستشار مقيم للتوأمة بصفة موظف للدولة العضو المختارة، ويعمل طوال فترة المشروع (بين 12 و30 شهرا)، وهذه الركيزة الأساسية في الجهاز تمكن من إعفاء الإدارة المستفيدة من كل الجوانب الإدارية

وجدة، عاصمة الجهة الشرقية

والبيروقراطية لتنسيق المشروع لتمكينها من التركيز على الأنشطة المنصوص عليها في المشروع.

إن الكفاءة المبرهن عليها في الأداة تكمن في التزام الشركاء ببلوغ نتائج محددة بصورة مشتركة في اتفاقية للتوأمة مع مخطط عمل يصنف مجموع الأنشطة، وروزنامة مفصلة، وكذا لائحة الخبراء الواجب تعبئتهم.

تهيئ جهاز التفعيل

إن تفعيل البرنامج بأكمله، المعهد لوحدة تسيير البرنامج الموضوعة تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، يستجيب لاستراتيجية محددة ترمي إلى تغطية مجموع العمليات التي ينبغي إنجازها في مخطط العمل المغرب-الإتحاد الأوروبي. وهكذا، فإن البرنامج مكن من تفعيل مجموعة من عمليات التوأمة المؤسساتية الناجحة، ومنها أربعة مشاريع توجد ورقتها قيد الإعداد في أفق المرحلة الثالثة للبرنامج المقدرة بـ 20 مليون أورو المقررة في 2009.

مشروع توأمة لفائدة وكالة الجهة الشرقية

في إطار هذه الإستراتيجية، فإن مشروع توأمة وكالة الجهة الشرقية يدخل ضمن ثلاثية تكميلية لمشاريع توأمة (الجهة الشرقية والمفتشية العامة للإدارة الترابية) التي تشكل تجربة رائدة فريدة في منطقة السياسة الأوروبية للجوار في مجال تعزيز قدرات جهة محددة. والهدف المشترك تشجيع تنمية نفس الجهة بالوسائل الذاتية لكل مؤسسة والتكاملات المحتملة التي تخلق لفائدة التراب، والقطاعات الإنتاجية والسكان المستفيدين.

وبشكل أكثر خصوصية، فإن مشروع توأمة الوكالة والتي أوكل إنجازها إلى إسبانية كدول عضو عبر الوكالة الأندلسية للتعاون الدولي، يهدف إلى تمكين الوكالة المغربية من تنمية قدراتها في مجال التدخل في إطار أهدافها المؤسساتية الذاتية، والإسهام في التنمية المندمجة والمستدامة للجهة الشرقية بواسطة شركاء يجمعون ويوحدون عمل الفاعلين العموميين والخواص، المهنيين والجمعويين.

ولهذه الغاية، فإن مشروع التوأمة هذا يتوفر على ميزانية 952 000 أورو لفترة تفعيل تبلغ 24 شهرا. وقد أعد لكي يتم بلوغ أربع نتائج أساسية سوف تمكن الوكالة من أن تتوفر على:

- التنظيم وأدوات التسيير، وتكوين الأطر الضرورية والكافية لتفعيل الإستراتيجية وبلوغ أهدافها على صعيد الإنسجام، والنجاعة ومواصفات الجودة ISO المتعلقة بالعمليات التي تتم بالجهة الشرقية؛

اشبيلية، عاصمة الأندلس

- أدوات التشبيك مع الشركاء الجهويين، الدوليين والتي تقابل حاجيات تنمية وإنعاش الجهة الشرقية في إطار «تسويقات ترابية»؛
- القدرة على تعبئة واستقبال وتدبير موارد مالية وخاصة أوروبية، لا سيما بالنسبة لبرامج جهوية و/أو عابرة للحدود؛
- «مركز للموارد والخدمات أورو متوسطي»، يرسمل المعلومات والتجارب والحلول التي تم ضبطها في إطار استراتيجية التنمية، والإنفتاح نحو الفضاء الأوروبي والشراكة الإقتصادية والتمازج الثقافي.

وينص برنامج العمل المفصل، المعد من طرف رئيسي المشروع على أكثر من 40 نشاطا تتطلب 430 رجل/يوم تدخل، مع روزنامة وقائمة مفصلة للخبراء الإسبانيين المكلفين بتفعيلها.

كما تم إحداث لجنة قيادة تتركب من رئيسين للمشروع ومن المستشار المقيم للتوأمة، ومن ممثلي مندوبية اللجنة الأوروبية بالرباط وممثلي وحدة التدبير. وستعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر للتعرف على تقدم المشروع بالمقارنة مع الأهداف الواجب بلوغها ولتقرير العمليات الواجب القيام بالنسبة للفصل الموالي.

ويبدأ المشروع في فاتح أكتوبر 2008 مع وصول المستشار المقيم للتوأمة وسينتهي في شهر شتنبر 2010.

بركان 2010

آفاق مستقبل واعد

ميمون جفالي،
رئيس قسم الشؤون القانونية، والتوثيق، والتعاون،
الكاتب الخاص لعامل إقليم بركان

بركان في ملتقى محاور السير، وبالنظر لجودة تربتها، فهي غنية بقطاعين للنشاط يتوفران على مؤهلات: الفلاحة والسياحة. وفتح منطقة التبادل الحر، وبروتوكول اتفاق التعاون مع مدينة بربينيان بفرنسا والتحالف مع "Saint Charles International" تدعم آفاق التنمية.

مدينة بركان، القاعدة الإدارية لإقليم بركان، هي جزء من الجهة الشرقية التي تعتبر الوحيدة بالمغرب التي تنعم بهوية في أن واحد متوسطية وصحراوية. ومحيطها الطبيعي وموروثها الثقافي وقربها من البحر الأبيض المتوسط تجعل منها إحدى المجالات الأكثر ملائمة للأنشطة، لا سيما الفلاحية والسياحية.

وتقع المدينة على أهم محاور النقليات الطرقية، والجوية والبحرية، مما يجعل منها ملتقى لا يمكن تجنبه سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وترتبط بركان بواسطة الطريق الوطنية رقم 2 (وجدة-الناظور) الموجودة بمقربة من مطارات الناظور العروي (80 كيلومترا)، ووجدة أنجاد (50 كيلومترا)، ومحطة القطار لوجدة وميناء الناظور.

وعلى الجهة، ذات الطابع الفلاحي والسياحي، أن تطور هذين النشاطين عبر عمليات متعددة الأشكال ومتعددة القطاعات، تهدف إلى القضاء على المعيقات التي تواجه التنمية، وذلك بإصلاح هياكل الإستقبال الموجودة حاليا، وإحداث شروط الجاذبية للإستثمارات.

وفي المجال الفلاحي، فإن تربة تريفا ذات الجودة العالية تساعد على تعدد أنواع المغروسات، لا سيما الفواكه .وتضاف إلى ذلك التجهيزات المائية القائمة، وأهمية المساحات المسقية ومهارات الساكنة المحلية.

واعتبارا لدخول حيز التطبيق للمنطقة الحرة للتبادل بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط المقررة في 2010، ولجعل هذه الفلاحة أكثر تنافسية، تم توقيع اتفاقية مشتركة للتعاون بمقر إقليم بركان، يوم 3 نونبر 2007 بين النقابة المختلطة والمجلس العام للبيريني الشرقية، ومكونات مؤسساتية تابعة لهذه الإدارة، من الجانب الفرنسي، والمجلس الإقليمي، ووكالة الجهة الشرقية، والمجلس البلدي لبركان، والمكتب الجهوي للإصلاح الزراعي لملوية وإدارات أخرى معنية من الجانب المغربي.

وتشمل هذه الإتفاقية وضع لوجيستيكا وتنظيم دائم لإيصال الفواكه والخضر

بركان

الطرية نحو أوروبا مع برمجة متنوعة للإنتاج مطابقة للسوق الأوروبية ولتطورها، وقواعد تتبع مسار المنتجات التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من يناير 2006، للتموقع أفضل مجتمعين حول قضايا الأمن الغذائي.

ومن بين محاور العمل المنصوص عليها في بروتوكول الإتفاق، يلتزم الطرفان بصورة متبادلة بتشجيع:

- تنمية المبادلات بكل أنواعها التي من شأنها المساهمة في انفتاح تيارات الأعمال بين المغرب وجهة بيريني الشرقية؛
- دراسة ووضع وتشجيع الرحلات البحرية بين مينائي بور فاندر (Port-Vendres) بفرنسا وبني انصار بالناظور.

ومن أجل إتمام جيد للمشروع، تم تأسيس لجة إقليمية للقيادة تحت الرئاسة الفعلية لعامل الإقليم. وتتكون هذه اللجنة من مختلف المصالح والإدارات المتدخلة في مسلسل الإنتاج، والتوزيع وتسويق السلع.

إن انضمام بركان لحلف "Saint Charles International" ولأرضيته، يشكل وسيلة فعالة لتأهيل شعبة الفلاحة الغذائية لبركان ويمكن أيضا من الإستفادة من التطورات التكنولوجية والتنظيمية من أجل تحكم وتثمين أفضل للمنتوجات والخدمات .وإقليم بركان، عبر هذه الشراكة، مدعو إلى جمع كل فلاحيه من أجل إنتاج موجه للتصدير، وحامل لعلامة، ومنظم حسب حاجيات السوق الأوروبية من حيث نوع المنتوج، والجودة، والحجم، والموسمية، والدورية من أجل أفضل فائدة وقيم مضافة ممكنة.

إن تدشين صاحب الجلالة لقطب الصناعة الفلاحية لبوغريبة يوم 5 يوليوز 2008، يفرز دون شك ميلاد بورصة للفلاحة الغذائية تساوي بورصة بربينيان مع كل الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحدثها، لا سيما:

- تموقع هذا الفضاء في المجال الأورو متوسطي؛
- اندماج في شبكات مبادلات ذات مردودية قياسية؛
- بروز سياحة أعمال؛
- تحسين ميزان تجارتنا الخارجية.

ومن أجل استثمار أكبر لهذه الشراكة، فإن الجهات المتعاقدة سوف تتكب على إمكانية انضمام بركان في قطب التنافسية المتكون من مشروع Q@limed، الذي يحمله «حلف شان شارل» وأرضيته المتعددة الأشكال.

وحيث أن بركان تتوفر على خاصيات مناخية وفلاحية تجعل منها مجالا ذو مؤهلات اقتصادية، فإن الشركاء الفرنسيين المقبلين لبركان 2010، سيكون بإمكانهم مجتمعين منذ الآن، في اطار مغربي-فرنسي موسع، دراسة المشاريع الفلاحية، والصناعية الفلاحية والصناعية والخدماتية . ■

نظام سقي متطور

تنوع كبير في المغروسات

منتوجات للتصدير : الكليمانتين...

... البطاطس، إلخ.

بخصوص العجز التجاري الجهوي ووسائل تقليصه

عمر علوي،
المدير العام لـ Agro Concept

بخصوص العجز التجاري ووسائل تقليصه

باستثناء الحوامض والبارتين، فإن مساهمة الجهة في صادرات المغرب أقل بكثير من وزنها الديمغرافي أو الإقتصادي. وبالفعل، فإن الصادرات الجهوية، التي تبلغ حوالي 900 مليون درهم، لا تمثل سوى 2% من المجموع الوطني .ولا تتجاوز صادرات المواد الفلاحية الأخرى، من جهتها، بضع آلاف الأطنان، بينما صادرات البواكر تسجل 650 000 طنا على الصعيد الوطني. وبمليون درهم من الصادرات الجهوية، يظل قطاع الصناعة التقليدية قطاعا هامشيا.

وفي المقابل، فإن الجهة تساهم بشكل أكثرمن تناسبي في واردات البلاد، وذلك عبر الدورة المنظمة وغير المنظمة. وبالنسبة للأولى، فإن الإحصائيات الوحيدة المتوفرة هي تلك المتعلقة بالسلع المشحونة والمفرغة بميناء الناظور. ونلاحظ عبر هذه الإحصائيات، بأن الأحجام المستوردة تبلغ مليوني طن، في حين لا تبلغ الأحجام المصدرة إلا 0,4 مليون طن، أي 1 إلى 5.

وبالنسبة للقطاع غير المنظم، فقد أصبح ميناء مليلية أرضية لإستيراد الحاويات الموجهة للمغرب، والتي بلغت قيمتها مئات الملايين من الأورو سنويا. وتساهم واردات المواد المدعمة القادمة من الجزائر في مضاعفة الإختلالات بين الواردات والصادرات بنسب مختلفة حسب تغيرات أثمان المواد الأولية بالخصوص.

وهذا العجز التجاري يأتي لتعويض الفائض المالي المرتبط بتحويلات المهاجرين المنحدرين من الجهة والتي تقدر بـ 10 مليار درهم سنويا، ومنها نسبة لا يستهان بها «وظفت» في عمليات خارج تراب الجهة.

ماهي آفاق اعادة توازن الدفقات الخارجية لفائدة التنمية الجهوية؟ من جانبي، أرى اثنين:

• مركزة استعمال الإدخار الجهوي في صناعات بديلة للواردات القادمة من ميناء مليلية. وهذا يطابق الشكل التقليدي لما يلقنه علماء الإقتصاد، وبالخصوص الدور الحاسم للصناعات البديلة للواردات في المراحل الأولى للتمركز الحضري. ومن البديهي أن تأهيل البنيات الجهوية وتجهيزات المدن سوف يسهل هذا المركزة.

• تأهيل أنشطة التصدير كما هو الحال بالتحويلات الناجحة بالجهات الأخرى للمملكة في المجال الفلاحي، والصناعي والصناعي والخدماتي. والتحول الفلاحي يمر عبر تنمية البواكر، على شاكلة ما تم بأكادير. أما التحول الصناعي، فيتطلب من جهته نهجا هجوميا لفرض عروض ترابية، كما حصل بطنجة. أما تقويم قطاع الخدمات عند التصدير، سواء السياحة أو خدمات أخرى، فيوضح أن هذه الخيار واقعي وممكن .

تثمين للإنتاجات (معمل زايو للسكر)

المعهد الفرنسي للجهة الشرقية
مؤسسة ثقافية ومعبر للتعاون

إيف دولاكروا،
مدير المعهد الفرنسي للجهة الشرقية

ينتمي المعهد الفرنسي للجهة الشرقية للشبكة الثقافية الفرنسية لوزارة الشؤون الخارجية. ويشكل هذا المعهد بالمغرب جزءا لا يتجزأ من الشبكة الثقافية للسفارة الفرنسية التي تضم تسعة معاهد وثلاث روابط مغربية فرنسية. وعلى هذا الأساس، فهو يضطلع بوظائف تقليدية يفصلها على نحوه، وكذلك على وظائف أكثر خصوصية يفرضها تموقعه بالجهة الشرقية، وهي جهة حتما «ليست كباقي الجهات».

أولويات خاصة

ينشط المعهد الفرنسي للجهة الشرقية فريق يتكون من 23 فردا. وككل مؤسسة ثقافية، فهو يؤمن دروسا في اللغة ويقترح خدمات مكتب لوسائط الإتصال ومركز للموارد، ويشارك في نقاش الأفكار والعمل الفني.

ويستفيد من دروس اللغة أزيد من 3 500 متعلم يخدمهم أزيد من خمسين أستاذا. وهذه الدروس تلقن بوجدة وأيضا ببركان، وهناك مشروع لكي يستفيد إلى الناظور أيضا. كما أن تجربة أصيلة للتعليم عن بعد عبر الأنترنيت، ستمكن من الوصول إلى مجموع الجهة الشرقية. والوحدات الدراسية المقترحة تندرج ضمن الإطار الأوروبي، وتعد لشهادات DELF وDALF الضروريين للطلبة للدراسة بفرنسا. وقد وضع المعهد الفرنسي للجهة الشرقية لهؤلاء مكتبا للإخبار، مرتبط مباشرة بمركز الدراسات بفرنسا (CEF) للرباط. وتنظم دروس اللغة والتأهيل والإتقان بجامعة محمد الأول وأيضا لفائدة المقاولات.

وتقترح مكتبة وسائط الإتصال المقامة في بناية عصرية 1 500 مؤلفا، و100 انخراط في الجرائد والمجلات وكذا مركز للموارد التوثيقية يتميز بكون شبكته الإعلامياتية تعمل تحت نظام لينوكس (LINUX)، وهو نظام استغلال حر.

أكثر مما يقوم عن طريق المؤتمرات ودعوات الشخصيات المعروفة إعلاميا، فإن المعهد الفرنسي للجهة الشرقية يشارك في حوار الأفكار بتنظيم «أيام موضوعاتية» بالإتصال دوما بشريكه المحلي. ونذكر هنا اليوم المنظم بجامعة محمد الأول المخصص للإعلام العلمي والتقني واليومين المخصصين للسياحة المنصفة والمتضامنة. وهذه الأيام تثمر عمليات ملموسة: كإقامة نظام للإعلام العلمي والتقني موجه للباحثين بالجامعة وإعطاء الإنطلاقة لدراسة حول إمكانات السياحة البديلة بالجهة الشرقية (بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية ومدينة ليل الفرنسية).

دعم لاقتصاد المعرفة (جامعة محمد الأول)

وفي الميدان الفني، فإن المعهد الفرنسي للجهة الشرقية، إلى جانب تنظيم عدد من الحفلات الحية، سواء المغربية أو الفرنسية، لا سيما لفائدة الجمهور الشاب، يركز على أولويتين:

- الثقافة العلمية والتقنية والتي تمس بطبيعة الحال جمهورا عريضا وتغير مقاربة مفهوم الثقافة بتجاوز تعبيراته الفنية فقط. وهكذا، نظمت عدة معارض (علوم الجنوب، حينما تكلمت العلوم العربية، القبة الفلكية الإصطناعية، الأرض بين أيدينا، إلخ.) بشراكة مع جمعية طبيعية وتراث، وكذا مع جامعة محمد الأول، والجماعة الحضرية والمندوبية.
- إقامة التكوين والخلق بمدينة لا تتوفر على مدرسة للفنون الجميلة، والتي تهم أساسا الفنون البصرية (الرسم والتصوير)، لا سيما بمناسبة مواعيد الصورة، المنظمة كل سنة في ماي ويونيو. وهذه الورشات التي تجمع حول المتخدل عددا من الفنانين الوجديين، تكون موضوع نشرة: دفاتر المعهد الفرنسي للجهة (3 أعداد نشرت، و3 قيد النشر). ونشير أيضا للمؤلف «فكيك، المدينة، الواحة للجهة الشرقية»، والذي أنجزته بلدية هذه المدينة ومولته وكالة الجهة الشرقية وسفارة فرنسا.

وعلاوة على المواعيد الثقافية المؤسساتية (عيد الموسيقى، ربيع الشعراء، إلخ.)، فقد أحدث وجدد المعهد، بشراكة مع جمعية طبيعة وتراث، حدثا أصيلا نظيفا بعلاقة مع التفكير الجاري حول سياحة مختلفة وإنعاش التراث الطبيعي للجهة. ويتعلق الأمر بالمهرجان المتجول «عبور الصحراء».

بصفته مصلحة تابعة لسفارة فرنسا، فإن المعهد الفرنسي للجهة الشرقية يصاحب طبعا مشاريع التعاون الفرنسة المغربية التي تقام بالجهة:

- دعم اللامركزية؛
- القراءة العمومية؛
- دعم تعليم اللغة الفرنسية؛
- مشاريع تعاون تعبأ عددا من الدول (نظام إعلام علمي وتقني "SIST"، تشجيع الثقافية العلمية "PCST").

والمشي عبر المشاهد الطبيعية الكبرى للجهة يمكن من إلتقاء الفنانين والعلماء ومشاركين وساكني الجبل والصحراء الذي يوفرون الإستقبال في ظروف محلية .وقد صادف عبور هذه السنة مهرجان ثقافات الواحات لفكيك الذي تدعمه وكالة الجهة الشرقية ويسانده المعهد منذ إحداثه.

مقو وداعم للتعاون

موصفه التمثيلية الفرنسية (والأجنبية) الوحيدة بمدينة يبلغ تعداد سكانها 500 000 نسمة، وعاصمة لجهة نفسها بمساحة بعض الدول الأوروبية كإيرلندا، فالمعهد الفرنسي للجهة الشرقية يسعى أيضا أن يشكل رابطا ومقويا للتعاون، سواء كان ثنائيا أولامركزيا أو جمعويا مسجلا بذلك انخراطه ليس فقط في العلاقة الفرنسية بالجهة الشرقية، بل في تنمية الجهة.

وفي سياق أصبحت فيه التعاونات الثنائية تتبلور في غالب الحالات عبر ملفات متفاوض فيها على صعيد الإدارة المركزية وبواسطة اتفاقيات تمويل، يعود للتعاونيات اللامركزية تأمين العلاقات الضرورية بين الرجال على الميدان. وقد عمل المعهد منذ ثلاث سنوات لدعم هذه الدينامية بكل ما أوتي من إرادة. فقد نظم مع شريكه الوكالة الجهوية للتعاون والتنمية لجهة شامبان-أردين (ARCOD) لقاءا في شهر فبراير 2006 جمع مجموع الفاعلين (ليل-الجماعة الحضرية لوجدة، إكس-أون بروفانس، شامبان أردين، الجهة الشرقية، إزار، جمعية وجدة أنكاد، سين-سان دوني، فكيك). وفي سنة 2007 هم اللقاء زهاء مئة جمعية ومنظمة غير حكومية فرنسية ومغربية، لحثها على العمل مجتمعة. وفي 24 أكتوبر 2008، اجتمعت التعاونات اللامركزية مجددا بوجدة للتوقيع على ميثاق ومناقشة عاجلة لمشاريع متشاور فيها حول قضايا الماء والسياحة المتضامنة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية واقتصاد المعرفة في أفق إقامة القطب التكنولوجي لوجدة. وقد فُتح هذا الإجتماع لمشتركين جدد (هيروفيل، سان كلير/أحفير، بمبادرة من المعهد الفرنسي للجهة الشرقية) وكذا لعمليات توأمة أوروبية.

رابط، مقو، مورد، وعند الضرورة نقطة ترسخ للذين يعملون ضمن منطق أورو متوسطي بصورة مشتركة وكل واحد في موقعه ومستواه (جهة، مدينة أو جمعية) لتنمية جهة تحكمها بوضوح روح رائدة، فإن المعهد المغربي للجهة الشرقية يحدد طريقة للعمل خاصة، ربما مخبرة لتطور المؤسسات الثقافية. وإلى جانب المحافظة على عملياته الثقافية الملائمة للسياق، فإن المعهد ينخرط بمحض إرادته في الحقول الإجتماعية والإقتصادية، وهو قطب دعم للتعاونيات الثنائية واللامركزية. وللقيام بهذه العمليات، والتي من بينها ما تدعمه وكالة الجهة الشرقية وتحدد بتشاور مع الولاية، فإن المعهد لا يتحرك لوحده بل يعمل في نطاق اتفاقيات-إطار مبرمة مع الجماعة الحضرية لوجدة، وجامعة محمد الأول،عظؤش ، وجمعيتي الوكالة الجهوية للتعاون والتنمية وجمعية الطبيعة والتراث ومختلف جمعيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ■

تشكيلة من الأنشطة الرياضية

تلقين التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال

الحرص على عرض ثقافي واسع

عن التعاون اللامركزي

نموذج الجهة الشرقية

محمد زاوي،
المندوب الجهوي للوكالة الجهوية للتعاون والتنمية، وجدة

من بين الأصناف الثلاثة الكبرى للتعاون، يعرف التعاون اللامركزي نموا مضطردا. فهو يرجم إقامة استراتيجية متناسقة للتنمية.وقد أنجزت الجهة الشرقية عدة تعاونات لامركزية تشكل دعما لمسلسل اللامركزية وتسهل نسج روابط دائمة. لكنها تشكو مع ذلك من عجز في الوسائل وفي الموضوع.

يتعلق الأمر بتمييز مختلف المستويات التي تمارس عليها مفهوم التعاون هذا، وهو تصور، وفعل وتحقيق وإنجاز مشترك، وبتشاور وباتفاق مع الآخر، وبشكل مقتضب، يتعلق الأمر بثلاثة أنواع من التعاون:

- التعاون الثنائي، وهو التعاون التقليدي الذي يتم بين الدول؛
- التعاون المتعدد الأطراف والعالمي مع المجموعات الجهوية، ومنظومة الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، إلخ. ؛
- التعاون اللامركزي، والذي يبدأ من التقليدي (بين الجماعات المحلية) إلى الأوسع (تعاون بين مؤسسات في مستوى ما تحت الدولة).

فبالنسبة للنوعين الأولين، التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من المشروع طرح السؤال التالي: هل ليس من شأن هذه التعاونيات تقليص الفوارق وتقريب المسافات بين الدول، وتدعيم السلام بالعالم، وتشجيع تنمية مشتركة، ومحارب الفقر والهشاشة والتهميش، والحد من العنف، ومنع التدهور السريع واللامعكوس للبيئة؟

إنما، أين وصل ذلك الهدف الذي يرمي إلى تأمين عيش كريم للسكان، والولوج إلى الحقوق الحيوية للعيش، والصحة والتربية أو أيضا الولوج إلى التجهيزات الأساسية؟ علينا أن نعترف أيضا أننا بعيدون جدا عن هذه الغايات. ودون أن نذكرها كلها، يمكن أن نبين بعض الأسباب المرتبطة بطرق التسيير نفسها لهذه التعاونات ولتفعيلها:

- طابعها الثنائي، المتعدد الأطراف أو الدولي يجعلها رهينة بالسياسة وخاضعة لغرائر التغيرات في العلاقات الدبلوماسية.
- تموقعها وتعقيدها تجعل تدخلاتها لا تكون دائما متسمة بطابع القرب وبالتالي يحتمل أن لا يكون لها وقع حقيقي أو على الأقل محسوس من طرف السكان.
- الطابع التجزيئي، حيث يتدخل عدة فاعلين على نفس التراب، يعملون بشكل منفرد دون البحث عن تنسيق ولا حتى عن معلومات متبادلة، تكون نتائجه في الغالب تشتت الجهود والتكرار وكسب مضيع واضح.
- انفصال فاعلي التعاون مع تخصص قوي (المرأة، الطفل، الصحة...) والذي اعتمد في الأول من أجل فعالية أكبر، والذي أدى في بعض الحالات إلى قطاعية تقلص بالتأكيد القدرة على تناول التراب في شموليته وفي كل تعقيده، وفي بعض الحالات في إيقاف التغييرات التي كان يراد منه تسهيلها.
- مركزية القرار، فرغم الخطابات حول تشاور كل الأطراف ومشاركتهم الفعلية في كل مراحل المشروع، فإن هذه المركزية تظل حقيقية. فالخلية الضيقة أو كل جهاز «تنفيذي» يحتفظ بسلطة غير مألوفة في توجيه القرار دون أن يتم التداول دائما حول ذلك.
- الأبوية ما زالت في الغالب حاضرة في التعاون الدولي، والتي قد تكون في «اتجاه مزدوج». وهي تترجم بحلول مقترحة «جاهزة» أو مفروضة أو شبه مفروضة بحجة أنها نجحت في مكان آخر. وفي الاتجاه الآخر، فإن العاملين المحليين في ميدان التعاون قد يحاولون في بعض الحالات إلى أن تحصروا شركائهم القادمين من جهات أخرى في دور الممول بحجة معرفة أفضل بواقع الميدان.

• البيروقراطية، رغم كونها ضرورية ومفيدة في حدود معقولة، قد تصبح ثقيلة وقد تؤدي في النهاية إلى تمويل تدبير تفعيل المشروع عوض المشروع الذي كان ينبغي إنجازه.

عن التعاون اللامركزي

لقد لاحظنا خلال السنوات الأخيرة بروز مؤسسات جديدة وعاملين في التنمية في مستوى ما تحت الدولة، لا سيما وبالخصوص بالدول المعروفة بطابعها المركزي: سلطات عمومية محلية وجهوية، جماعات محلية، منظمات غير حكومية، تعاونيات، نقابات، غرف قنصلية، مؤسسات للتكوين، مقاولات صغرى ومتوسطة، إلخ.

ومن المعروف أنه بخصوص التنمية المحلية أو الترابية، فإن هذه المؤسسات تبرز في بعض الحالات أكثر فعالية، لأنها في مستوى أكثر ملائمة. وهو تطبيق لمبدأ الفرعية الذي مفاده أن القرارات تتخذ على المستوى الأحسن والأقرب للمواطن.

وهؤلاء العاملين والمؤسسات مدعوون طبعا للعمل معا وبالتالي للتعاون. وهؤلاء الفاعلون الجدد في التنمية وجدوا أنفسهم بصورة طبيعية عاملين للتعاون الدولي وهو مجال اختصاص تقليدي حصري ظلت الدول دوما تحتفظ به لنفسها دون قسمة.

لذا، فإن التعاون اللامركزي في إطار المصلحة والإحترام المتبادلين، يوصل المجالات الترابية ويشبكها بتعبئة كل العاملين في مجال التنمية المحليين والجهويين كشركاء من أجل هدف تنموي.

وهذا التعاون الذي يتجنب منطق العون الإنساني والمساعدة، والذي يعتمد على الشرعية السياسية وعلى الإستمرارية، والذي يريد أن يكون تعاونا للقرب، يفترض أن يشكل، فضلا عن تعبئة العاملين، مسلسلا ينشط مبادلات دائمة وذات أشكال متنوعة بين المجالات، ويشجع نقل الخبرات المبتدعة في مجال التنمية الترابية ويمنح الوسائل للعاملين المحليين لتحمل إشكاليات التراب خاصة برفع قدراتهم.

وعلى هذا التعاون أن يشجع التشاور لكي يكون هذه الإسهام الخارجي – ضمن منطق مساواة وتبادل – دعما حقيقيا متبادلا لمجهود التنمية الداخلية ومساندة لاستراتيجية تنمية التراب.

ومن جانب آخر، فإذا كان التعاون اللامركزي يسعى لكي يكون طريقة جديدة للعمل في ميدان التعاون، ويتجنب بالتالي المجموعة من الآثار الجانبية غير المرغوبة التي تمت الإشارة إليها أعلاه، فإنه من المشروع طرح السؤال: ماهو الحال في الواقع؟ ستأخذ الإجابة بعض الوقت دون شك، علما بأن هذه التجربة حديثة نسبيا .ولعل المناظرة الفرنسية المغربية حول التعاون اللامركزي المقرر تنظيمها في دجنبر 2008، ستعطي بعض عناصر الجواب على الأقل بالنسبة لما يتعلق بالتعاون اللامركزي المغربي الفرنسي.

غير أنه انطلاقا من تجربة التعاونات اللامركزية التي تعمل بالجهة الشرقية، يمكننا أن نحاول أن نسلط بعض الضوء على شكل أفكار لا تدعي أن تشكل حصيلة ولا حتى بيان عن الأوضاع.

دعم مسلسل اللامركزية

تجب الملاحظة بأن هذه التعاونات، عموما، رغم نوعية استراتيجية التدخل، واعتبارا لاختصاصات كل نوع من الجماعات (جهات، إقليم، جماعة حضرية، مدينة)، عملت كلها على دعم مسلسلات اللامركزية الجارية بالمغرب. وإذا كان تشابه الأنظمة الإدارية المغربية والفرنسية واضحا للعيان، فهناك رغم ذلك فوارق واضحة في الإختصاصات وفي ممارستها، والتي لا ينبغي التقليل من قيمتها لكي لا نقع في مغالطات.

وعلى الصعيد العملياتي، فقد تبلور هذا الدعم عبر التبادل التقليدي للمعلومات بين المنتخبين حول الممارسة الجماعية، ودورهم، وكذا عبر تكوين الأعوان الإداريين في مجالات تخصصهم .وفي فترة قليلة سابقة، ودائما بغاية رفع القدرات، تم عرض وقبول ثلاث مشاريع (من بين عشرة ممولة بصورة مشتركة في هذا الإطار) للتمويل المشترك في برنامج الدعم اللامركزي الذي وضعته سفارة فرنسا بالمغرب .ويتعلق الأمر بمخطط التنمية الحضرية (وجدة–ايكس أون بروفانس) ومشروع حول التطهر (فكيك–سين–سان دوني) والمركز المرصد للموارد الفلاحية (الجهة الشرقية–شامبان أردين) حيث صاحب الإنجاز هو الجماعات المغربية.

تشجيع مبادرات العاملين في التنمية

تم التعبير عن أهم عمليات الدعم لمبادرات الفاعلين في التنمية في ميادين التنمية المستدامة (الفلاحة، الماء، البيئة، التعمير)، والتنمية المحلية (المجالات الترابية، منظمات ومؤسسات) والتنمية الإقتصادية (الشباب، الصناعة التقليدية، المقاولات) أو أيضا التنمية البشرية (التكوين، التربية، الصحة، الثقافة). ولإيضاح بعض حقول تدخلات هذه التعاونات، نذكر مشاريع حول:

• الوقاية والصحة، التطهير، التعمير، التجارة المنصفة، الثقافة (فكيك، سين سان دوني)؛

نموذج الجهة الشرقية

تقود عدة جماعات بالجهة الشرقية شراكات في إطار التعاون اللامركزي مع الجماعات الفرنسية والبلجيكية. وخاصة شراكات:

• الجهة الشرقية/جهة شامبان–أردين؛
• مجلس عمالة وجدة أنجاد/وجهة إيزر؛
• فكيك/سين–سان–دوني)؛
• وجدة/إكس أون بروفانس؛
• وجدة/ليل؛
• وجدة/مولينبك –سان –جون؛
• بركان/بوندي؛
• جرادة/فورست.

وتوجد شراكات أخرى قيد التوقيع:

• جبال بني يزناسن/فضاء بلدون؛
• أحفير زايو/هيروفيل سان كلير؛
• الناظور/مالين.

- إعداد مخطط للتحرك الحضري، دعم الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لوجدة، المبادلات الجامعية، الثقافة (إكس/وجدة)؛
- الإنذار الفلاحي، التكوين في التلفيف والتعبئة، الإشارات الجغرافية المحمية على خروف بني كيل وكليمنتين بركان، المركز المرصد للموارد الفلاحية، دعم للشباب حاملي المشاريع، مجالات مهنية للنساء المنحدرات من الأوساط المحرومة، الثقافة (الجهة الشرقية/ شامبان/أردين)؛
- المبادلات الثقافية.

مرافقة الحوار السياسي والإجتماعي

إن التعاونات اللامركزية التي تعمل بالجهة الشرقية قد استطاعت أن تعبأ بصورة طبيعية بالتراب الفرنسي والجهة الشرقية المنتخبين، والمقاولين، والقطاع الإجتماعي، والجامعة، وقطاعات الصحة والتربية، والجمعيات، والمصالح الخارجية للدولة. كما مكنت هذه التعاونات من ربط الإتصالات بين مواطنات ومواطنين تربطهم وحدة مصير مشترك. وقد شُكلت شبكة هائلة خطوة خطوة، وفردا فردا، ومؤسسة مؤسسة. وقد نُسجت هذا الشبكة بالمناسبة «في العمل معا» حول القيم ونفس الأخلاقيات ونفس التصور للعالم، حيث الحدود «الفكرية» هي أقوى من الحدود الجيوسياسية.

وهذه التعاونيات ساهمت في تكوين هذه المركمات وسهلت عند الحاجة بروز فاعلين، كجمعية المقاولين الشباب والتنمية، جمعية الصناعيين الشباب لوجدة، أو جمعية سلام الشرق على سبيل المثال، والناجمة كلها عن مشروع لإدماج الشباب بواسطة الجانب الإقتصادي.

والممارسات الملموسة للتعاون اللامركزي ورهانات تبادل أكبر هامة وتهم تقاسم المعلومة، وتجميع الخبرات، والتنسيق وتحسين ولوج الكل إلى الأشخاص الموارد، وإلى وسائل العمل وتسجيل هذه التعاونات ضمن ديناميات حقيقية للتنمية المحلية.

وتظهر الأمثلة القليلة المشار إليها أعلاه بشكل واضح دور هذه التعاونات المركزية لمصاحبة تنمية التراب كأداة تعمل على إبراز وتقوية قدرات الفاعلين المحليين غير التقليديين للتنمية. والهدف هو تفعيل العمل العمومي باختيار المستوى الأكثر ملائمة لإنجازه: وهي روح مبدأ الفرعية.

بعض أمثلة النقص الملاحظة

تجدر ملاحظة بعض النقص في ممارسة هذه الشراكات، فإذا كان حقيقيا بأن التعاون اللامركزي يضطلع بالخصوص بمهمة تعبئة وتحويل الخبرة والدعم التقني، وليس من طبيعته أن تُخَصص الجماعات الشريكة موارد مالية ذاتية هامة، يبقى أن هذه الشراكات لم تستطع أو لم تنجح في لعب دور رافعة لاجتذاب ممولين، لا سيما من الإتحاد الأوروبي. لذا، فإن وقع هذه الشراكات يظل غير ملموس بشكل كافي من طرف فاعلي التنمية في المجالات المعنية باستثناء المنخرطين فيها بشكل وثيق.

ومن جانب آخر، فإن أثر العجز في التواصل حول العمليات التي تقوم الجماعات الشريكة ساهم بقدر ما في قلة اهتمام المواطنين بهذه التعاونات. وفي بعض الحالات، فإن هذه التعاونات لا تعدو أن تكون في تصورهم مجرد مبادلات أو تبادل زيارات.

وأخيرا، يبدو أن أحد أهم محاور التعاون يلقى نجاحا ضعيفا. إنه المحور المتعلق بإقامة تيار للأعمال بين المجالات المتعاونة. ورغم بعض الإنجازات الهامة لكن المعزولة، يبدو أن الوضع هو النتيجة لمجموعة من العوامل المتضافرة :غياب منهجية، نقص في التعبئة للفاعلين الإقتصاديين، خطر تنقيل مواقع الإنتاج لظروف اقتصادية ونوع من الحياء عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الأعمال.

في الختام

في هذا السياق، وبمبادرة من جهة شامبان-اردين والمعهد الفرنسي للجهة الشرقية، نُظم لقاءان حول التعاون المركزي بالجهة الشرقية في فبراير 2006 و2007. واللقاء الثالث يومي 23 و24 أكتوبر 2008، الذي تشرك فيه وكالة الجهة الشرقية، هو نتيجة مرتقبة لهذه الدينامية عبر تفعيل الشبكة وتوقيع ميثاق، والإنفتاح على التعاونات الأخرى الموجودة في التراب، وأخيرا، عبر التجسيد الفعلي لمشاريع مشتركة. وسوف يسمح هذا اللقاء بإقامة أرضية حقيقية للتشاور، وتبادل المعلومات، وتحسين ولوج المتدخلين إلى الموارد (الخبرات، الموارد المالية، التكوينات...)، انفتاح الممارسات ورسملة الممارسات الجيدة وتكوين العاملين وأصحاب القرار. ■

العالم القروي والفلاحي، حرص على التنمية المستدامة

المبادرة الملكية من أجل الجهة الشرقية

المشاريع الجارية

المشروع	ملايين الدراهم
طريق فاس-وجدة	9 125
السكة الحديدية تاوريرت – الناظور	2 244
تثنية الطريق وجدة – الناظور	434
الروكاد المتوسطية	1 400
إعادة تأهيل السعيدية	369
مطار بوعرفة	150
مطار وجدة-أنكاد	650
إعادة التاهيل الحضري لوجدة	3 000
المركب السياحي لوجدة	15 800
المركب السياحي لمار شيكا	11 000
المجموع الأول	***44 172***
المشروع الصناعي	28 700
المجموع	**72 872**

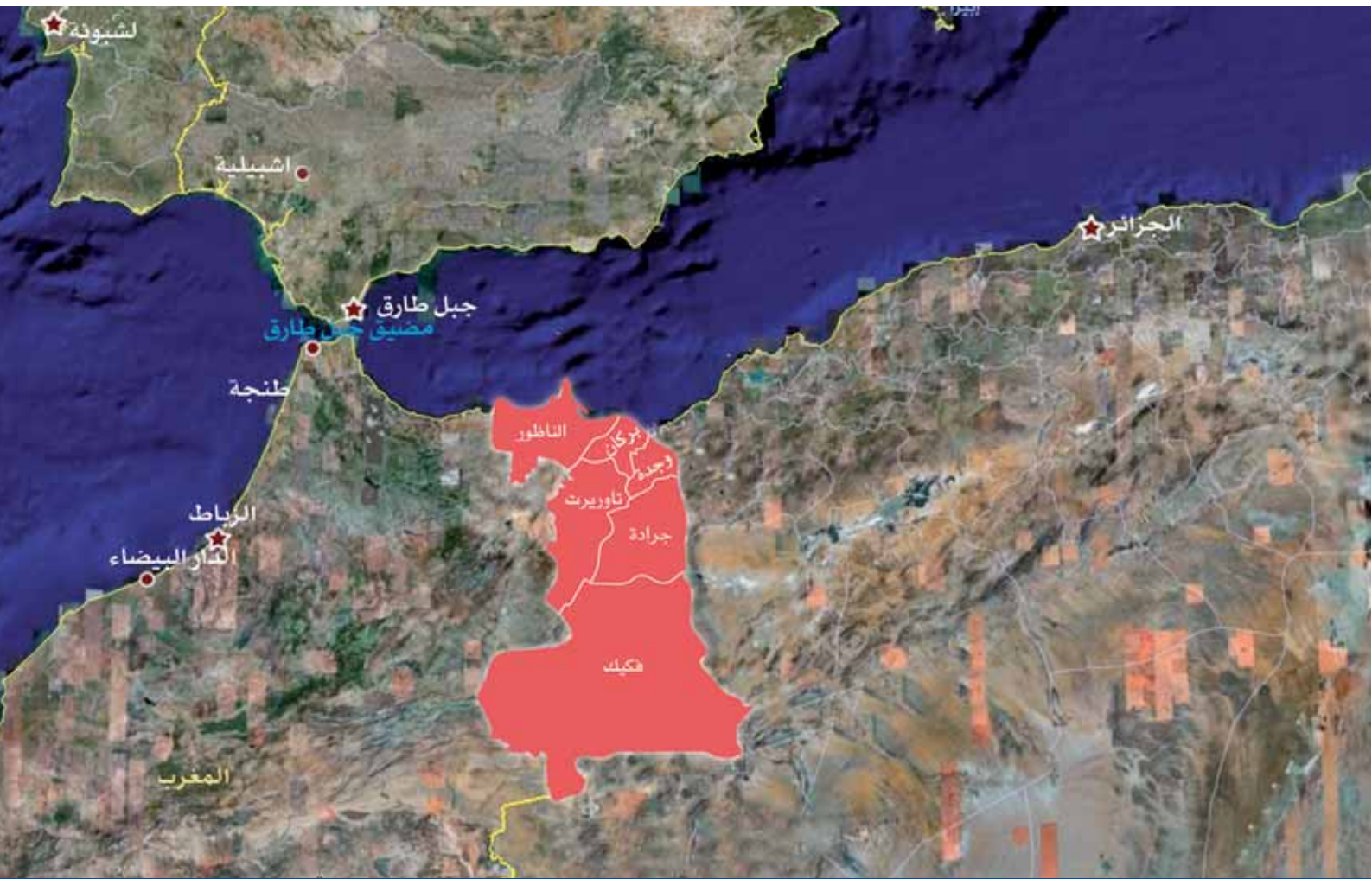

الجهة الشرقية، نقطة التقاء وتبادل

الجهة الشرقية

التربيـة، التكويـن،
الكفـاءات والثـقـة،
محـرك أسـاسي للتنميـة.

تشكل التربية والتكوين امتيازا تنافسيا للجهة الشرقية.
فمدينة وجدة تعتبر قطبا للكفاءات المتعدد التقنيات حول برنامج التنمية الصناعية للجهة وتضم جامعة محمد الأول عشر مؤسسات من بينها واحدة بالناظور والأخرى بالحسيمة ومدارس عليا لتكوين مهندسين ومتخصصين في التجارة والتسيير والتكنولوجيا يشهد لهم بالمستوى العالي والكفاءة والثقة. وسيعزز هذا الميدان في المستقبل القريب بمركز استشفائي جامعي.
فالتكوين والبحث العلمي يوجدان دائما بالقرب من عالم الإقتصاد عن طريق مسالك جديدة من أعلى الدرجات، تستجيب لحاجيات التنمية كما هو الشأن بالنسبة للماء والتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل والفاعلين الإجتماعيين واللوجستيك والصناعات الغذائية... كما تستجيب القطاعات الحكومية للمتطلبات الإجتماعية عن طريق التكوين المهني بشراكة مع مكتب التكوين المهني ومحاربة الأمية والوظيفية إلى جانب المقاولات.
فالجهة الشرقية هي اليوم بمثابة خزان حقيقي للطاقات البشرية الرفيعة الجودة.

طاقات بـشرية، ثروات طـبيعية،
رؤيـة واعـدة... ركائز أساسية للمستقبل.

وكـالـة
الجهة الشرقية

12، زنقة المكي البيطاوري - السويسي - الرباط - الهاتف : 80 35 63 37 (212+) - الفاكس : 20 30 75 37 (212+)
البريد الإلكتروني : info@oriental.ma - الموقع الإلكتروني : www.oriental.ma